



التقرير السنوي 2017

شركاء في التنمية الصناعية

بنك الكويت الصناعي ش.م.ب.





حَضْرَةُ حَمِيدِ السُّمُو السَّيْفِ / سَبَّاحِ اللَّهِ مُحَمَّدُ الْجَابِرُ الصَّبَّاحِ
أَمِيرُ دَوْلَةِ الْكُوَيْتِ



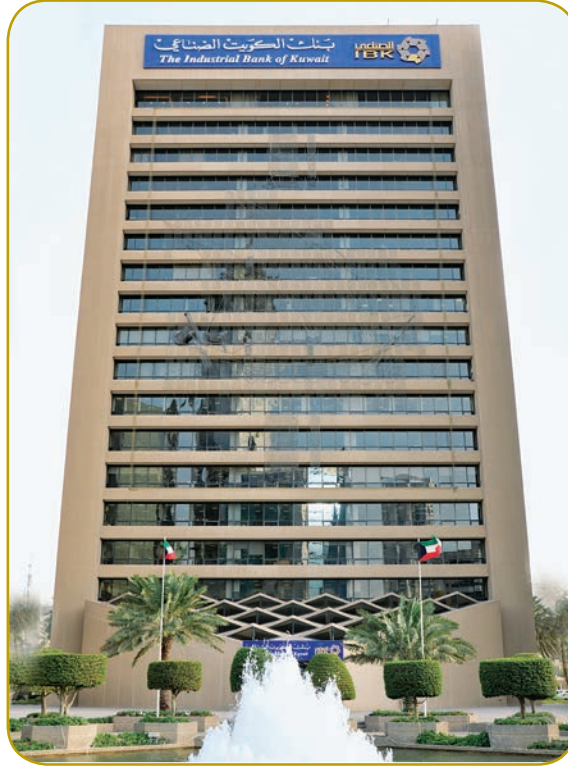
سَيِّدُ السَّيِّخِ / نَوَافِعُ الْحَمْدُ الْجَابِرُ الرَّصَّايِعُ
وَلِيُّ الْعَهْدِ



سَمُو السَّيِّحُ / جَابِرُ الْمُبَارَكِ (حَمْدُ الْجَابِرِ الصَّبَاحِ)
رَئِيسُ مَجْلِسِ الوُزَرَاءِ

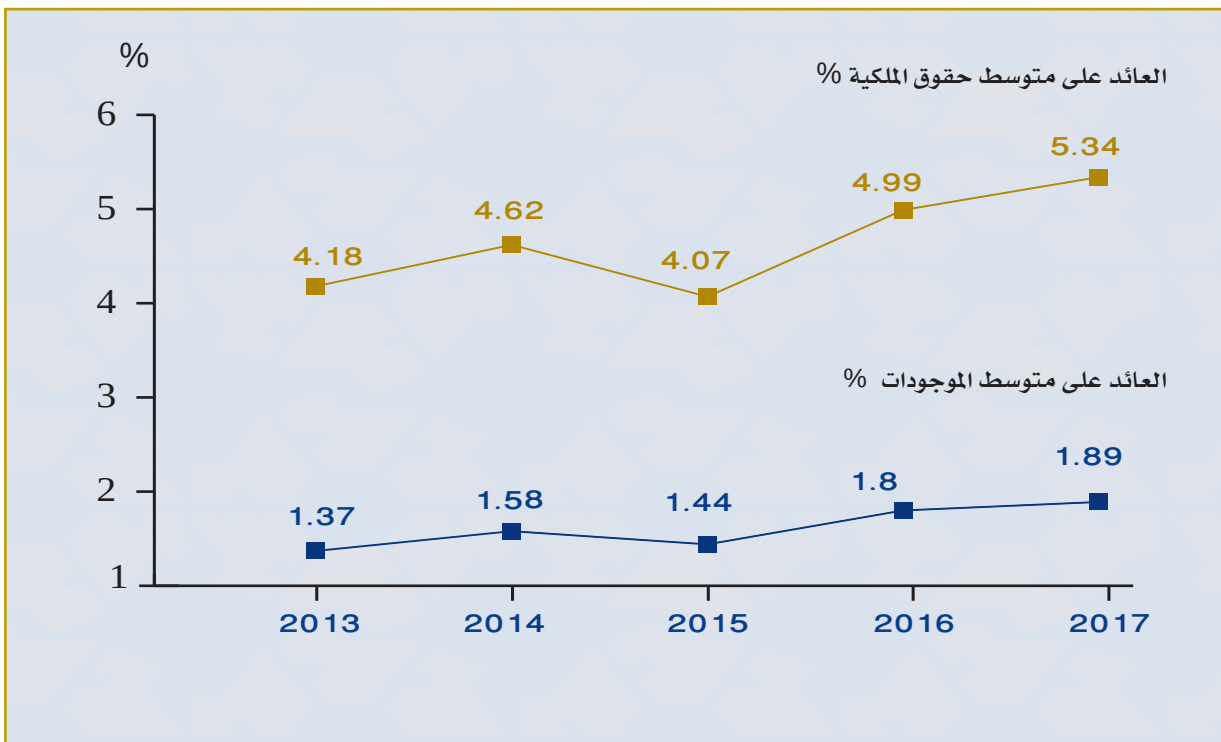
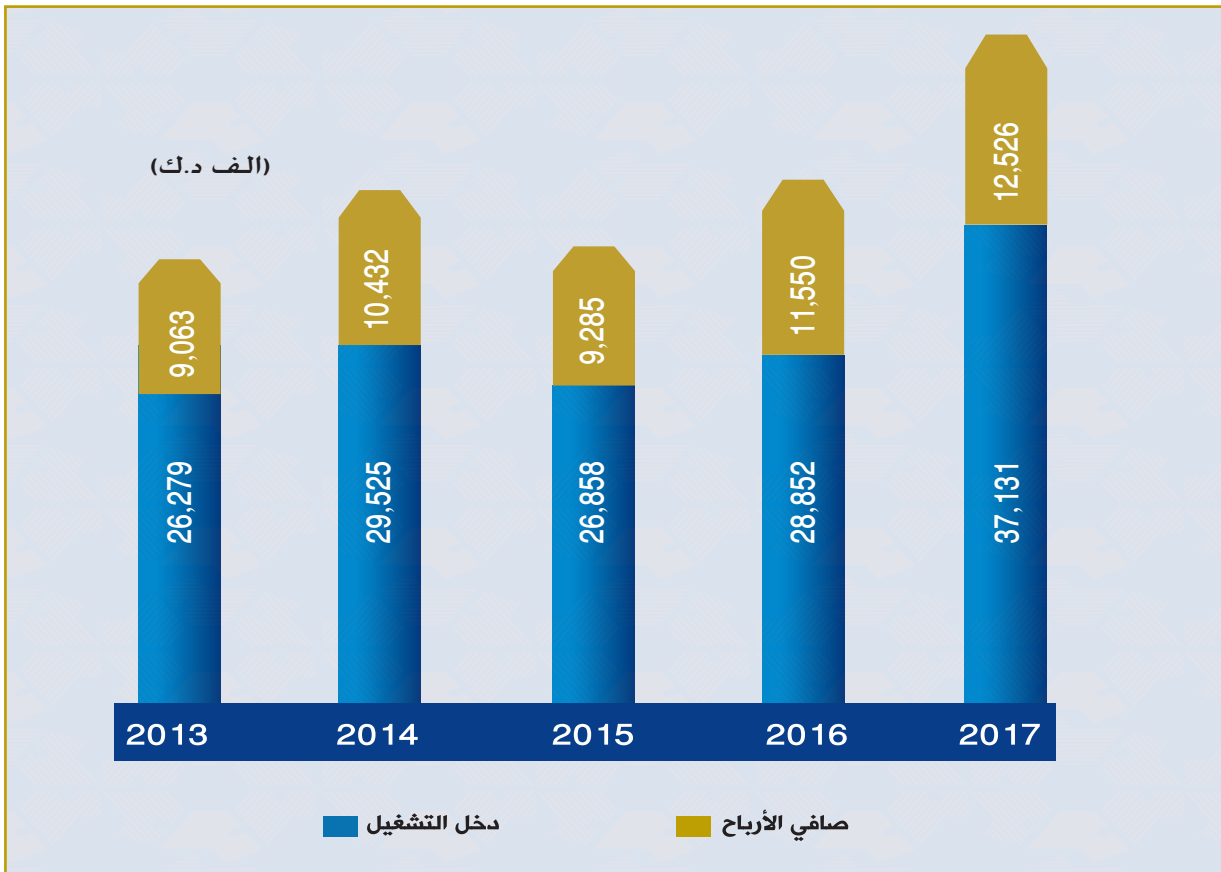
الصفحة	المحتويات
11	المؤشرات المالية
12	كلمة نائب رئيس مجلس الادارة
14	مجلس الادارة
23	بنك الكويت الصناعي .. أهدافه ومصادر تمويله
25	التطورات الاقتصادية والمالية لعام 2017
33	تقرير ادارة البنك لعام 2017
43	تقرير الحوكمة
47	ادارة المخاطر والافصاحات
81	تقرير مراقب الحسابات والبيانات المالية المجمعة
129	دليل البنك





أنشئ بنك الكويت الصناعي في أواخر عام 1973 بمبادرة من حكومة دولة الكويت وتعاون القطاع الخاص، وهو بنك متخصص يهدف الى دعم وتشجيع الصناعة في الكويت. ويوفر البنك تمويلا ميسرا متوسطا وطويل الاجل لإنشاء المشروعات الصناعية وتوسيعها وتحديثها في الكويت، كما يقدم البنك تسهيلات ائتمانية متعددة في شكل تمويل تجاري لسد احتياجات رأس المال العامل، ويوفر العديد من الخدمات المصرفية الاخرى للصناعة والصناعيين.







مؤشرات بنك الكويت الصناعي

المؤشرات المالية					(ألف دينار كويتي)
2017	2016	2015	2014	2013	
17,374	15,651	13,473	13,558	14,079	صافي إيرادات الفوائد
4,618	4,846	4,348	4,604	3,860	أتعاب وعمولات
12,526	11,550	9,285	10,432	9,063	صافي الأرباح
671,271	656,301	624,028	668,003	653,385	إجمالي الموجودات
185,697	144,263	142,590	141,805	150,354	القروض الصناعية (صافي)
159,742	159,870	126,814	120,930	128,710	التمويل التجاري (صافي)
436,651	422,053	395,752	439,525	431,062	إجمالي المطلوبات
234,620	234,248	228,276	228,478	222,323	حقوق الملكية
1.89	1.8	1.44	1.58	1.37	العائد على متوسط الموجودات %
5.34	4.99	4.07	4.62	4.18	العائد على متوسط حقوق الملكية %
37.31	33.97	35.28	32.70	32.73	نسبة التكلفة الى الدخل %

الالتزام بقروض صناعية		
المتراكم 1974 - 2017	خلال عام 2017	
1,072	27	عدد المشروعات
2,187,655	86,047	التكلفة الكلية للمشاريع (ألف دينار كويتي)
1,233,315	56,038	تمويل بنك الكويت الصناعي (ألف دينار كويتي)

ثبتت وكالة فيتش العالمية للتصنيف الائتماني في عام 2017 درجة التصنيف الائتماني لبنك الكويت الصناعي كالتالي: الائتمان طويل المدى : "A+" الائتمان قصير المدى "F1" والنظرة المستقبلية "مستقرة".



كلمة نائب رئيس مجلس الإدارة



يطيب لي بالأصالة عن نفسي وبالنسبة عن مجلس الإدارة أن أقدم التقرير السنوي لبنك الكويت الصناعي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

لقد استمر بنك الكويت الصناعي خلال العام 2017 في تحسين أداء أنشطته المختلفة والمحافظة على جودة أصوله ومتانة قاعدته المالية وخدمة عملائه الصناعيين وذلك بالرغم من انكماش نمو الاقتصاد الكويتي الى نحو 2.1 % في عام 2017.

فعلى الصعيد الاقليمي، حيث شكلت التطورات الجيوسياسية في المنطقة حالة من الاضطرابات وعدم اليقين في النشاط الاقتصادي، بالإضافة الى تداعيات اسعار النفط المنخفضة التي ترتب عليها ضغوط كبيرة على الانفاق العام وبالتالي على نمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي.

ومن المتوقع تباطؤ النمو الاقتصادي في دول المجلس ليصل عند ادنى مستوياته مسجلا نحو 0.5 % في عام 2017، نتيجة لانخفاض انتاج النفط طبقا للاتفاق الذي تقوده اوبك، ويرتفع الى نحو 2.2 % في عام 2018 وذلك نتيجة للتحسن التدريجي في اسعار النفط وتوقع ارتفاع نمو النشاط الاقتصادي العالمي.

وفي دولة الكويت، فلقد ثبتت وكالة التصنيف العالمية فيتش على التصنيف الائتماني السيادي عند AA مع نظرة مستقبلية مستقرة، وذلك لتمتعها بالاحتياطات المالية العالية. ومن المتوقع ان ينكمش نمو الاقتصاد الكويتي الى نحو 2.1 % في عام 2017، ويعود الى الارتفاع نحو 4.1 % في عام 2018. وفي سياق الائتمان المصرفي، اظهرت البنوك المحلية تحسنا في نشاطها، حيث بلغ معدل النمو السنوي للائتمان المقدم منها للقطاعات الاقتصادية نحو 3.2 % في نهاية عام 2017، ولقد بلغ نصيب الائتمان المقدم لقطاع الصناعة 5.3 % من اجمالي الائتمان وبمعدل انخفاض نسبته 0.7 %.

وبالنسبة لأنشطة بنك الكويت الصناعي، فلقد أعد البنك مع نهاية عام 2017 خطة عمله للسنوات (2018-2020) والتي تهدف الى تعزيز دور البنك في دعم التنمية الصناعية وتحقيق رؤية الكويت 2035، تأمين فرص عمل للأجيال القادمة ورفع كفاءة موظفي البنك بالإضافة الى توفير الخدمات والتسهيلات المصرفية لدعم الصناعيين وجذب المستثمرين.

ويمثل العام 2017 السنة الاخيرة في خطة عمل بنك الكويت الصناعي للسنوات (2015-2017). والتي عزز من خلالها تنويع ادواته التمويلية في دعم التنمية الصناعية والاستمرار في تحسين خدماته التي يقدمها للعملاء واستكمال تحديث أنظمتها الآلية المصرفية. ومن ناحية اخرى فلقد نجح البنك في المحافظة على قوة رأسماله والتزامه بالمتطلبات الرقابية لبنك الكويت المركزي والتحوط بأخذ مخصصات احترازية. ولقد أدى ذلك الى تأكيد

تصنيف البنك من قبل وكالة فيتش للتصنيف الائتماني عند الدرجة (A+) للجدارة الائتمانية طويلة المدى، وعند (F1) للائتمان قصير المدى مع نظرة مستقبلية مستقرة.

ولقد أظهرت النتائج المالية للبنك لعام 2017 الاداء المالي المتميز وقوة البنك المالية وجودة أصوله. فتشير البيانات الى ارتفاع اجمالي الاصول الى نحو 671.3 مليون د.ك هذا العام مقارنة مع 656.3 مليون د.ك في عام 2016 بارتفاع نسبته 2.3 %، وبلغ صافي رصيد المحفظة الائتمانية 345.4 مليون د.ك في نهاية العام 2017، مقارنة بـ 304.1 مليون د.ك في العام السابق، بزيادة نسبتها 13.6 %. وحافظ البنك على جودة محفظته الائتمانية، والتي بلغت مع نهاية العام افضل النسب التي حققها البنك، حيث تراجعت نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي حجم المحفظة الى 0.16 % مع نهاية العام 2017، مقارنة مع 0.74 % في العام السابق. وسجل دخل العمليات من التشغيل مع نهاية العام 2017 نحو 37.1 مليون د.ك، مقارنة بنحو 28.8 مليون د.ك في العام السابق بزيادة نسبتها 28.8 %. وتمكن البنك بعد اخذ المخصصات اللازمة من تحقيق صافي ربح قيمته 12.5 مليون د.ك في نهاية العام 2017 بزيادة نسبتها 8.5 % عن العام الماضي.

وفي الختام، يتقدم بنك الكويت الصناعي بوافر الشكر والعرفان الى حضرة صاحب السمو أمير البلاد، وسمو ولي العهد، وسمو رئيس مجلس الوزراء على رعايتهم الكريمة واستمرار مساندتهم التي كان لها الأثر البالغ في دعم أداء البنك ونجاحه.

كما أود أن أعبر عن خالص شكري وامتناني الى كل من السيد وزير المالية والسيد محافظ بنك الكويت المركزي على توجيهاتهم ومساعدتهم المستمرة ليحتل البنك مكانه اللائق. كما أتقدم بخالص الشكر للزملاء أعضاء مجلس الادارة على تعاونهم ومساهماتهم في تحقيق أهداف البنك، وكذلك الى جميع العاملين بالبنك على جهودهم وإخلاصهم في أداء مسؤولياتهم والتي مكنت البنك من تحقيق رسالته، كما أتقدم بالشكر الى السادة العملاء والمؤسسات الزميلة على تعاونهم المستمر.

والله ولي التوفيق ،،،

صلاح محمد الكليب

نائب رئيس مجلس الادارة



مجلس الإدارة

السيد / عبد المحسن يوسف الحنيف

رئيس مجلس الادارة (لغاية 2017/6/6)
ممثلاً عن حكومة دولة الكويت

عضو مجلس أمناء معهد الكويت للأبحاث العلمية.
عضو مجلس ادارة الهيئة العامة للصناعة.
عضو في المجلس الأعلى للبتروöl.
حاصل على شهادة بكالوريوس تجارة تخصص محاسبة.



السيد / صلاح محمد الكليب

نائب رئيس مجلس الإدارة
ممثلاً عن شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية

رئيس مجلس الادارة لشركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية
حاصل على شهادة بكالوريوس الهندسة الميكانيكية.



السيد / أحمد طاحوس الطاحوس

عضو مجلس ادارة (لغاية 2017/6/6)
ممثلاً عن حكومة دولة الكويت

مدير ادارة الاسهم - الهيئة العامة للاستثمار
رئيس مجلس ادارة شركة المشروعات السياحية
حاصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد.



السيد / أسامة عثمان الفريح

عضو مجلس ادارة
ممثلاً عن حكومة دولة الكويت

مدير استثمار - ادارة المساهمات
الهيئة العامة للاستثمار
عضو مجلس ادارة الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة .
عضو مجلس ادارة البنك العربي الافريقي الدولي - القاهرة .
حاصل على شهادة بكالوريوس ادارة اعمال .



السيد / أنور بدر الغيث

عضو مجلس ادارة (اعتباراً من 2017/6/6)
ممثلاً عن بنك الكويت المركزي

المدير التنفيذي لقطاع تقنية المعلومات والاعمال المصرفية-
بنك الكويت المركزي
حاصل على شهادة بكالوريوس محاسبة.



المرحوم/ خالد جاسم الربيعان

عضو مجلس ادارة (لغاية 2017/11/24)
ممثلاً عن حكومة دولة الكويت

وكيل وزارة مساعد - للشؤون الادارية والقانونية (سابقاً)
وزارة المالية .
حاصل على شهادة بكالوريوس علوم سياسية.



السيد / خالد سليمان العلي

عضو مجلس ادارة (لغاية 2017/6/6)
ممثلاً عن البنك التجاري الكويتي

الرئيس التنفيذي لشركة الثمار الدولية القابضة.
رئيس مجلس الادارة- مجموعة الاوراق المالية
عضو مجلس ادارة الشركة الكويتية لصناعة مواد التغليف.
عضو مجلس ادارة الشركة الكويتية الوطنية للدواجن والبيض.
عضو مجلس ادارة شركة التضامن الكويتي للتجارة العامة والمقاولات.
حاصل على شهادة بكالوريوس ادارة اعمال.



السيد / خالد عبدالله الفضالة

عضو مجلس ادارة
ممثلاً عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

نائب المدير العام للشؤون التأمينية - المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
عضو مجلس ادارة شركة وفرة العقارية
عضو مجلس الامناء- صندوق البترول .
حاصل على شهادة بكالوريوس ادارة اعمال - تسويق .



السيد / خالد حسين الشطي

عضو مجلس ادارة (اعتبارا من 2017/6/6)
ممثلاً عن البنك الأهلي الكويتي

الرئيس التنفيذي - شركة فير العقارية .
عضو مجلس ادارة شركة أهلي كابيتال للاستثمار.
حاصل على شهادة بكالوريوس ادارة اعمال- تمويل.



السيد / طلال جاسم الخرافي

عضو مجلس ادارة
ممثلاً عن الشركة الكويتية لصناعات الأنابيب والخدمات النفطية

رئيس مجلس الادارة- النادي العلمي.
عضو في غرفة تجارة وصناعة الكويت.
عضو مجلس ادارة شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن.
عضو مجلس ادارة شركة اسيا كابيتال الاستثمارية.
حاصل على شهادة بكالوريوس علوم سياسية



السيد / عصام ابراهيم الخشنام

عضو مجلس ادارة (لغاية 2017/1/22)
ممثلاً عن بنك الكويت المركزي

مدير ادارة التخطيط الاستراتيجي لتقنية المعلومات
بنك الكويت المركزي (سابقاً)
حاصل على شهادة بكالوريوس هندسة كمبيوتر .



السيد / عادل فهد الحميضي

عضو مجلس ادارة (لغاية 2017/1/5)
ممثلاً عن البنك الأهلي المتحد

الرئيس التنفيذي- شركة الكويت والشرق الاوسط للاستثمار المالي
عضو مجلس ادارة شركة الشرق الاوسط للاستثمار المالي (المملكة العربية السعودية)
رئيس مجلس ادارة شركة الشرق الاوسط للوساطة المالية.
حاصل على شهادة بكالوريوس ادارة أعمال.



السيد / مشعل عبد العزيز العثمان
عضو مجلس ادارة (اعتباراً من 2017/6/6)
ممثلاً عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

رئيس قطاع الاستثمار- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
عضو مجلس ادارة مؤسسة الموانئ الكويتية
حاصل على شهادة بكالوريوس علوم- تسويق تخصص مساند دراسات دولية



الشيخ/ ناصر دعيج الصباح
عضو مجلس ادارة (اعتباراً من 2017/6/6)
ممثلاً عن حكومة دولة الكويت

مستشار قانوني- الهيئة العامة للاستثمار
حاصل على شهادة بكالوريوس آداب- علاقات دولية و بكالوريوس حقوق.



اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه

المسؤوليات العامة

- يتحمل مجلس الادارة المسؤولية الشاملة عن البنك، وبما يشمل وضع الاهداف الاستراتيجية للبنك واستراتيجية المخاطر ومعايير الحوكمة، وكذلك مسؤولية الاشراف على الادارة التنفيذية للبنك، بما في ذلك الرئيس التنفيذي.
- ويتحمل مجلس الادارة المسؤولية الكاملة عن أعمال البنك وعن سلامته المالية والتأكد من تطبيق تعليمات بنك الكويت المركزي والجهات الرقابية والتشريعية الأخرى والحفاظ على مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين والاطراف أصحاب المصالح، والتأكد من أن ادارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن إطار القانون والتعليمات النافذة والسياسات والاجراءات الداخلية للبنك.

اجتماعات مجلس الإدارة

أسماء الأعضاء	عدد الاجتماعات	حضور الاجتماعات
السيد / عبدالمحسن يوسف الحنيف (لغاية 2017/06/06)	13	3
السيد / صلاح محمد الكليب		12
السيد / أحمد طاحوس الطاحوس (لغاية 2017/06/06)		2
السيد / اسامه عثمان الفريح		10
السيد / أنور بدر الغيث (اعتبارا من 2017/06/06)		7
المرحوم / خالد جاسم الربيعان (لغاية 2017/11/24)		5
السيد / خالد حسين الشطي (اعتبارا من 2017/06/06)		8
السيد / خالد سليمان العلي (لغاية 2017/06/06)		3
السيد / خالد عبدالله الفضالة		11
السيد / طلال جاسم الخرافي		8
السيد / عادل فهد الحميضي (لغاية 2017/01/05)		0
السيد / عصام إبراهيم الخشنام (لغاية 2017/01/22)		0
السيد / مشعل عبدالعزيز العثمان (اعتبارا من 2017/06/06)		5
الشيخ / ناصر دعيج الصباح (اعتبارا من 2017/06/06)		7

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

لجنة الحوكمة:

يتمثل دور اللجنة في مساعدة مجلس إدارة البنك على الوفاء بمسؤولياته الإشرافية المتعلقة بنظام الحوكمة الرشيدة للبنك ؛ بما في ذلك وضع مجموعة من المبادئ الإرشادية للحوكمة ، وإعداد وتحديث دليل الحوكمة للبنك ومتابعة التقيد به من الأطراف المعنية، وتزويد مجلس الإدارة بتقارير عن ذلك.



أسماء الاعضاء	عدد الاجتماعات	حضور الاجتماعات
السيد/ عبد المحسن يوسف الحنيف - رئيس اللجنة (لغاية 2017/06/06)	2	1
السيد/ خالد عبدالله الفضالة - نائب رئيس اللجنة		2
السيد/ أسامه عثمان الفريح - عضو اللجنة		2
السيد/ أنور بدر الفيث - عضو اللجنة (اعتبارا من 2017/06/06)		1
السيد / طلال جاسم الخرافي - عضو اللجنة		0
السيد/ عصام إبراهيم الخشنام - عضو اللجنة (لغاية 2017/01/22)		0

لجنة التدقيق:

- يتمثل دور لجنة التدقيق في مساعدة مجلس إدارة البنك على الوفاء بمسؤوليته الرقابية ، لصالح المساهمين وغيرهم ، والمرتبطة بما يلي :
- نزاهة البيانات المالية للبنك.
 - الرقابة على عملية إعداد التقارير المالية والإفصاحات.
 - أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية و المالية.
 - وظيفة التدقيق الداخلي (بما في ذلك المسؤوليات والميزانية التقديرية).
 - التدقيق السنوي المستقل للبيانات المالية.
 - تقييم أداء المدققين الخارجيين والداخليين.
 - التزام البنك بالقواعد القانونية والتعليمات الرقابية.

أسماء الاعضاء	عدد الاجتماعات	حضور الاجتماعات
المرحوم / خالد جاسم الربيعان - رئيس اللجنة (لغاية 2017/11/24)	5	3
السيد/ طلال جاسم الخرافي - نائب رئيس اللجنة		3
السيد/ أحمد طاحوس الطاحوس - عضو اللجنة (لغاية 2017/06/06)		2
الشيخ / ناصر دعيج الصباح - عضو اللجنة (اعتبارا 2017/06/06)		2

لجنة الترشيحات والمكافآت:

يتمثل دور لجنة الترشيحات والمكافآت في معاونة مجلس إدارة البنك في الوفاء بمسؤولياته الرقابية المتعلقة بتحديد الأشخاص المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة، وتقديم اللجنة توصياتها لمجلس الإدارة بشأن المرشحين للعمل في لجان المجلس المختلفة، كما تعمل على توفير الضمانات لمجلس الإدارة فيما يتعلق بفعلية ونزاهة سياسة منح المكافآت وممارسات البنك في هذا الصدد، وضمان ملائمة سياسة وآلية منح المكافآت مع الأهداف الاستراتيجية للبنك .

أسماء الاعضاء	عدد الاجتماعات	حضور الاجتماعات
السيد / صلاح محمد الكليب - رئيس اللجنة		7
السيد / عادل فهد الحميضي - نائب رئيس اللجنة (لغاية 2017/01/05)		0
السيد / خالد حسين الشطي - نائب رئيس اللجنة (اعتبارا من 2017/06/06)		3
السيد / أحمد طاحوس الطاحوس - عضو اللجنة (لغاية 2017/06/06)		2
السيد / أنور بدر الفيث - عضو اللجنة (اعتبارا من 2017/06/06 لغاية 2017/06/20)		1
المرحوم / خالد جاسم الربيعان - عضو اللجنة (لغاية 2017/11/24)	7	4
السيد / خالد سليمان العلي - عضو اللجنة (لغاية 2017/06/06)		3
السيد / مشعل عبدالعزيز العثمان - عضو اللجنة (اعتبارا من 2017/06/20)		1
الشيخ / ناصر دعيح الصباح - عضو اللجنة (اعتبارا من 2017/06/06)		4

لجنة ادارة المخاطر:

يتمثل دور لجنة ادارة المخاطر في تقديم المشورة لمجلس ادارة البنك للوفاء بمسؤولياته الإشرافية المتعلقة بموضوعات المخاطر الحالية والناشئة واستراتيجيات وحدود المخاطر المرتبطة بأنشطة البنك المصرفية والائتمانية بما في ذلك المحفظة الاستثمارية. وتكون لجنة المخاطر مسؤولة عن مراقبة تنفيذ الإدارة العليا لاستراتيجية البنك فيما يتعلق بإدارة المخاطر.

أسماء الاعضاء	عدد الاجتماعات	حضور الاجتماعات
السيد / خالد عبدالله الفضالة - رئيس اللجنة		5
السيد / خالد سليمان العلي - نائب رئيس اللجنة (لغاية 2017/06/06)		2
السيد / عادل فهد الحميضي - نائب رئيس اللجنة (لغاية 2017/01/05)	5	0
السيد / مشعل عبدالعزيز العثمان - عضو اللجنة (اعتبارا من 2017/06/20) - نائب رئيس اللجنة (اعتبارا من 2017/10/04)		2
السيد / خالد حسين الشطي - عضو اللجنة (اعتبارا من 2017/06/06)		3



لجنة التمويل والاستثمار:

يتمثل دور لجنة التمويل والاستثمار في مساعدة مجلس إدارة البنك على الوفاء بمسؤولياته الإشرافية المتعلقة بنشاط الإقراض الصناعي والتجاري والنشاط الاستثماري للبنك.

أسماء الاعضاء	عدد الاجتماعات	حضور الاجتماعات
السيد/ عبد المحسن يوسف الحنيف - رئيس اللجنة (لغاية 2017/06/06)	2	2
السيد/ صلاح محمد الكليب - نائب رئيس اللجنة		2
السيد/ أسامه عثمان الفريح - عضو اللجنة		2
السيد/ عصام إبراهيم الخشنام - عضو اللجنة (لغاية 2017/01/22)		0

ملاحظة : لم يكتمل تشكيل اللجنة في دورة مجلس الإدارة الجديدة التي بدأت في تاريخ 2017/06/06 ، ويقوم مجلس الإدارة بمسؤوليات اللجنة الى حين اكتمال تشكيلها.

بنك الكويت الصناعي... أهدافه ومصادر تمويله

1 - أهداف البنك :

تأسس بنك الكويت الصناعي في أواخر عام 1973 بمبادرة من الحكومة الكويتية التي شاركت فيه ممثلة بوزارة المالية وبنك الكويت المركزي وتعاون القطاع الخاص ممثلاً بالبنوك التجارية وشركات التأمين وبعض المؤسسات الصناعية الكبيرة ، ويهدف البنك إلى تشجيع التنمية الصناعية في الكويت عن طريق تحقيق الأهداف التالية:

- المساهمة في تطوير استراتيجية طويلة المدى للتنمية الصناعية في الكويت وتحديد أفضل القطاعات ومجالات النشاط الصناعي التي تتلاءم مع الظروف والضوابط المحلية لهذه التنمية .
 - المبادرة إلى تأسيس المشروعات الصناعية في القطاعات الصناعية التي يؤمل أن تتحقق فيها أفضل النتائج .
 - المشاركة الفعالة في ملكية مشاريع جديدة فضلاً عن منحها القروض لآجال متوسطة وطويلة، وكذلك إقراض مشاريع توسعة الصناعات القائمة وتحديثها .
 - تقديم مختلف الخدمات المصرفية للصناعة والصناعيين بالكويت .
 - تمويل المشروعات الصناعية خارج الكويت وبخاصة في منطقة الخليج ولاسيما المشروعات التي تنطوي على مساهمات كويتية .
 - استخدام التكنولوجيا التي تحتاج إليها الكويت وتحديد شركاء أجانب تتوافر لديهم الخبرة اللازمة .
 - تطوير السوقين النقدية والمالية في الكويت والتعاون مع غيرهما من المؤسسات المالية الرئيسية الأخرى .
- ويهدف البنك في مسعاه هذا إلى تسهيل توجيه المدخرات الخاصة إلى الاستثمار الصناعي في داخل الكويت وخارجها .



2 - ملكية البنك ومصادر تمويله:

كان رأس مال البنك عند تأسيسه 10 ملايين د.ك مدفوعة بالكامل. وقد تمت مضاعفة هذا المبلغ إلى 20 مليون د.ك مدفوعة بالكامل اعتباراً من شهر يونيو 1981. وتبين القائمة التالية أسماء مساهمي البنك ونسب ملكيتهم :

قائمة المساهمين في بنك الكويت الصناعي ونسبة الملكية في رأس المال 2017/12/31

اسم المساهم	عدد الأسهم	نسبة المساهمة (%)
1 حكومة دولة الكويت	627,803	31.39015
2 شركة وفرة للاستثمار الدولي ش.م.ك.م	361,060	18.05300
3 بنك الكويت المركزي	251,121	12.55605
4 المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	103,139	5.15695
5 البنك التجاري الكويتي ش.م.ك	89,686	4.48430
6 البنك الأهلي الكويتي ش.م.ك	89,686	4.48430
7 شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية ش.م.ك	89,686	4.48430
8 الشركة الكويتية لصناعات الأنابيب والخدمات النفطية ش.م.ك	89,686	4.48430
9 مجموعة التخصيص القابضة ش.م.ك	89,686	4.48430
10 الشركة الكويتية للاستثمار ش.م.ك	71,749	3.58745
11 الشركة العربية للاستثمار ش.م.ك	53,812	2.69060
12 شركة فايننشال أسيتس البحرين ذ.م.م	49,496	2.47480
13 شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك	17,937	0.89685
14 شركة بوبيان للبتروكيماويات ش.م.ك	13,453	0.67265
15 شركة جيمبال القابضة ش.ش.و	2,000	0.10000
المجموع	2,000,000	100

يقوم البنك بتوفير قروض صناعية متوسطة وطويلة الأجل، لإقامة منشآت صناعية جديدة أو التوسع والتحديث في صناعات قائمة في الكويت، بسعر فائدة نسبته 3.5 %. هذه القروض يتم تمويلها من خلال تسهيلات ائتمانية متكررة طويلة الاجل بلغت 300 مليون د.ك قامت حكومة الكويت بتوفيرها للبنك بناء على تشريع صادر من مجلس الامة ويمتد أجل استحقاق هذه التسهيلات الى عشرين عاما، حتى سبتمبر 2027. وبجانب القروض الصناعية يقدم البنك العديد من التسهيلات المصرفية المتنوعة للقطاع الصناعي وفق أسعار الفائدة السائدة بالسوق.

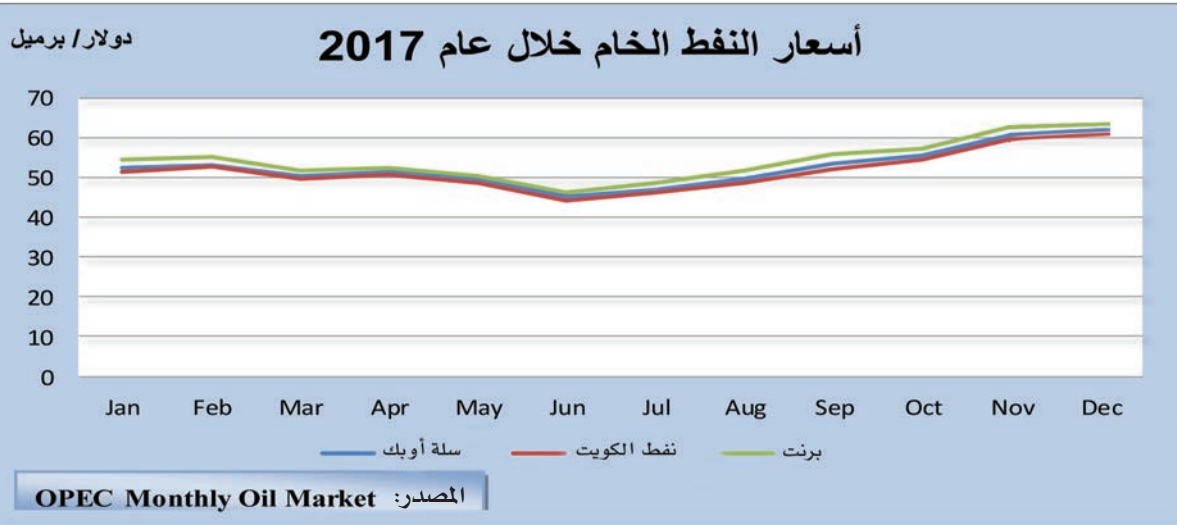
التطورات الاقتصادية والمالية لعام 2017

التطورات الإقليمية:

لقد استمرت وتيرة التعافي في الاقتصاد العالمي خلال العام 2017، مدعوماً بالأوضاع المالية العالمية المواتية، وتسارع النمو على نطاق واسع عبر الاقتصادات المتقدمة والصاعدة ومنخفضة الدخل نتيجة لانتعاش الصناعة التحويلية والتجارة الدولية، وزيادة التحسن في الطلب العالمي. بالإضافة إلى تراجع المخاوف من اجواء عدم اليقين التي كانت سائدة وذلك بعودة ثقة المستهلكين والاعمال بالأوضاع المالية والاقتصادية، والتحسين التدريجي في اسعار الطاقة، وبعض السلع الأولية ولكن بمستويات منخفضة، وقرار البنوك المركزية الكبرى بالعودة إلى السياسة النقدية التقليدية ورفع اسعار الفائدة الرسمية.

ولقد قام صندوق النقد الدولي برفع توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي إلى نحو 3.6 % في عام 2017، ويرجع الجانب الأكبر من الزيادة في هذه التوقعات إلى الآفاق الأكثر إشراقاً في الاقتصادات المتقدمة، بينما يرجع التعديل الإيجابي لتوقعات نمو الاقتصاد العالمي بنحو 3.7 % في عام 2018 إلى الدور الأكبر نسبياً الذي تؤديه اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وقد انعكس تسارع النمو العالمي على تحسن نمو التجارة الدولية الذي يقدر بنحو 3.6 % في عام 2017، حيث يتوقع أن يكتسب النشاط العالمي مزيداً من القوة بفضل نمو الطلب العالمي.

وبالنسبة لإنتاج النفط، فقد توصلت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ومنتجون من خارج المنظمة من بينهم روسيا، في نوفمبر 2017، إلى تمديد اتفاقية خفض الإنتاج حتى نهاية عام 2018 للحفاظ على استعادة توازن السوق. وتشير تقديرات أوبك بأن حجم الطلب العالمي على النفط سوف يبلغ 96.94 مليون برميل يومياً في عام 2017 ويرتفع إلى نحو 98.45 مليون برميل يومياً في عام 2018. بينما يتوقع أن يبلغ إنتاج أوبك 33 مليون برميل يومياً في عام 2017 نتيجة لزيادة الطلب بعد التحسن الذي يشهده الاقتصاد العالمي. وبالنسبة لأسعار النفط الخام تشير توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) بأن متوسط سعر النفط الخام سوف يبلغ نحو 53.88 دولار/برميل في عام 2017 وذلك نتيجة للتزايد في الطلب واستقرار إنتاج النفط الصخري وخفض الإنتاج المتفق عليه وانخفاض المخزون.



وعلى صعيد دول مجلس التعاون الخليجي، فمن المتوقع ان ينخفض النمو الاقتصادي الى نحو 0.5 % في عام 2017 نتيجة لانخفاض انتاج النفط وانتهاج اجراءات لضبط أوضاع المالية العامة، كما يتوقع ان يتعافى نمو القطاع غير النفطي ليصل الى 2.6 % في عام 2017. ومن المتوقع ان يتراجع العجز في رصيد المالية العامة لدول المجلس الى نحو 6.3 % من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2017، وأن يتحول عجز الحساب الجاري الى فائض ليصل الى نحو 0.2 % من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2017 وذلك بفضل تدعيم الاوضاع المالية واجراء اصلاحات هيكلية ودعم عملية التصحيح الخارجي. أما بالنسبة لمعدل التضخم فيتوقع ان يسجل 0.8 % في عام 2017 ويرتفع في العام القادم لتوقع تطبيق ضريبة القيمة المضافة وارتفاع اسعار السلع في الاسواق العالمية.

تطورات الاقتصاد الكويتي

حددت رؤية الكويت «2035» التي اطلقتها الحكومة في يناير 2017 الاولويات طويلة المدى للتنمية الاقتصادية والتي ارتكزت على خمسة موضوعات وسبع ركائز تسعى من خلالها الى تحقيق الادارة الحكومية الفاعلة، الاقتصاد المتنوع والمستدام، المكانة الدولية المتميزة، البنية التحتية المتطورة، الرعاية الصحية عالية الجودة ورأس المال البشري الابداعي والبنية المعيشية المستدامة. ومن أهم هذه الاولويات دعم وتطوير القطاعات الاقتصادية للوصول الى اقتصاد متنوع ومستدام يتحقق من خلال خطة الاصلاح الاقتصادي الهيكلي. وللتغلب على التحديات والمعوقات التي تواجه تحقيق ذلك تم تحديد عدد من البرامج والتي من ضمنها برنامج تهيئة بيئة الاعمال للقطاع الخاص ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي من خلال فك التداخل في الاختصاصات وتفعيل مبدأ النافذة الواحدة. وكذلك برنامج تنويع القاعدة الانتاجية وزيادة معدلات الاستثمار والذي يهدف الى زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية ومن بينها قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي، من خلال تنفيذ مشروعات استراتيجية تعمل على زيادة فرص العمل والانتاجية مثل مشروع حاضنة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مشروع الوقود البيئي ومشروع مجمع التكرير المتكامل.

تشير التقديرات الخاصة بصندوق النقد الدولي الى توقع ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على المدى المتوسط في الكويت مدعوما بالتحسن في تنفيذ المشاريع الخاصة بالخطة الانمائية الخمسية والذي سيؤدي الى الانتعاش التدريجي في نمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية ليصل الى نحو 4.1 % في عام 2018، وان يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاع النفطي الى نحو 4.5 % في نفس العام.

ولقد اشارت البيانات الاولى للحسابات القومية الى تراجع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة 2.9 % خلال العام 2017، ولقد شكل الناتج النفطي 55.8 % من الناتج المحلي الاجمالي. أما بالأسعار الجارية فقد سجل الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعا نسبته 8.7 % خلال العام 2017 مقارنة بعام 2016. ولقد بلغ متوسط سعر برميل النفط الكويتي حوالي 52.8 دولار/برميل في عام 2017 مقارنة بمتوسط سعر قدره 38.9 دولار/برميل في عام 2016. أما عن التضخم مقاسا بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك فلقد بلغ 1.1 % نهاية عام 2017 مقارنة بـ 3.5 % في عام 2016، ولقد ساعدت السياسة النقدية الحصيفة لبنك الكويت المركزي في العمل على انخفاض معدل التضخم.

وتشير البيانات الخاصة بالميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2018/2017 إلى أن عجز الموازنة بلغ نحو 1.4 مليار د.ك حتى ديسمبر 2017 مقارنة بعجز سنوي مقدر بنحو 6.6 مليار د.ك في التقديرات الاولى للميزانية العامة وعجز فعلي بلغ حوالي 5.9 مليار د.ك في السنة المالية 2017/2016.

الميزانية العامة التقديرية والفعلية للسنة المالية 2018/2017 (مليون د.ك)

الإيرادات	التقديرية (2018/2017)	الفعلية حتى ديسمبر 2017
الإيرادات النفطية	*11,710.7	10,151.5
الإيرادات غير النفطية	1,633.5	998.3
الإيرادات الكلية	13,344.3	11,149.9
المصروفات	19,900.0	12,512.4
الفائض (العجز)**	(6,555.7)	(1,362.6)

* تم تقدير الإيرادات النفطية عند سعر 45 دولار/برميل وحجم إنتاج 2.8 مليون برميل يوميا .

** الفائض أو العجز قبل خصم احتياطي الأجيال القادمة (10 % من الإيرادات الكلية).

وبلغ **فائض الميزان التجاري** في عام 2017 نحو 6.5 مليار د.ك مقارنة بفائض قدره حوالي 4.7 مليار د.ك خلال نفس الفترة في عام 2016، أي بزيادة نسبتها 38.2 %، وسجلت الواردات زيادة نسبتها 9.9 % خلال نفس الفترة. وتمثل الصادرات النفطية 89.3 % من جملة الصادرات خلال عام 2017، ولقد سجلت ارتفاعا نسبته 19.4 % خلال الفترة المعنية، في حين سجلت الصادرات غير النفطية ارتفاعاً نسبته 19.7 %.

أما بالنسبة **للتسهيلات الائتمانية** التي قدمتها البنوك المحلية للقطاع الخاص في عام 2017، ممثلة برصيد الجزء النقدي المستخدم من هذه التسهيلات والتي بلغت حوالي 35.4 مليار د.ك في نهاية عام 2017، فقد سجلت ارتفاعاً نسبته حوالي 3.2 % بالمقارنة مع زيادة نسبتها 2.9 % في عام 2016.

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاع ومعدل النمو في عام 2017

القطاع	2017		معدل النمو (%)	
	الرصيد (مليون د.ك)	النسبة من التسهيلات الكلية (%)	2017	2016
التجارة	3,341.9	9.4	6.2	1.03
الصناعة	1,875.8	5.3	-0.7	-7.2
البناء والتشييد	1,857.8	5.2	-11.3	7.2
الخدمات الشخصية	15,067.1	42.6	7.9	3.4
العقار	7,971.5	22.5	2.7	-3.6
الأخرى	5,284.4	14.9	6.1	18.0
جملة التسهيلات الائتمانية	35,398.5	100	3.2	2.9



وفي إطار مواصلة ومتابعة تطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية واتجاهاتها المتوقعة، قرر مجلس إدارة بنك الكويت المركزي الابقاء على سعر الخصم عند مستوى 2.75 %، والمعمول به منذ مارس 2017، في نهاية العام، وذلك على الرغم من قيام بنك الاحتياط الفيدرالي برفع اسعار الفائدة ثلاث مرات خلال العام 2017، وذلك لترسيخ الاجواء المعززة لتعافي معدل نمو الاقتصاد، حيث أن النمو في نشاط الاقتصاد المحلي مازال متواضعا، ولضمان تنافسية العملة الوطنية كوعاء مجزي وموثوق للمدخرات المحلية. ولقد تم رفع العائد على ادوات الدين من سندات الخزانة والتي تقوم الحكومة بسداد عائدتها للبنوك المحلية. وبدورها قامت البنوك برفع الفائدة على الودائع بالدينار للمحافظة على جاذبية الدينار بالتوازي مع تنشيط الاقتصاد.

بدأ **سوق الكويت للأوراق المالية** عام 2017 بأداء مميز جدا وكان من أفضل الاسواق بفضل ارتفاع أسعار النفط والتحول من الاستثمار بالعقار الى البورصة حيث تعدى السوق مستوى 6 الاف نقطة وواصل السوق أداءه الجيد وبلغ أفضل مستوى في النصف الاول من العام ليتخطى حاجز 7 الاف نقطة. لقد استند هذا الاداء القوي الى سلسلة من الاصلاحات التي ترمي الى اصلاح السوق وجذب المزيد من المستثمرين، حيث أطلقت بورصة الكويت بوابة جديدة لمعلومات الشركات التي تتيح للشركات تحميل البيانات المالية بصورة مباشرة مما يجعل الوصول اليها ممكنا من اصحاب العلاقة. ومع بداية اكتوبر تم ترقية بورصة الكويت الى سوق ناشئ عن طريق شركة (فوتسي رسل) التي يضعها على خارطة الاستثمار العالمي، اي تدفق الاموال المحلية والاجنبية. ولقد أنهى المؤشر السعري في عام 2017 عند 6,408.01 نقطة بارتفاع نسبته 11.4 % من مستوى اغلاقه في نهاية عام 2016. أما المؤشر الوزني فلقد اغلق عند 401.42 نقطة بارتفاع قدره 5.6 % عن المستوى العام السابق، في حين اقل مؤشر كويت 15- عند 914.87 نقطة بارتفاع نسبته 3.3 %. وبلغت السيولة نحو 5.71 مليار د.ك بارتفاع نسبته 99 % عن مستوى العام السابق. ولقد انعكس ارتفاع أسعار العديد من الاسهم المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال العام 2017 بشكل ايجابي على قيمتها الرأسمالية حيث ارتفعت قيمة السوق الرأسمالية بنسبة 6.03 % وبلغت 26.94 مليار د.ك مقارنة مع 25.4 مليار د.ك في العام 2016.



قطاع الصناعة التحويلية في دولة الكويت

تستهدف خطة التنمية الحالية للدولة للسنوات (2020/2019-2016/2015) زيادة معدل النمو الحقيقي لقطاع الصناعة ليبلغ 8.3 % سنوياً وإعادة هيكلة القطاع لتشجيع الصناعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الصناعي للقطاع الخاص ليبلغ بالمتوسط 349 مليون د.ك. سنوياً.

وتسعى الهيئة العامة للصناعة إلى تنفيذ مجموعة من المشاريع وبرامج التنمية الصناعية والتي منها: مشروع إنشاء وإنجاز وتشغيل وصيانة البنية الأساسية لمنطقة الشداية الصناعية الذي يهدف إلى تهيئة منطقة صناعية بالمطلبات الأساسية لتوطين الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تشمل على 1036 قسيمة صناعية، ويتوقع الانتهاء من البنية التحتية لها في الربع الأخير من عام 2018 والبدء في بناء المصانع خلال العام 2019. كذلك مشروع إنشاء وتجهيز القطع في منطقة الشعيبة الصناعية (المنطقة الغربية) ومنطقة شمال صبحان الصناعية وإنشاء المجمع التكنولوجي بمنطقة الشداية الصناعية الذي يهدف إلى تشجيع الابتكار الصناعي التكنولوجي وتطبيقه في العديد من المجالات. بالإضافة إلى تصميم وإنشاء وإنجاز البنية التحتية للمدينة الصناعية غرب البلاد. وفي مجال إعادة الهيكلة والتخطيط الصناعي: مشروع الاستراتيجية الصناعية لدولة الكويت لعام 2035، ويهدف إلى تشجيع الصناعات المحلية الواعدة ودخول منتجات استراتيجية جديدة في الصناعة المحلية، وتحديد برامج لرفع كفاءة الإنتاج الصناعي وتنمية الصادرات، تعزيز القدرة التصديرية للمنشآت الصناعية القابلة للتصدير بالتعاون مع المنظمات الدولية، بالإضافة إلى إنشاء هيئة مستقلة للمواصفات التي تهدف إلى إصدار مواصفات قياسية موحدة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. بالإضافة إلى مشروع تصميم وإنشاء وإنجاز منطقة النعائم بمساحة 8كم2 الذي تم إسناده إلى وزارة الأشغال العامة نظراً لضخامة المشروع وتكلفته.

وبالنسبة لعدد المنشآت الصناعية فتشير بيانات الهيئة العامة للصناعة وفق تقريرها السنوي (2017/2016) إلى أن أعداد المنشآت الصناعية القائمة بلغ 947 منشأة صناعية حتى عام 2016، كذلك أعداد الحرف الصناعية بلغ 2629 حرفاً صناعية حتى عام 2016، والجدول التالي يوضح عدد المنشآت والحرف الصناعية خلال العام 2016:

عدد المنشآت والحرف الصناعية حتى عام 2016

الأنشطة	عدد المنشآت الصناعية القائمة المرخصة 2016	عدد الحرف الصناعية القائمة المرخصة 2016
المنتجات الغذائية والمشروبات	118	688
المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية	30	134
الخشب والمنتجات الخشبية	75	313
الورق ومنتجات الطباعة والنشر	69	198
الكيمائيات والمشتقات النفطية	175	132
المنتجات التعدينية غير المعدنية	211	97
صناعات معدنية أساسية	78	--
المنتجات المعدنية	176	1029
صناعات تحويلية أخرى	15	38
الإجمالي	947	2,629



وتشير البيانات الأخيرة الصادرة من الإدارة المركزية للإحصاء والخاصة بحسابات الدخل والنتائج القومي للعام 2016، أن مساهمة قطاع الصناعة التحويلية (شاملاً التكرير) بلغت حوالي 7.2 % في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة 9.9 % في الناتج المحلي غير النفطي في عام 2016، وباستبعاد التكرير فإن مساهمة القطاع تمثل 4.2 % في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة 6.4 % في الناتج المحلي غير النفطي. وقد سجل قطاع الصناعة التحويلية (شاملاً التكرير) ارتفاعاً نسبته حوالي 1.3 % في عام 2016 مقارنة بانخفاض نسبته 6.2 % في عام 2015، وباستبعاد التكرير فإن معدل الارتفاع بلغ 7.7 % في عام 2016 مقارنة بمعدل ارتفاع نسبته 5.5 % في عام 2015.

وتوضح بيانات الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية حسب الأنشطة الصناعية التطور في نتائجها خلال الفترة 2015 و2016، حيث سجلت بعض الأنشطة الصناعية نمواً خلال العام 2016 في حين سجلت الأخرى انخفاضاً. فلقد ارتفع الناتج المحلي لصناعة المنتجات الكيماوية، والتي تمثل 39.6 % من ناتج قطاع الصناعة التحويلية، بنسبة 9.2 % في عام 2016 مقارنة بانخفاض نسبته 2.2 % في عام 2015. أما صناعة الأغذية والمشروبات فلقد سجلت ارتفاعاً في الناتج المحلي الإجمالي بلغ 5.9 % خلال عام 2016 بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 13.4 % في عام 2015. وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل من صناعة المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية والصناعة التعدينية غير المعدنية نسبة 3.3 % و 11.1 % على التوالي في عام 2016 بالمقارنة مع معدل نمو نسبته 8.5 % و 12.2 % على التوالي في عام 2015. كما سجلت صناعة الورق والطباعة ارتفاعاً نسبته 5.1 % في عام 2016 مقارنة بمعدل ارتفاع نسبته 7.4 % في عام 2015. أما صناعة المعدنية المصنعة فلقد سجلت نمواً في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2016 بلغت نسبته 4.9 % مقارنة بارتفاع نسبته 10.6 % في عام 2015.

وقد شهد قطاع الصناعة التحويلية تغيرات هيكلية خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2016، ويعود ذلك إلى اختلاف معدلات النمو السنوية في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الصناعية المختلفة بسبب تركيز القطاع الخاص على الصناعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية، حيث تغير الوزن النسبي للأنشطة الصناعية مثل انخفاض نسبة نشاط الصناعات الغذائية والمشروبات من 23 % إلى 15.8 % في حين ارتفعت نسبة نشاط قطاع المنتجات الكيماوية إلى حوالي 39.6 % بالمقارنة مع 12.3 % خلال نفس الفترة، كما هو موضح بالجدول التالي:



الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الصناعة التحويلية

**2016		* 2015		2000		
النسبة إلى الإجمالي (%)	الناتج (مليون د.ك.)	النسبة إلى الإجمالي (%)	الناتج (مليون د.ك.)	النسبة إلى الإجمالي (%)	الناتج (مليون د.ك.)	الصناعة
15.8	250.8	16.0	236.8	23.0	68.8	الغذائية والمشروبات
5.1	81.3	5.3	78.7	11.9	35.6	المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية
2.9	45.9	2.8	41.1	4.4	13.2	الخشب ومنتجاته والأثاث والتجيد
5.5	87.6	5.7	83.3	9.4	28.2	الورق والطباعة
39.6	630.3	39.1	577	12.3	36.9	المنتجات الكيماوية والمطاط واللدائن
12.9	204.9	12.4	184.4	15.1	45.2	الصناعات التعدينية غير المعدنية
2.8	44.0	2.9	43.1	1.6	4.7	المعدنية الأساسية
14.6	232	14.9	221.1	20.1	60.2	المعدنية المصنعة
0.9	14.9	0.9	12.1	2.2	6.9	الصناعات الأخرى
100.0	1,591.7	100.0	1477.6	100.0	299.7	إجمالي الناتج المحلي للصناعة التحويلية (أسعار جارية)

* بيانات معدلة

** بيانات أولية







السيد / علي عبد النبي خاجة
الرئيس التنفيذي

تقرير ادارة البنك لعام 2017

مع نهاية العام 2017، يكون البنك قد أكمل خطة عمله للفترة 2015-2017 والتي ركزت على تعزيز النمو في انشطته وتحقيق الربحية والمحافظة على جودة محفظته الائتمانية. ولقد حرص على تطبيق النظم الحديثة لتعزيز عمل أنشطته المختلفة، وتطبيق نظم وقواعد الحوكمة بما يتوافق مع تعليمات بنك الكويت المركزي. كما واصل البنك العمل على استكمال البنية التحتية لأنظمتها الآلية المصرفية، وتحسين خدمات العملاء وتعزيز اساليب تقييم وقياس المخاطر الائتمانية.

وتمكن البنك بفضل جهود ادارته وجميع العاملين فيه من تحقيق نتائج جيدة مع نهاية عام 2017، حيث حقق النمو في اجمالي الاصول بنسبة 2.3 % ليبلغ 671.3 مليون د.ك في عام 2017 مقارنة مع 656.3 مليون د.ك في عام 2016. كما بلغ صافي رصيد محفظة القروض والسلفيات 345.4 مليون د.ك مع نهاية عام 2017 محققا ارتفاعا نسبته 13.6 % عن صافي رصيد العام الماضي. كما حافظ البنك على جودة محفظته الائتمانية، حيث انخفضت نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي حجم المحفظة من قروض وتسهيلات نقدية من 0.74 % في عام 2016 الى 0.16 % مع نهاية العام 2017، محققا بذلك أفضل نسبة بلغها البنك لجودة محفظته.

كما سجل البنك نموا في اجمالي الايرادات بلغت نسبته 11 % في نهاية عام 2017 مقارنة مع العام 2016، وتمكن بعد أخذ المخصصات اللازمة من تحقيق صافي ربح قدره 12.5 مليون د.ك في نهاية عام 2017 بزيادة نسبتها 8.5 % عن العام الماضي.

أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

لقد وضعت ادارة البنك نظاماً للرقابة الداخلية لأنشطته وكافة عملياته بناءً على توجيهات وتعليمات مجلس الادارة ووفق متطلبات بنك الكويت المركزي. وتحرص الادارة على تطبيق تلك الانظمة لضبط صحة السجلات المحاسبية وجميع معاملات البنك وحمايتها من المخاطر المصرفية.

ويقوم مجلس الادارة من خلال لجنة المخاطر المنبثقة منه بمراجعة نظم الرقابة وإجراء التعديلات المناسبة على السياسات بشكل سنوي (إن وجدت) ورفعها للمجلس لاعتمادها، ويتم توزيعها على كافة الموظفين المعنيين بالأنشطة التشغيلية. وتقع مسؤولية التحقق من الالتزام بالإجراءات التشغيلية المعتمدة لتلك الأنشطة على عاتق مدراء الدوائر ورؤساء الوحدات المختلفة في البنك.

ويقوم التدقيق الداخلي في البنك بمراجعة مدى ملاءمة وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية في البنك بشكل دوري وتحديد مدى الالتزام بالسياسات والاجراءات المعتمدة. ويقدم رئيس التدقيق الداخلي تقريره مباشرة الى مجلس الادارة ولجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الادارة.

فبناءً على تقارير التدقيق الداخلي ودائرة ادارة المخاطر التي تقيم مدى فعالية نظم الرقابة الداخلية وتقارير التقييم الذاتي لمخاطر التشغيل في البنك والتقارير المالية لعام 2017، خلصت الادارة على أنه لا يوجد أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلية في البنك.



وفيما يلي نستعرض أنشطة البنك خلال العام 2017:

القروض الصناعية

وافق البنك خلال عام 2017 على منح قروض صناعية ميسرة طويلة الاجل لـ 27 مشروعا صناعيا، تمثلت في 23 مشروع توسعة لصناعات قائمة و2 مشروع جديد، بالإضافة الى مشروعات تكلفه زائدة. وبلغ حجم الالتزامات بقروض صناعية في عام 2017 حوالي 56 مليون د.ك، ويمثل ذلك انخفاضا نسبته 12.3 % بالمقارنة مع عام 2016. ويشكل اجمالي تمويل البنك بقروض صناعية نسبة 65.1 % من اجمالي تكلفة المشروعات.

ويبين الجدول التالي توزيع الالتزامات بقروض صناعية خلال عام 2017 حسب النشاط الصناعي:

القسم	النشاط	عدد المشروعات	اجمالي تكلفة المشاريع	تمويل البنك	النصيب النسبي %
11	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	3	36,623	25,164	44.9
15	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	1	822	700	1.3
20	صناعة الخشب والمنتجات الخشبية ما عدا الأثاث ومنتجات القش ومواد الضفر	1	1,150	759	1.3
21	صناعة الورق ومنتجات الورق	2	3,900	2,524	4.5
22	صناعة الطباعة والنشر	1	590	590	1.1
25	صناعة المنتجات البلاستيكية والمطاط	1	1,124	744	1.3
26	صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	7	29,317	15,956	28.5
27	صناعة الفلزات الأساسية	2	1,442	1,177	2.1
28	صناعة منتجات المعادن المشكلة ما عدا الماكينات والمعدات	9	11,079	8,424	15.0
	الإجمالي	27	86,047	56,038	100.0

ويتضح من الجدول السابق أن قطاع استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي قد احتل النصيب الأكبر من حجم الالتزامات بقروض صناعية جديدة خلال عام 2017 حيث بلغ نصيبها 44.9 % من اجمالي الالتزامات بقروض صناعية، ويعود ذلك لتمويل عدد 3 مشاريع صناعية بلغت قيمة التمويل لها 25.2 مليون د.ك، في حين جاء قطاع صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى في المرتبة الثانية اذ بلغ نصيبها 28.5 % من اجمالي الالتزامات

بقروض صناعية لعام 2017 وبتحويل قيمته حوالي 16 مليون د.ك. ويبين الجدول التالي دور البنك والتزاماته
بقروض صناعية خلال الفترة من 2013-2017:

المتراكم 2017-1974	2017	2016	2015	2014	2013	
1,072	27	28	26	19	40	عدد القروض الصناعية
2,187,655	86,047	92,365	79,255	67,732	51,641	تكلفة المشروعات الممولة (ألف دينار كويتي)
1,233,315	56,038	63,879	57,251	49,286	33,990	إجمالي الالتزام بالتمويل (ألف دينار كويتي)
56.4	65,1	69,2	72,2	72,8	65,8	نسبة التمويل إلى تكلفة المشروع (%)
2,041	3,187	3,299	3,048	3,565	1,291	متوسط تكلفة المشروع (ألف دينار كويتي)
1,150	2,075	2,281	2,202	2,594	850	متوسط تمويل البنك (ألف دينار كويتي)

ولقد بلغ متراكم الالتزامات بقروض صناعية منذ بدأ البنك نشاطه الائتماني في عام 1974 وحتى نهاية عام 2017 مبلغ 1.233 مليار د.ك. وهو ما يمثل 56.4 % من إجمالي تكلفة المشروعات الصناعية والبالغة 2.188 مليار د.ك. لعدد 1,072 مشروع صناعي قام البنك بتمويلها .

التمويل التجاري

استمر نشاط التمويل التجاري خلال عام 2017 بتقديم مجموعة متكاملة من التسهيلات المصرفية التجارية لعملاء البنك الصناعيين مثل تسهيلات تمويل رأس المال العامل وتمويل المشاريع وقروض قصيرة ومتوسطة الأجل. كما قام النشاط بمنح العملاء الصناعيين تسهيلات التمويل المعبري لحين سحب القروض الصناعية طويلة الأجل من قبل نشاط المشاريع بالبنك، ويتم تسعير التسهيلات الممنوحة طبقاً لمعدل أسعار السوق، بالإضافة الى منح ومراقبة الحدود النقدية والقطع الأجنبي للبنوك العالمية والمحلية والمؤسسات الاستثمارية.

ولقد شهد عام 2017 انخفاضاً طفيفاً بنسبة تقل عن 1 % عن عام 2016 حيث بلغت قيمة التسهيلات التجارية النقدية 174.5 مليون د.ك في نهاية عام 2017 مقارنةً بـ 175.8 مليون د.ك في نهاية عام 2016 ، وذلك نتيجةً لقيام إحدى الشركات بسداد ما يقارب 15 مليون د.ك خلال النصف الثاني من عام 2017 إضافةً إلى قيام البنك بشطب مديونية إحدى الشركات الكبرى بقيمة 8.9 مليون د.ك في نهاية عام 2017 . أما على صعيد التسهيلات غير النقدية فلقد سجلت ارتفاعاً في عام 2017 بنسبة 11.5 % حيث بلغت 88.5 مليون د.ك مقارنةً بـ 79.4 مليون د.ك في نهاية عام 2016 وذلك نتيجةً لتمويل عقود ومشاريع جديدة .

ومن جانب آخر، استمر البنك بتوفير التسهيلات المتنوعة واستقطاب عملاء جدد ، وعلى وجه الخصوص في قطاعات البتروكيماويات ومنتجات مواد البناء والمنتجات الهندسية والمعدنية والمنتجات الغذائية.



واستمراراً في سياسة البنك بالتركيز بشكل أكبر على السوق المحلي ، فإن النشاط على الصعيد الدولي كان متحفظاً خلال عام 2017 .

الاستثمار المباشر

حرص البنك خلال العام 2017 على اقتناص الفرص الاستثمارية الواعدة في صناديق الملكية الخاصة مع المدراء الحاليين بالإضافة إلى مدراء صناديق جدد ممن لهم أداء تاريخي مميز في قطاعاتهم، بالإضافة إلى استشراف الفرص الاستثمارية بالقطاع الصناعي المحلي. ولقد بلغ رصيد استثمارات البنك 98.3 مليون دينار كويتي في عام 2017 مقارنة بـ 95.9 مليون دينار كويتي في عام 2016، بزيادة نسبتها 2.5 %.

كما نمت الأصول تحت الإدارة بنسبة 4.6 % حيث بلغت 144.2 مليون دينار كويتي في عام 2017 مقارنة بـ 137.9 مليون دينار كويتي في عام 2016.

ولقد ساعد المناخ الاستثماري العالمي والأداء الإيجابي للأسواق العالمية بتحقيق عوائد استثنائية لمحفظة الاستثمارات، ويستمر نشاط الاستثمار المباشر والترويج بالبحث عن أفضل الفرص الاستثمارية للبنك وعملائه بالقطاع الصناعي والقطاعات المكملة له محلياً وخارجياً وذلك دعماً لخطة الكويت التنموية وعملماً بأهداف البنك الرامية إلى المشاركة الفعالة في ملكية مشاريع صناعية.

الخزينة ومحفظة الأوراق المالية

واصل نشاط الخزينة والأوراق المالية خلال عام 2017 في الأدوات المالية الأساسية مثل القطع الأجنبي وأسواق الودائع ومحافظ الأوراق المالية، واستطاع ان يحقق نتائج ايجابية لربحية البنك على الرغم من تدني أسعار الفوائد محلياً وعالمياً.

ولقد تركز نشاط الخزينة والأوراق المالية في إدارة السيولة والاستثمار في سندات الخزينة الحكومية المقومة بالدينار الكويتي وذلك لضمان النمو الجيد في الدخل وتجنب أي انحدار بالأسعار وتكون جدارتها الائتمانية عالية. كما عزز النشاط المربحات الإسلامية مع البنوك الإسلامية بالدينار الكويتي والعملات الأجنبية مما ساعد في تغطية جانب مطلوبات البنك بأسعار تنافسية. كما قام النشاط خلال العام بمفاوضات ناجحة للاقتراض المباشر من مؤسسة مالية عالمية.

أما في القطع الأجنبي فقد حرص نشاط الخزينة والأوراق المالية على خدمة عملاء البنك وتلبية احتياجاتهم بأسعار صرف تنافسية وتقديم المشورة الفنية، والعمل على سداد احتياجات البنك في العملات الأجنبية.

كما قام نشاط الخزينة والأوراق المالية بتطبيق تعليمات بنك الكويت المركزي من خلال مواصلة إدارة لجنة الأصول والخصوم والاستثمار والتي تقوم على مبدأ الحيطة لتجنب أي تقلبات بالسعر تجاه البنك بمواءمة جميع الفجوات المالية المطبقة من قبل السلطات الرقابية للبعد عن أي مخاطر للسيولة مع التنبؤ باتجاه أسعار الصرف والفوائد للأسواق المالية مستقبلاً.



البحوث

يعمل البنك على توفير أحدث الدراسات والبحوث الاقتصادية لإداراته ولجانه المختلفة من خلال متابعته لآخر التطورات الاقتصادية وتبعتها على الاقتصاد الكويتي. ولقد تم خلال العام 2017 اعداد التقارير الاقتصادية الربع سنوية والتقارير حول التوقعات المستقبلية لنمو نشاط قطاع الصناعة في دولة الكويت للفترة القادمة 2018-2020. كما تم خلال العام 2017 إصدار دراسات اقتصادية نذكر منها: «دراسة أداء قطاع صناعة المنتجات البتروكيمياوية» وأخرى بعنوان «التغير في أسعار الفائدة وأثرها على حركة الاقتصاد».

وقام البنك خلال عام 2017 بإنجاز العديد من دراسات أبحاث السوق للمنتجات الصناعية المختلفة في دولة الكويت، وذلك بغرض تقييم الجدوى من إنتاجها محلياً من خلال دراسة حجم العرض والطلب الحالي والمستقبلي في الأسواق، ودرجة المنافسة بين المنتجات المحلية والمستوردة وعناصر المزيج التسويقي وتقدير حصة المنتج الجديد في تلك الأسواق. وتم خلال العام اصدار «احصاءات التركيبة السكانية لدولة الكويت للفترة 2013-2022» ودراسة خاصة عن «التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية». كذلك تم الانتهاء من دراسة قطاعية عن «صناعة تدوير الاطارات».

ويتم بشكل دوري تحديث وتوسيع قاعدة المعلومات الخاصة بالصناعة في الكويت وفي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك من خلال الزيارات الميدانية للمصانع والمؤسسات المتعلقة بالصناعة، والمشاركة بالندوات والمؤتمرات والمعارض الصناعية محلياً ودولياً. هذا بالإضافة إلى تجميع الدراسات والإحصاءات المتخصصة بالسوق والأدلة الصناعية الحديثة وتحليلها بهدف الحصول على أحدث البيانات اللازمة لإعداد دراسات البنك.

إدارة المحافظ

يقوم بنك الكويت الصناعي بإدارة ثلاث محافظ مالية نيابة عن الحكومة، وهي محفظة الصناعي للمشروعات الصغيرة والتي ارتفع رأسمالها الى 150 مليون د.ك. ومحفظة التمويل الزراعي برأسمال قدره 50 مليون د.ك، ومحفظة تمويل الصناعة وفقاً للشريعة الإسلامية برأسمال قدره 100 مليون د.ك.

تهدف **محفظة الصناعي للمشروعات الصغيرة** إلى دعم أنشطة الكويتيين في مجالات المشروعات الصغيرة، لتحقيق توجهات الدولة في شأن إعادة هيكلة القوى العاملة الوطنية، وتوجيه طاقات الشباب للعمل الحر، و تدار هذه المحفظة وفق أحكام الشريعة الإسلامية .

ولقد توقفت المحفظة في النصف الاول من العام 2017 عن منح التمويل حتى تمت زيادة رأس مال المحفظة من 50 مليون د.ك الى 150 مليون د.ك، وبعد استئناف العمل وافقت المحفظة على تمويل 199 مشروعاً في مختلف الأنشطة بلغت التكلفة الاستثمارية لهذه المشاريع حوالي 25 مليون د.ك في حين بلغ إجمالي موافقات تمويل المحفظة 19.4 مليون د.ك، حيث مثل التمويل إلى إجمالي التكلفة ما نسبته 77.8 % . ولقد بلغ متراكم حجم الموافقات على التمويل 135.4 مليون د.ك منذ تشغيل المحفظة وحتى نهاية عام 2017 قدمت لـ 1,498 مشروعاً بلغ إجمالي تكلفتها الاستثمارية حوالي 179.4 مليون د.ك.



ويوضح الجدول التالي تمويل المحفظة خلال العام 2017 حسب النشاط الاقتصادي :

النشاط	عدد المشاريع	التكلفة الاستثمارية	مبلغ التمويل	النصيب النسبي %
		(د.ك)		
الصناعات التحويلية	25	3,463,330	2,790,841	14.4
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	49	6,276,763	4,570,360	23.5
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية والسلع الشخصية والمنزلية	45	2,326,260	2,073,130	10.7
أنشطة الصحة البشرية والخدمات الاجتماعية	12	4,207,960	2,744,905	14.1
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	11	820,300	636,294	3.3
أنشطة الخدمات الأخرى	10	1,103,694	836,688	4.3
المعلومات والاتصالات	12	1,169,341	1,033,057	5.3
الفنون والترفيه والتسلية	6	960,236	771,550	4.0
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	19	3,204,363	2,862,281	14.7
التعليم	4	767,041	566,301	2.9
التشييد	1	21,000	21,000	0.1
النقل والتخزين	5	656,581	536,850	2.7
الإجمالي	199	24,976,869	19,443,257	100

يلاحظ من الجدول السابق، أن قطاع أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية (الفنادق والمطاعم) استحوذ على نسبة 23.5 % من تمويل المحفظة بعدد 49 مشروعاً ، تلاه في الأهمية قطاع أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم الذي استحوذ على نسبة 14.7 % من تمويل المحفظة بعدد 19 مشروعاً، ومن ثم قطاع الصناعات التحويلية الذي استحوذ على نسبة 14.4 % من تمويل المحفظة بعدد 25 مشروعاً ، ولقد بلغت نسبة تمويل هذه القطاعات 52.6 % من إجمالي تمويل المحفظة للعام 2017 .

وبالنسبة لمحفظة التمويل الزراعي التي تهدف الى توفير التمويل لمختلف الأنشطة الزراعية والانتاج النباتي، انتاج الدواجن والالبان والانتاج الحيواني والمزارع السمكية بالإضافة الى أنشطة تبريد وحفظ ونقل المنتجات الزراعية. فلقد وافقت لجنة التمويل الزراعي خلال العام 2017 على تمويل عدد (64) مشروعاً زراعياً بتكلفة إجمالية تصل حوالي 15 مليون د.ك حيث بلغت مساهمة محفظة التمويل الزراعي مبلغاً وقدره 8.4 مليون د.ك وبما يمثل 56 % من إجمالي تكلفة المشاريع، وهي موزعة كالتالي:

تمويل محفظة التمويل الزراعي خلال العام 2017 :

نسبة التمويل الى اجمالي التمويل %	تمويل المحفظة د.ك	تكلفة المشروع	عدد القروض	القطاع
58.3	4,873,000	8,438,506	33	نباتي
7.9	662,000	1,063,400	10	أمن غذائي (تربية أغنام)
11.8	990,000	1,325,500	9	المزرعة المتكاملة
19.0	1,587,000	3,192,404	6	أسماك
1.2	100,000	656,813	5	قصير الأجل
1.8	150,000	295,460	1	ألبان
100.0	8,362,000	14,972,083	64	المجموع

يلاحظ من الجدول السابق أن القطاع النباتي استحوذ على النسبة الاعلى من تمويل المحفظة للقطاعات الزراعية خلال العام 2017 حيث بلغت نسبة التمويل حوالي 58 % من إجمالي تمويل المحفظة، يليه قطاع الأسماك بنسبة 19 %.

ولقد بلغ متراكم حجم القروض التي قامت محفظة التمويل الزراعي بالموافقة على منحها حوالي 121.7 مليون د.ك خلال الفترة من عام 2001 وحتى نهاية عام 2017 لعدد 740 مشروعاً.

أما **محفظة تمويل الصناعة وفقاً للشريعة الإسلامية** والتي تهدف الى تشجيع القطاع الصناعي من خلال التمويل المتوسط والطويل الاجل للمشاريع والخدمات الصناعية وفق أدوات تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي منها المربحة، الاجارة والاستصناع، فلقد تم خلال العام 2017 تمويل 3 مشاريع توسعة بإجمالي تكلفة بلغت 635 ألف د.ك قدم لها البنك تمويلاً بقيمة 494 ألف د.ك وبنسبة 77.8 % من التكلفة الاجمالية.

ولقد بلغ متراكم الالتزامات بالتمويل منذ تشغيل المحفظة في عام 2009 وحتى نهاية عام 2017 حوالي 42.1 مليون د.ك قدمت إلى 26 مشروعاً صناعياً.

تمويل المحفظة خلال العام 2017
ومتراكم التزامات محفظة تمويل الصناعة وفقاً للشريعة الإسلامية

المتراكم 2017-2009	2017	
26	3	عدد المشروعات
115,984	635	التكلفة الكلية للمشاريع (ألف دينار كويتي)
42,095	494	تمويل المحفظة (ألف دينار كويتي)



تقنية المعلومات

واصل البنك خلال العام 2017 تطوير نظم تقنية المعلومات حيث قام بإدخال وتشغيل نظام ” فينيكل ” Fincle في نظامه الآلي المصرفي الاساسي والتي مكنت ادارات البنك المختلفة من كتابة تقاريرها بنظام آلي حديث والمشاركة الفاعلة بينها في نقل المعلومات والبيانات، وبالتالي اصبح البنك يقوم بأعماله عن طريق نظام آلي مصرفي اساسي قوي، يلبي احتياجات ادارات البنك ويحد من التدخل اليدوي في الاعمال وتقليل الاخطاء وزيادة الكفاءة التشغيلية وتوفير الوقت والجهد.

كذلك قام البنك بوضع نظام ” الدعم الفني New Help Desk System ” لاستخدامه في مرحلة برمجية ” اختبار التطبيقات User Acceptance Testing “ من قبل المستخدمين للنظام الآلي في جميع ادارات البنك لتمكينهم من رصد ورفع الملاحظات بشأن التطبيقات حيث يساعد ذلك ادارة تقنية المعلومات في معالجة المشاكل المتعلقة بالنظام باتخاذ خطوات استباقية قبل وقوعها.

كذلك قام البنك باستقدام نظام ” ادارة الطلب الجديد ” New Demand Management ” والتي تقوم على تتبع قائمة بالمطلوبات والاحتياجات التشغيلية لإدارات البنك المختلفة وهذا سيمكن الادارة العليا للبنك من مراجعتها ووضع اولويات لها بعد موافقة مجلس الادارة لإعداد التخطيط والتنفيذ.

الموارد البشرية والمسؤولية الاجتماعية

واصل بنك الكويت الصناعي خلال العام 2017 اهتماماته في تنمية موارده البشرية باعتبارها القوة الدافعة لتطوير أعمال وخدمات البنك، والاستثمار الفعلي في أصوله طويلة الأجل، بما يعزز دور البنك في تحقيق دوره ورسالته التنموية للقطاع الصناعي.

ولقد حرص البنك على استقطاب وتوظيف الشباب الكويتي من حملة المؤهلات الجامعية ومن ذوي الخبرات في التخصصات المناسبة للعمل بالبنك، وأعد لهم البرامج التدريبية ومكنهم من المشاركة في الدورات والندوات والمؤتمرات المتخصصة داخل وخارج دولة الكويت. وقد بلغ عدد الموظفين الكويتيين 133 موظفاً وموظفة في نهاية العام 2017 تشكل نسبة 70 % من إجمالي العمالة في البنك.

شارك البنك خلال العام 2017 في 445 مؤتمراً وندوة متخصصة وبرنامجاً تدريبياً لرفع مستوى التطوير الوظيفي للعاملين، كان من بينها 87 برنامجاً تدريبياً متخصصاً حضرها موظفو البنك. كما قام البنك بتدريب الموظفين بنسبة حضور كاملة في محاضرة خاصة بمكافحة غسل الأموال وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي.

ويلتزم بنك الكويت الصناعي باستراتيجية واضحة نحو رسالته المؤسسية في كل ما يخص تطوير ودعم الصناعة المحلية ونشر أهمية المنتج المحلي في سوق الاستهلاك سواء المحلي او الإقليمي. ويتجسد هذا الالتزام في مشاركته في مختلف الأنشطة والفعاليات او رعايتها بالتعاون مع العديد من الجهات ذات الرسالة والهدف المشترك.

ولقد كان بنك الكويت الصناعي أول الرعاة الداعمين لمعرض صنّاع الكويت Maker Fair Kuwait الذي عرض عشرات الأفكار والمشاريع الصغيرة والمبدعة التي من شأنها أن تكون اللبنة الأولى لمشاريع مستقبلية ناجحة وبراءات اختراع مفيدة. كما استمر البنك في دعم الصناعة بالتعاون مع اتحاد الصناعات الكويتية بتجديد رعايته السنوية لحملة ”الصناعة فارس المستقبل“ ”وبرنامج فرسان الصناعة“ الذي يسهم في تدريب مجموعة من الشباب الكويتي الواعد للعمل في القطاع الصناعي. بالإضافة إلى الحملة الإعلامية المصاحبة التي تهدف إلى زيادة وعي المجتمع بالقطاع الصناعي المحلي وإعطاء الصورة الحقيقية للصناعة الوطنية من خلال تسليط الضوء على المصانع الكبرى وإنجازاتها الإنتاجية، بالإضافة إلى خلق إيمان حقيقي لدى جميع شرائح المجتمع حول أهمية الصناعة في تحقيق الأمان الاقتصادي وضمان مستقبل الدولة. كما شارك البنك في معرض اتحاد الصناعات الكويتية ”جسور“ في حديقة الشهيد للتأكيد على دور البنك الكبير في تنمية وتمويل القطاع الصناعي ودعمه الدائم له.



الادارة التنفيذية

السيد / علي عبد النبي خاجه

الرئيس التنفيذي

حاصل على شهادة الماجستير في الاقتصاد
عام 1976، انضم الى البنك في عام 1981

السيد / عبد الله ابراهيم الهنيدي

نائب الرئيس التنفيذي

العمليات والرقابة المالية

حاصل على شهادة بكالوريوس محاسبة
عام 1984، التحق بالبنك في عام 1984

السيد / رشيد عبد المحسن الشرهان

نائب الرئيس التنفيذي

المشاريع والمحافظة

حاصل على شهادة الماجستير
في الادارة الصناعية عام 1977،
التحق بالبنك في عام 1978

السيد / جواد حسين القلاف

نائب الرئيس التنفيذي

التمويل والاستثمار

حاصل على شهادة بكالوريوس محاسبة
في عام 1981، وانضم الى البنك في عام 1983

تقرير الحوكمة

حوكمة الشركات

مقدمة

يقوم البنك بتطبيق إطار عمل شامل لحوكمة الشركات لضمان التزامه بمبادئ الحوكمة بشكل ملائم. ويقوم مجلس الإدارة بوضع السياسات وتوجيه أطر العمليات التشغيلية وهو المسؤول عن ضمان تطبيق مبادئ الحوكمة السليمة التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي نصاً وروحاً.

شهادة المجلس بكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

يعتبر المجلس مسؤولاً عن وضع ومراجعة نظام الرقابة الداخلية للبنك، والذي تم تصميمه للتأكد من فعالية وكفاءة العمليات وجودة إعداد التقارير الداخلية والخارجية والرقابة والالتزام بالقوانين والتعليمات. والجدير بالذكر أن هذا النظام تم تصميمه لإدارة وليس لإلغاء مخاطر عدم تحقيق أهداف العمليات. ويقدم نظام الرقابة الداخلية تأكيداً معقولاً وليس مطلقاً كضمان ضد مخاطر الخسارة المؤثرة. وتكون الإدارة مسؤولة عن وضع والحفاظ على نظام الرقابة الداخلية.

وتتم مراجعة فعالية نظام الرقابة الداخلية بشكل دوري من قبل المجلس ولجنة التدقيق التي تتلقى تقارير المراجعة التي تقوم بها دائرة التدقيق الداخلي.

كما تقوم دائرة إدارة المخاطر بمراجعة كافة السياسات والإجراءات التي تشكل أساس إطار الرقابة الداخلية. كما تقوم دائرة إدارة المخاطر بمراجعة المخاطر على مستوى الإدارات وعلى مستوى البنك. وتقوم لجنة المخاطر بمراجعة كافة المخاطر التي يتم تحديدها وكيفية تخفيف هذه المخاطر.

وتقوم لجنة التدقيق بتقييم التقارير المقدمة من المدققين الخارجيين، ومناقشة المواضيع المثارة في هذه التقارير معهم خلال الاجتماعات الدورية. وتعتبر لجنة التدقيق مسؤولة عن الإشراف على التقارير المالية وتقارير المراجعة حول الرقابة الداخلية.

هذا ولقد قام المجلس من خلال دائرة التدقيق الداخلي ودائرة إدارة المخاطر بتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية والتقارير حول مخاطر البنك والتقارير المالية للعام 2017، وخلص إلى أنه لا يوجد أي خلل جوهري فيها مؤكداً على فعالية وانتظام عمل نظام الرقابة الداخلية للبنك.

الالتزام بقواعد حوكمة الشركات

قام البنك بتطبيق جميع ما ينطبق عليه من التزامات بحسب ما ورد في دليل الحوكمة وميثاق السلوك المهني وأخلاقيات العمل اللذين يمكن الاطلاع عليهما عبر الموقع الإلكتروني لبنك الكويت الصناعي من خلال الرابط التالي: www.ibkuwt.com/ibk/web/ar/About_IBK/CorpGov.



سياسات البنك بشأن المكافآت المالية

سياسة المكافآت

لقد تم إعداد سياسة المكافآت بالبنك لجذب والمحافظة على الموظفين ذوي الكفاءة والمعرفة والمهارات والخبرات. وتتضمن هذه السياسة كافة المتطلبات الواردة بتعليمات الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي، وكذلك كافة الجوانب الضرورية لمنح المكافآت المالية ومكوناتها في إطار تعزيز فاعلية وإدارة المخاطر بالبنك. ويقوم مجلس الإدارة، بناءً على توصيات لجنة الترشيحات والمكافآت، باعتماد وتعديل سياسة المكافآت في البنك والمكونات الخاصة بها، كما يقوم بمراجعة إجراءات تطبيقها للتحقق من أنها تعمل وفق ما هو مخطط لها.

مكونات المكافآت:

تتألف المكونات المتنوعة للمكافآت من حزمة مناسبة ومتوازنة وبما يعكس النشاط ودرجة الموظف بالبنك والنشاط المهني وكذلك ممارسات السوق بالنسبة للمستويات السائدة لتلك المكافآت.

وتتكون مكافأة الموظف من المكافآت المالية الثابتة، كالراتب والمزايا الأخرى، بالإضافة إلى المكافآت المتغيرة القائمة على مستوى الأداء السنوي.

وتحدد المكافأة الثابتة على أساس دور الموظف وما يناط به من مسؤوليات وظيفية ودرجة تعقيد هذه المسؤوليات، درجة الموظف، ومستوى الأداء وأوضاع السوق المحلية والقوانين النافذة.

ولقد تم تصميم برنامج المكافآت على الأداء (برنامج الحوافز قصير الأجل لجميع الموظفين وبرنامج الحوافز طويل الأجل لأعضاء الإدارة العليا) لتحفيز ودفع الموظفين لتحقيق أهداف وأغراض البنك طبقاً للاستراتيجية طويلة الأجل والخطط السنوية للبنك.

وتوزع مكافآت الأداء في شكل منحة نقدية سنوية للموظفين. وترتبط الحوافز بمجموعة متوازنة من مؤشرات الأداء على مستوى البنك وعلى مستوى الموظف. إن الهدف الرئيسي لبرنامج الحوافز قصير الأجل هو أن تتمشى حوافز الموظفين مع معدل الأداء السنوي للبنك وأداء الموظفين. أما برنامج الحوافز طويل الأجل لأعضاء الإدارة العليا فلقد صمم بما يحث على استمرار مستويات أداء طويلة الأجل مرتفعة ومعدلة على أساس المخاطر.

ويطبق البنك نظام حديث لتقييم وقياس أداء الموظفين لمختلف المستويات بحيث يضع الموظفون ورؤسائهم في بداية السنة خطط الأداء السنوية المستهدف وبيان الكفاءات المطلوبة وخطط التطوير الذاتي للموظفين. وخلال التقييم السنوي، يقوم المشرفون على الموظفين والمسؤولون عن مراجعة التقييم بتقييم وتوثيق الأداء مقارنة مع مؤشرات الأداء / أهداف الأداء. وتصدر القرارات بتعديل الراتب الثابت للموظف والمكافآت المرتبطة بالأداء بناءً على المراجعة السنوية لأدائه.

ويتم تقديم المزايا الأخرى كإجازة السنوية، الإجازة المرضية والإجازات الأخرى، التأمين الصحي، تذاكر السفر السنوية والعلاوات طبقاً للسياسة المعتمدة وممارسات السوق المحلية الخاضعة للقوانين النافذة.

يشرف الرئيس التنفيذي على تطبيق نظام منح المكافآت للموظفين وفقاً للسياسة المعتمدة، بما في ذلك التصميم والإجراءات المرتبطة بها. وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة من مجلس الإدارة بتقييم سنوي مدى كفاية وفاعلية سياسة المكافآت لضمان تحقيقها لأهداف البنك. كما تقوم اللجنة بمساعدة المجلس للقيام بمراجعة سنوية مستقلة حول مدى التزام البنك بتطبيق سياسة المكافآت.

والتزاما بمتطلبات قواعد الحوكمة ، فإن المكافآت المالية المدفوعة لفئات الموظفين وفق المجموعات التالية قد تم الإفصاح عنها أدناه:

الفئة الأولى: تضم الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه والمدراء التنفيذيين الأساسيين الذين يخضع تعيينهم لموافقة الجهات الرقابية والإشرافية.

الفئة الثانية: تضم المدراء الذين يتولون مهام رقابة مالية ورقابة مخاطر.

الفئة الثالثة: تضم المدراء المشاركين في أنشطة تحفها المخاطر.

وأن المكافآت المالية المدفوعة للفئات المذكورة أعلاه هي:

الفئة	عدد الموظفين	المكافآت المدفوعة (سنوية)		
		العناصر الثابتة	أشكال الدفع	العناصر المتغيرة
الفئة الأولى	4	- رواتب: 419,640 د.ك - تذاكر سفر: 3,552 د.ك - مزايا التأمين الصحي: 14,324 د.ك - المكافأة السنوية العادية: 62,946 د.ك - تأمينات إجتماعية: 15,180 د.ك	- نقدي - نقدي - نقدي - نقدي - نقدي مؤجل	المكافأة السنوية الخاصة: 162,280 د.ك
الفئة الثانية	5	- رواتب: 187,716 د.ك - تذاكر سفر: 5,811 د.ك - مزايا التأمين الصحي: 10,571 د.ك - المكافأة السنوية العادية: 28,157 د.ك - تأمينات إجتماعية: 3,011 د.ك	- نقدي - نقدي - نقدي - نقدي - نقدي مؤجل	المكافأة السنوية الخاصة: 41,302 د.ك
الفئة الثالثة	7	- رواتب: 357,108 د.ك - تذاكر سفر: 7,787 د.ك - مزايا التأمين الصحي: 15,361 د.ك - المكافأة السنوية العادية: 53,566 د.ك - تأمينات إجتماعية: 26,565 د.ك	- نقدي - نقدي - نقدي - نقدي - نقدي مؤجل	المكافأة السنوية الخاصة: 95,047 د.ك

إن المكافآت السنوية (شاملة الرواتب، المكافأة السنوية العادية، تذاكر السفر، مزايا التأمين الصحي، التأمينات الاجتماعية، بالإضافة إلى المكافأة السنوية الخاصة) لخمسة مدراء تنفيذيين الذين تلقوا أعلى المكافآت بالإضافة إلى مكافآت رئيس دائرة إدارة المخاطر ورئيس دائرة التدقيق الداخلي (سبعة أشخاص) بلغت 1,034,072 دينار كويتي.

كما بلغت حزمة المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة مبلغ 300,000 دينار كويتي.



شهادة المدقق الخارجي حول تقييم أنظمة الرقابة الداخلية للبنك

تقرير تقييم ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية لبنك الكويت الصناعي ش.م.ك (مقفلة) - لعام 2016

13/ يونيو / 2017

المحترمين

السادة/ أعضاء مجلس الإدارة

بنك الكويت الصناعي ش.م.ك (مقفلة)

دولة الكويت

الموضوع: تقرير تقييم ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016

بناءً على خطاب التعاقد المبرم بيننا في 10 أبريل 2017، نرفق لسيادتكم تقرير تقييم ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية (Internal Control Review) الذي تم إعداده تطبيقاً لتعليمات هيئة أسواق المال في اللائحة التنفيذية، الكتاب الخامس عشر الخاص بحوكمة البنوك، الفصل السادس، القاعدة الخامسة، مادة رقم 6-9 والتي تنص على الآتي " يجب تكليف مكتب تدقيق مستقل للقيام بتقييم ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية وإعداد تقرير في هذا الشأن ويتم موافاة الهيئة بهذا التقرير (Internal Control Review) بشكل سنوي".

لقد قمنا بتقييم ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية لبنك الكويت الصناعي ش.م.ك (مقفلة) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 وقد غطى الفحص البيئة الرقابية العامة للبنك والمطابقة والالتزام بقواعد حوكمة البنوك الصادر من البنك المركزي، ونظراً لجوانب القصور التي تكمن في أي نظام رقابة داخلية، فقد تقع أخطاء أو مخالفات قد لا يتم إكتشافها أو تعقبها. كذلك فإن صعوبة تقييم هذه الأنظمة لفترات مستقبلية يخضع لمخاطر نظراً لأن معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة قد تصبح غير كافية بسبب تغيرات في الظروف أو نتيجة تدني درجة الالتزام بتلك الإجراءات.

بناءً على فحصنا لأنظمة الرقابة الداخلية لبنك الكويت الصناعي ش.م.ك (مقفلة) نرى بأن أنظمة الرقابة الداخلية الأساسية بالبنك قد تم تطبيقها وفقاً لقواعد البنك المركزي والسياسات والإجراءات الخاصة بالبنك والمعتمدة من مجلس الإدارة، باستثناء الأمور التي تم توضيحها في المجالات والجوانب الخاصة بهذا التقرير.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،



عبداللطيف محمد العيبان

مراقب مرخص رقم 94 فئة أ



تقرير إفصاحات إدارة المخاطر 2017

أهداف إدارة المخاطر:

يتبع بنك الكويت الصناعي مجموعة من الأهداف الواضحة في إدارة المخاطر المرتبطة به على أساس إطار استراتيجي راسخ مصمم لتحقيق تلك الأهداف من خلال إجراءات أساسية في إدارة عمليات المخاطر. على المستوى الاستراتيجي، تعمل إدارة المخاطر في البنك على تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد المخاطر المادية للبنك،
- تحديد حدود المخاطر المقبولة لدى البنك وضمان توافق خطط وعمليات البنك مع تلك الحدود،
- تحسين القرارات المتعلقة بالمخاطر/العائد عن طريق التواصل مع الوحدات التشغيلية لضمان اتباع عملية مراجعة مستقلة وقوية على عمل هذه الوحدات،
- التقيد بالمبادئ التوجيهية التنظيمية ذات الصلة بإدارة المخاطر،
- ضمان أن خطط البنك الاستراتيجية وخطط تنمية الأعمال تعتمد بشكل سليم على إجراءات فعالة في تقييم المخاطر،
- رصد المخاطر لضمان استمرار تقديم الأهداف المالية المحددة في ظل مجموعة من الظروف التشغيلية المعاكسة،
- مساعدة الإدارات التجارية والإدارات المساندة على تحسين نظم مراقبة وتنسيق عمليات التعامل مع المخاطر على مستوى البنك،
- تعزيز ثقافة الوعي بالمخاطر على مستوى البنك.

إطار الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر:

تقع مسؤولية إدارة المخاطر على كاهل كافة المستويات في البنك، ابتداء من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية نزولا إلى جميع مدراء الإدارات وخبراء إدارة المخاطر. وقد تم توثيق هذا الإطار من خلال دليل تفصيلي للسياسات والإجراءات متوفر لاطلاع جميع موظفي البنك على شبكة الإنترنت الداخلية. كما تقع مسؤولية المراجعة الفعالة للمخاطر-وفقا لقاعدة الرقابة الثلاثية-على عيب كل مدير إدارة بصفته المالك الرئيسي للمخاطر المرتبطة بإدارته، وعلى إدارة المخاطر التي تعمل بشكل مستقل داخل البنك وكذلك على إدارة التدقيق الداخلي. ولأغراض تطبيق إطار الحوكمة، يقوم رئيس إدارة المخاطر بتقديم الدعم الفني للجنة مجلس الإدارة للمخاطر بهدف التوجيه والإشراف على التطبيقات الفعالة لعملية إدارة المخاطر على مستوى البنك. كذلك، تقدم إدارة المخاطر الدعم الفني لمجلس إدارة البنك في المهام المطلوبة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة. ويعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن اعتماد الحدود القصوى المقبولة للمخاطر وهي مستويات المخاطر التي يختار البنك تحملها في سعيه لتحقيق أهدافه التشغيلية. ويتم مراجعة الحدود القصوى للمخاطر في البنك سنوياً بواسطة لجنة مجلس الإدارة للمخاطر تماشياً مع بيئة الأعمال ومع المعايير الاستراتيجية الداخلية للبنك.



كذلك، يكون المجلس مسؤولاً عن إطار ضوابط الرقابة الداخلية. وبغرض تعزيز تطبيقات الحوكمة وإدارة المخاطر، أنشئت اللجان التالية لتنفيذ أدواراً محددة: لجنة مجلس الإدارة للتدقيق، لجنة مجلس الإدارة لإدارة المخاطر، لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والأجور، ولجنة مجلس الإدارة للحوكمة.

إدارة التدقيق الداخلي هي المسؤولة عن المراجعة بصفة مستقلة على فعالية عمليات إدارة المخاطر وبيئة الرقابة الداخلية في البنك، وتحقيق الهدف منها وهو رفع بيان موثوق به وذو مضمون عالي القيمة وفي المواعيد المحددة إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشأن مدى فعالية ضوابط الرقابة الداخلية والتخفيف من حدة المخاطر المرتفعة الحالية والمتطورة وقيامها بتعزيز الثقافة الرقابية داخل البنك.

ترصد لجنة مجلس الإدارة للمخاطر، من خلال إدارة المخاطر، موجز بيانات المخاطر المرتبطة بالبنك وفقاً للحدود القصوى لتحمل المخاطر، موثقة كمياً ونوعياً في السياسة الخاصة بالحدود القصوى لتحمل المخاطر، وتحدد الحدود القصوى الرقابية والإشرافية على إدارة المخاطر. يتم مراجعة المكونات التفصيلية لبيان الحدود القصوى لتحمل المخاطر سنوياً من قبل لجنة المخاطر. وحيثما يتم رصد اختلافات في بيانات الأداء الفعلي عن التوقعات، يجري استعراض الإجراءات التي تتخذها الإدارة لضمان اطمئنان اللجنة بهذا الخصوص. تتلقى اللجنة تقارير منتظمة وشاملة بشأن موجز بيانات المخاطر للبنك، وأيضاً بيان بتقييم جميع عوامل المخاطر، والأمور الرئيسية التي تؤثر على كل محفظة أعمال ومنهجيات قياس المخاطر واتجاهات المخاطر المستقبلية. وتكفل لجنة المجلس للمخاطر وجود سياسات وإجراءات ملائمة لإدارة المخاطر بطريقة مهنية وفعالة، مع استعراض مدى استقلالية ونزاهة وظيفة إدارة المخاطر في البنك وتأثيرها الفعال في تقييم الأعمال والمخاطر الاستراتيجية ضمن إجراءات وسياسات إدارة المخاطر المتبعة.

يكون رئيس إدارة المخاطر مسؤولاً مباشرة أمام رئيس لجنة المخاطر. وتكون وظيفة إدارة المخاطر مسؤولة بصورة مستقلة عن تقييم وإدارة المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة وجميع أنواع المخاطر التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، تكون وظيفة مخاطر المعلومات مسؤولين مباشرة أمام رئيس إدارة المخاطر (والتي تعمل بصفة مستقلة عن إدارة تكنولوجيا المعلومات) بينما تكون وظيفة أمن المعلومات مسؤولة مباشرة وبشكل مستقل أمام الرئيس التنفيذي. وبينما يتم إدارة المخاطر الأولية من قبل مدراء الإدارات، فإن وظيفة إدارة المخاطر تطبق تقييم منظم ومستقل على مخاطر الائتمان والسيولة والسوق وجميع أنواع المخاطر التشغيلية بشكل استباقي وتعمل مع مدراء الإدارات في تحديد وتوثيق والقياس الكمي، وتتبع ورصد مؤشرات المخاطر الرئيسية وتوفير الحلول كلما بدأت مؤشرات المخاطر الرئيسية KRI أن تميل إلى أن تذهب إلى أبعد من المستويات المقبولة. وأيضاً فإنها تعمل على تسهيل تنفيذ مبادرات المخاطر وتتبع مخاطر المحافظ الاستثمارية فضلاً عن القروض الفردية والاستثمار، والمشاريع الجديدة وعروض المنتجات. كما تعمل على التأكد أن المخاطر تصنف في مجموعات من مخاطر منخفضة ومتوسطة وعالية، وأن المخاطر الكبيرة هي أبرز القيم المتطرفة ضمن الحدود التي توفرها السياسة الخاصة بالحدود القصوى لتحمل المخاطر، وتلك التي تكون لها آثاراً محتملة على الخسائر التشغيلية حيث يتم تحديدها وتقييمها وتخفيفها.

تطبيقاً للمناخ التعاوني لنظام المسائلة عن المخاطر، فقد تم تأسيس لجان لرصد مجالات محددة للمخاطر. فهناك لجنة الأصول والخصوم (أليكو) التي ترصد مخاطر السيولة والمخاطر الاستثمارية وتوقعات الأصول،

والتي يشارك فيها رئيس إدارة المخاطر بصفته عضوا نشطا في أعمال اللجنة. لجنة الائتمان والمخصصات تتعامل مع التسهيلات الائتمانية والدراسات التمويلية للمشاريع والأمور المتعلقة بحالات التعثر والمخصصات. هناك أيضا مجموعة السياسات والإجراءات تعمل على مراجعة والإشراف على صياغة وتحديث السياسات والإجراءات الخاصة بالبنك بمشاركة من إدارات الأعمال التجارية في البنك. وتتمتع إدارة المخاطر بمسؤوليات لها الحق في التصويت من خلال عضويتها في لجنة السياسات والإجراءات. كما أن لديها مسؤوليات إدارية لصيانة وتحديث جميع السياسات والإجراءات. ومن أجل المساعدة في هذا المسعى، فقد طبقت إدارة المخاطر نظام على شبكة الإنترنت يضمن الشفافية وإتاحة الفرصة لجميع الموظفين في الاطلاع ومتابعة السياسات والإجراءات. وتعمل إدارة المخاطر على تنسيق خطط استمرارية الأعمال في البنك وأنشطة الإنعاش في حالات الأزمات والكوارث من خارج موقع البنك الأصلي.

اختبارات الضغط: أحد الواجبات الأساسية لإدارة المخاطر هي التأكد من أن البنك لا يهمل جاهزيته في حالات حدوث أسوأ سيناريوهات المخاطر بينما يستعد في تطبيق خطط تنمية الأعمال. تساعد اختبارات الضغط البنك على فهم طبيعة ردود فعل محافظ الأعمال في حال أصبحت ظروف تشغيل الأعمال صعبة بدرجة كبيرة. تعمل إدارة المخاطر على تطوير سيناريوهات مستقبلية محددة وتحليل مدى صمود السيولة والربحية في ظل تلك السيناريوهات، وما إذا كانت مستويات رأس المال ستظل كافية في مواجهة الصدمات الكبيرة وما يمكن أن يفعله مدراء الإدارات في الفترات ما قبل حدوث تلك السيناريوهات للتخفيف من حدة تأثير المخاطر. تلتقط اختبارات الضغط مجموعة واسعة من المتغيرات ذات الصلة بالبيئة الحالية. وتنسق وظيفة إدارة المخاطر عملية اختبارات الضغط باستخدام التحليل التصاعدي على الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة. ويتم أخذ القراءات التقديرية على مخصصات الائتمان وتعثرات الاستثمار المقدمة من إدارات الأعمال التجارية كخسائر متوقعة وتقييم إدارة المخاطر على أساسها باستخدام أساليب النمذجة الداخلية التوقعات التقديرية للخسائر غير متوقعة وتغطية رأس المال المطلوب لفترات قياس سيناريوهات الضغط. تقدم نتائج اختبارات الضغط إلى اللجنة التنفيذية ولجنة مجلس الإدارة للمخاطر ومجلس الإدارة والسلطات الرقابية - بنك الكويت المركزي - لأغراض تقييم درجة صمود البنك في حالات ضغط المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والظروف الاقتصادية. تأخذ سيناريوهات الضغط في الاعتبار طائفة واسعة من العوامل، بما في ذلك: إمكانيات البنك في تحقيق الإيرادات، مخصصات خسائر القروض واحتمالات تعثر القروض والخسائر الافتراضية الدفترية للبنك؛ واحتمالات انخفاض القيمة السوقية للأصول الاستثمارية والآثار على معدلات كفاية رأس المال.

كذلك فإن نتائج اختبارات الضغط تعمل كمؤشرات مرجعية لتحريك العمل في سياسة خطط البنك لرأس المال واتخاذ القرارات حول ما إذا كان يتطلب الأمر تغييرا استراتيجي أو اعتماد رأسمال إضافي للبنك. في الوقت الحاضر، رسملة البنك عالية للغاية ومخاطر دعم رأس المال تعتبر منخفضة.

البيئة المالية والتنظيمية: خلال 2017، ظلت مؤشرات وهوامش الأعمال لقطاع الإنتاج في الكويت ثابتة، واستمرت مؤشرات الضغوط على النظام وعلى عملاء البنك، على الرغم من مستوياتها المتدنية بالمقارنة مع السنوات السابقة منذ الانكماش والمخصصات التقديرية، كما أن أسعار الفائدة بالكويت زادت تدريجا بعد فترة



طويلة من الثبات. بدت أسعار النفط الخام متقلبة بصورة معتدلة، تحلق حول 50-60 دولار امريكي للبرميل. ومع استمرار أسعار النفط الخام على مستوى اقل من 50 % كمستويات الذروة، فقد بدأت الآثار ترحف على الرغم من ان الكويت تتأثر بنسبة أقل من سائر منتجي النفط في دول مجلس التعاون الخليجي.

استمر البنك في صقل المبادئ التوجيهية الخاصة ببازل 3 حسبما اعتمدها بنك الكويت المركزي. ودخل البنك مرحلة جديدة بفضل المشاركة النشطة والتشجيع من السلطات الرقابية والتفاعل المستمر مع فريق مجموعة إدارة المخاطر. وقد بدأ البنك في تطبيق نسبة تغطية السيولة LCR ومعدل صافي التمويل المستقر NSFR وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

وقد تم إدخال مجموعة جديدة من مستويات التحمل tolerance levels ضمن بيان مطور للحدود القصوى لتحمل المخاطر؛ وأجريت اختبارات الضغط داخليا بصفة دورية خلال السنة. وقام الخبراء الخارجين بتقييم البنك ونظامه الإداري ووظيفة إدارة المخاطر للبنك ونظم العمل بالبنك والإدارة والخطط والاستراتيجيات وقام الخبراء بإجراء اختبارات الضغط بشكل مستقل. ولم يخفق البنك في هذه الاختبارات المستقلة في أي من الفئات والمعايير التي تم تقييمها. وفي أعقاب هذا العمل والمناقشة مع فريق الخبراء، تأكدت قدرة البنك على أن وضع رأسمال البنك وموارده بعد التعرض للضغط على الاستمرار في الاستجابة لمتطلبات رأس المال وفقا لمعايير بنك الكويت المركزي.

ومع ذلك، وبعد تطبيق بازل 3، أوقف بنك الكويت المركزي العمل بإدراج القرض الحكومي طويل الأجل ضمن رأسمال البنك على الشريحة الثانية Tier II، نظراً لأنه لا يمكن تصنيفه "قرضاً ثانوياً" وبسبب أنه لم يذكر في عقد القرض ما يفيد بالقدرة الاستيعابية للخسارة loss absorption capacity. وقد أدى ذلك إلى مراجعة شاملة لمعدل كفاية رأس المال، على الرغم من أنها لا تزال أعلى بكثير من المتطلبات التنظيمية، وأعلى من المستويات الداخلية وفقاً لسياسة خطة رأس المال. ومع ذلك، فإن التخفيض قد أثر بالفعل على مستويات التركيز الائتماني حيث شهد عدد قليل من الشركات التي لديها نسبة انكشاف ارتفاعاً نسبياً فوق المستويات التنظيمية للتركز الائتماني، وقد طلب البنك وحصل على موافقة بنك الكويت المركزي على الاستمرار في التعامل مع هذه الشركات ضمن حدود أعلى من مستوى التركيز المعمول به بنسبة 15 % من رأس المال.

وقد إنشأت إدارة المخاطر نسخاً مطابقة لأسلوب CAMEL BCOM المستخدم من قبل بنك الكويت المركزي وأدخلت بيانات المخاطر من خلال لجنة المجلس للأصول والخصوم ولجنة المجلس للمخاطر وتستخدم النتائج الصادرة عنه من قبل لجان المجلس بما في ذلك لجنة الترشيح والمكافآت. وفي عام 2015، قام بنك الكويت المركزي بتتقيح أسلوب CAMEL BCOM وتحديث وتعزيز معايير التقييم لتناسب مع البيئة الحالية. وعليه قامت وظيفة إدارة المخاطر للبنك الصناعي بتحديث الأسلوب المتبع لديها تزامنياً.

هناك تغيير في المعايير المحاسبية مع دخول المعيار IFRS9 أبتداء من يناير 2018، حيث ستحتسب المخصصات بناءً على الخسارة الإتمانية المتوقعة بنظره مستقبليه للحالات المتوقعة، بدلا من الخسائر المتحققه، في السنة المالية 2017 قام البنك بالبدء بمشروع تطبيق المعيار للوصول إلى الاهداف المرجوه في 2018.



تصنيفات المخاطر حسب وكالات التصنيف الخارجية:

في شهر أكتوبر 2017، أكدت وكالة "فيتش" للتصنيف العالمي تصنيف بنك الكويت الصناعي كما هو مبين أدناه:

تصنيفات وكالة فيتش

العملة الأجنبية

A+	تأكيد التصنيف طويل الأجل
F1	تأكيد التصنيف قصير الأجل
+bb	تصنيف الجدوى
1	تأكيد الإسناد
A+	تأكيد الحد الأدنى من الإسناد

المخاطر السيادية

AA	العملات الأجنبية - طويل الأجل
AA	العملة المحلية - طويل الأجل

النظرة المستقبلية

مستقر	العملات الأجنبية على المدى الطويل
مستقر	العملات الأجنبية السيادية على المدى الطويل
مستقر	العملة المحلية السيادية على المدى الطويل

تعكس تعليقات فيتش أن الجدارة الائتمانية طويلة الأجل لبنك الكويت الصناعي والتصنيفات المساندة إمكانات مرتفعة للغاية للدعم المقدم من حكومة الكويت في حالات الحاجة. ويستند ذلك على الملكية المباشرة للحكومة بنسبة 49 % والملكية غير المباشرة بنسبة 12 % من بنك الكويت الصناعي، فضلا عن التمويل الحكومي طويل الأجل لأنشطة البنك التتموية. كما روعي في التصنيفات التاريخ الطويل للدعم القوي للحكومة الكويتية للمصارف الكويتية.

من ناحيتها، أكدت وكالة "كاييتال أنتلجنس" للتصنيف الائتماني تصنيفها لبنك الكويت الصناعي عند مستوى AA- لعام 2016 مع نظرة مستقبلية «مستقرة». ونستعرض موجز التقييم على النحو التالي:



+A	تأكيد التصنيف طويل الأجل بالعملة الأجنبية
A2	تأكيد التصنيف قصير الأجل بالعملة الأجنبية
A	الملاءة المالية
2	الأسناد
مستقر	النظرة المستقبلية - عملات أجنبية
مستقر	النظرة المستقبلية - اطلاء المالية

الإفصاحات المجمعة حسب بازل 3 - الركن الثالث

نظرة عامة على بازل 3 والركن الثالث:

طبق بنك الكويت الصناعي منذ شهر ديسمبر 2005، إطار بازل كجزء من استراتيجيتها لإدارة المخاطر ورأس المال.

ويتكون الاتفاق من ثلاث أركان:

الركن الأول: يغطي حساب الأصول المرجحة بالمخاطر الخاص بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

الركن الثاني: يسمح للشركات والمراقبين باتخاذ وجهة نظر بشأن ما إذا كان ينبغي للشركة أخذ رأس مال إضافي لتغطية أنواع المخاطر الثلاثة تحت الركن الأول، أو لتغطية مخاطر أخرى. وتدعم النماذج والتقييمات الداخلية للشركة هذه العملية التي هي تفاعلية بين البنك والجهة الرقابية، أي بنك الكويت المركزي.

الركن الثالث: يغطي الاتصال الخارجي للمخاطر ومعلومات رأس المال بالمصارف.

تسمح المبادئ التوجيهية لبازل 3 باتباع أساليب مختلفة لاحتساب متطلبات رأس المال:

- الأول هو الأسلوب المقياسي حيث تستخدم أوزان المخاطر لتقييم الاحتياجات مقابل الانكشاف الائتماني وهي ثابتة عبر هذا القطاع
- الثاني هو أسلوب التقييمات الداخلية IRB الذي يعتمد على نماذج البنك الداخلية في اشتقاق أوزان المخاطر.
- الثالث هو الأسلوب المتقدم والذي يتناسب مع هياكل كبيرة وأكثر تعقيداً

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، تعتمد حسابات البنك لكفاية رأس المال وفقاً للركن الأول على الأسلوب المقياسي الموحد. لكن لأغراض اختبارات الضغط، يستخدم البنك أسلوب النمذجة الداخلية المصمم خصيصاً

للإنكشافات الائتمانية الكبيرة، والتي تشكل عصب الأعمال الرئيسية للبنك بموجب نظام البنك الأساسي فإنه لا يجوز للبنك تحمل أي إنكشافات لقروض تجزئة أو العقارات. وتجري في نفس الوقت اختبارات الضغط وفقاً للمقاييس المعيارية والسيناريوهات المقدمة من بنك الكويت المركزي. وقد استندت تقارير اختبارات الضغط على أساس أساليب قياس داخلية وتنظيمية.

تطبق إجراءات اختبارات الضغط مرتين في السنة، وفقاً لسياسة البنك بشأن بازل-الركن الثالث، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي؛ ويتم إعداد تقرير متكامل (على أساس البيانات النوعية والكمية) استناداً إلى نتائج نهاية السنة كما في شهر ديسمبر، فضلاً عن التقرير الكمي فقط استناداً إلى نتائج نصف السنوي كما في شهر يونيو وكذلك حسب البيانات التقديرية.

إدارة مخاطر رأس المال:

كفاية رأس المال هي الدرجة التي تكون فيها موارد البنك من رأس المال في الميزانية العمومية للبنك كافية لتغطية متطلبات رأس المال للأعمال حاضراً وفي المستقبل القريب. ويعتبر إذن المجموعة كي تعمل كمصرف مرهوناً بالحفاظ على موارد كافية من رأس المال. وإدارة مخاطر رأس المال هي عملية استعراض ومراجعة متطلبات رأس المال لتمكين البنك من:

- تلبية الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية في الكويت حيث يركز نشاط البنك التجاري، وحيث يتمركز عمله بصورة حصرية
 - دعم تصنيفاته الائتمانية والحفاظ على تكلفة الأموال
 - دعم نمو الأعمال التجارية، والقدرة على الصمود والتغلب على الصدمات
- يضمن البنك كفاية رأسماله عن طريق الاستمرار في تقييم مصادر ومتطلبات رأس المال ومتطلبات في ضوء التوقعات المالية الحالية. وهذا يأخذ في الاعتبار المخاطر المادية للتوقعات فضلاً عن الاستراتيجيات المستخدمة في إدارة تلك المخاطر.

تأخذ إدارة رأس المال البنك كلا من رأس المال الاقتصادي ورأس المال التنظيمي على حد سواء. يحسب رأس المال التنظيمي على أساس مخاطر الركن الأول من إطار بازل. يشمل رأس المال حسب الركن الأول مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. تشمل قواعد بازل 3 طرق الحساب وأوزان المخاطر، ويمكن أيضاً تطبيق الركن الثاني لرأس المال مقابل أنواع المخاطر الثلاثة أعلاه، بل أنه يغطي أساساً أنواع أخرى من المخاطر. وكونه بنكاً صناعياً يعمل على أساس نظام عمل مركز لكنه مُقيد، ذلك يعطي وزناً كبيراً لمخاطر التركيز. يستخدم البنك إطار رأس المال وإجراءات الضغط داخلياً للمساعدة في تحديد احتياجاته من رأس المال في ظل سيناريوهات الضغط. ويضمن البنك احتفاظه بمصّدتات buffers كافية أعلى من الحدود الدنيا التنظيمية في جميع الأوقات. ويتم تقييم هذه المصّدتات من قبل إدارة المخاطر وتقديمها تقارير دورية إلى لجنة مجلس الإدارة للتدقيق ولجنة المجلس لإدارة المخاطر كجزء من سياسة إدارة رأس المال وعملية إدارة حوكمة المخاطر، وعملية مراجعة الحدود القصوى لتحمل المخاطر وعملية اختبارات الضغط.

تنتج عملية اختبار الضغط في البنك توقعات تقديرية بالاحتياجات المتوقعة من رؤوس الأموال والمصادر ضمن مجموعة من سيناريوهات الضغط للبنك. وهذا يتيح للبنك التأكد من أنه يمكنه الوفاء بالحدود الدنيا من



المتطلبات الرأسمالية التنظيمية في بيئة الضغط؛ وتقييم مدى كفاية المصدّات فوق رأس المال التنظيمي للوفاء باحتياجات رأس المال الاقتصادي إذا اقترب من نقاط الحد الأقصى. وتشكل عملية اختبار الضغط عنصراً رئيسياً في عملية التقييم الداخلي لكفاية رؤوس الأموال (ICAAP).

بشأن حساب كفاية رأس المال التنظيمي حسب الركن الأول، فقد اعتمد البنك الأسلوب المقياسي الموحد من بازل 3، تبعاً لتوصية بنك الكويت المركزي في تحديد رأس المال المطلوب لكل مكون من مكونات مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية. كما أن البنك هو بنك تنموي متخصص يقدم أيضاً التسهيلات المصرفية التجارية لعملائه، ويتمتع بدعم طويل الأجل من حكومة دولة الكويت. هذا، جنباً إلى جنب مع الاحتياطات الضخمة المفصح عنها، يجعل رأس المال المتوفر للبنك أعلى بكثير من الحد الأدنى لمتطلبات بازل 3، حتى بعد أخذ متطلبات ICAAP الإضافية في الاعتبار حسب الإطار الجديد للركن الثاني والمصدّات في تحديد رأس المال الاقتصادي.

ومع التوسع المخطط له في محفظة الأصول وفقاً للخطة الاستراتيجية للبنك للسنوات الثلاث القادمة، فإنه من المتوقع أن تظل نسبة كفاية رأس المال إلى حد كبير فوق الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية وتقديرات رأس المال الاقتصادي في المستقبل القريب؛ وهذه الرزمة القوية توفر وقاية cushion ضد انخفاض فرص التوزيع بسبب التشريعات الحكومية لنظام البنك في خدمة وتطوير القطاع الصناعي في الكويت. بلغت كفاية رأس المال الإجمالي استناداً إلى بازل 3، نسبة 41.01 % كما في 31 ديسمبر 2017.

هيكل وكفاية رأس المال:

بالإضافة إلى رأس المال المدفوع بقيمة 20 مليون دينار كويتي والاحتياطات الضخمة الاختيارية المصرح بها، فإن الهيكل الرئيسي لأموال البنك طويلة الأجل هي عبارة عن قرض طويل الأجل قابل للتجديد بمبلغ 300 مليون دينار كويتي (990 مليون دولار أمريكي تقريباً)، مقدم من حكومة دولة الكويت في أول مرة بموجب المرسوم الأميري الصادر في سنة 1973، تستعمله إدارة المشاريع في البنك في تمويل المشاريع متوسطة وطويلة الأجل للمقترضين من القطاع الصناعي بشروط ميسرة. كما قدمت حكومة دولة الكويت سابقاً تمويل بقيمة 50 مليون دينار كويتي وفي هذه السنة بناءً على الحاجة تمويل إضافي بمبلغ 100 مليون دك. وليس لدى البنك أي أدوات مالية معقدة أو مركبة في هيكل رأس المال.

الكيانات الفرعية:

الكيان الاعتباري الرئيسي هو بنك الكويت الصناعي. يمتلك البنك شركتين تابعتين مملوكتين بالكامل لبنك الكويت الصناعي، هما: شركة مشاريع الكويت الصناعية (كيبكو)، وهي شركة مساهمة كويتية مغلقة («كيبكو»)، وشركة صناعي المحدودة، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في جورج تاون، جزيرة جراند كايمان، جزر الهند الغربية البريطانية (معا «المجموعة»).

شركة كيبكو هي أداة المجموعة للاستثمارات المحلية وعقد وإدارة الأصول التي استحوذ عليها البنك نتيجة عدم سداد القروض المحلية؛ وتشكل نسبة 6 في المائة تقريباً من مجموع أصول المجموعة. شركة صناعي ليست ذي بال، ولا تشكل عنصراً مادياً من البيان المالي للمجموعة، وتقدم بيانات كفاية رأس المال المقدمة إلى بنك الكويت المركزي في كيبانات مجمعة للشركات التابعة.



هيكل رأس المال - 31 ديسمبر 2017 (ألف د.ك)

225,322	رأس المال - الشريحة 1
20,000	حقوق الملكية الدائمة
	الاحتياطيات
35,102	الاحتياطيات القانونية
139,391	الاحتياطيات الاختيارية
2,756	احتياطيات القيمة الاسمية
28,073	الدخل المحتفظ به
0	رأس مال إضافي شريحة 1
6,620	رأس المال الشريحة 2
6,620	المخصصات العامة المسموح بها
231,942	إجمالي رأس المال المؤهل بعد الاستقطاعات

رأس المال المطلوب للأصول الموزونة بمخاطر الائتمان كما في 2017/12/31

(ألف د.ك)

موزونة بالمخاطر	صافي الائتمان	فئات الأصول
تكلفة رأس المال	الانكشاف (بعد استبعاد CRM)	لمخاطر الائتمان (المحفظة القياسية)
---	176	1 البنود النقدية
--	147543	2 مطالبات على جهات سيادية
---	---	3 مطالبات على منظمات دولية
---	---	4 مطالبات على PSE
---	---	5 مطالبات على MDB
17,483	87418	6 مطالبات على بنوك
414,520	414,520	7 مطالبات على مؤسسات تجارية
---	---	8 مطالبات على أصول مضمونة
---	---	9 مطالبات ائتمانية
---	---	10 قروض جزئية تنظيمية
591	591	11 انكشافات متأخرة الأداء
96,984	96,984	12 إنكشافات أخرى
529,578	747,232	إجمالي الإنكشافات



62,421	رأس المال المطلوب مقابل مخاطر الائتمان	
	الحد الأدنى من رأس المال المطلوب لمخاطر الائتمان	
	رأس المال المطلوب لمخاطر السوق	
3,347	إجمالي الإنكشافات الموزونة لمخاطر السوق	
435	الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لمخاطر السوق	
	رأس المال المطلوب للمخاطر التشغيلية	
43,666	إجمالي الإنكشافات الموزونة للمخاطر التشغيلية	
5,677	الحد الأدنى لرأس المال المطلوب للمخاطر التشغيلية	
565,635	إجمالي الإنكشافات الموزونة للمخاطر	
73,533	إجمالي الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية	
	رأس المال المؤهل	
	الشريحة 1	225,322
	الشريحة 2	6,620
158,409	رأس المال المؤهل غير المستخدم	
	معييار كفاية رأس المال	
% 41.01	معييار كفاية رأس المال وفقاً لبازل 3/ بنك الكويت المركزي	
% 39.84	معييار كفاية رأس المال وفقاً لرأس المال الشريحة 1 فقط	
% 39.84	معييار كفاية رأس المال - الشريحة 1	

نسبة الرافعة المالية:

أدخل إطار بازل 3 نسبة رافعة مالية تعتبر بسيطة وشفافة وغير قائمة على المخاطر لتطبيقها كتدبير تكميلي موثوق به على متطلبات رأس المال القائمة على المخاطر. تهدف نسبة الرافعة المالية إلى (1) تقييد تراكم النفوذ في القطاع المصرفي لتجنب عمليات زعزعة وخفض الاستقرار والتي يمكن أن تضر بالنظام المالي الأوسع وكذلك بالاقتصاد؛ و (2) تعزيز المتطلبات القائمة على باستخدام تدبير «مساند» سهل وبسيط وغير قائم على المخاطر.

تعتمد لجنة بازل الرأي القائل بأن إطاراً لنسبة بسيطة للرافعة المالية يعتبر هاماً ومكملاً لإطار رأس المال القائم على أساس المخاطر؛ ونسبة الرافعة المالية ذات المصدقية هي التي تضمن التقاط واسع وكاف لكلا من مصادر بنود الميزانية وبنود خارج الميزانية لوضع البنك.

تعرف نسبة الرافعة المالية وفقاً لبازل 3 أنها حجم رأس المال (البسيط، شريحة رأس المال الأولى Tier 1 capital) مقسوماً على إجمالي الانكشافات، مع إظهار هذه النسبة في صورة نسبة مئوية:

نسبة الرافعة المالية = حجم رأس المال / إجمالي الانكشافات. في الكويت، فإن النسبة الرقابية الدنيا هي 3 %.

نسبة الرافعة المالية لبنك الكويت الصناعي كما في 31 ديسمبر 2017 – مجمعة

البند	أطار نسبة الرفع المالية (ألف دينار)
انكشافات داخل الميزانية	
1 بنود داخل الميزانية	671,272
2 الأصول المخصصة عند حساب رأس المال شريحة 1	0
3 إجمالي الانكشافات داخل الميزانية	671,272
انكشافات المشتقات المالية	
4 إجمالي انكشافات المشتقات المالية (شامل العامل الإضافي)	0
5 (التعديلات)	0
6 إجمالي انكشافات المشتقات المالية	0
انكشافات تمويل الأوراق المالية	
7 أصول تمويل الأوراق المالية	0
8 إجمالي انكشافات تمويل الأوراق المالية	0
البنود خارج الميزانية	
9 الالتزامات	171,912
10 (تعديلات للتحويل إلى القيمة المعادلة للإلتزام)	(137,530)
11 إجمالي الالتزامات	34,382
12 التزامات محتملة	88,535
13 (تعديلات للتحويل إلى القيمة المعادلة للإلتزام)	(52,238)
14 إجمالي الالتزامات المحتملة	36,297
15 إجمالي البنود خارج الميزانية	70,679
رأس المال وإجمالي الانكشافات	
16 رأس المال الشريحة 1	225,322
17 إجمالي الانكشافات	741,951
نسبة الرفع المالية	
18 نسبة الرفع المالية بازل 3	30.37 %



إدارة مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية الناتجة في حال عجز أي من عملاء البنك أو الأطراف المقابلة في السوق من الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تجاه البنك. منح الائتمان يعتبر أحد مصادر الدخل الرئيسية للبنك، وأكثرها تحملاً للمخاطر الأكثر أهمية؛ وبهذا الخصوص، يخصص البنك قدراً كبيراً من موارده وطاقته للسيطرة عليها.

تنشأ المخاطر الائتمانية التي تواجه البنك أساساً من تمويل المشاريع وتمويل رأس المال العامل. كما ينكشف البنك أيضاً على مخاطر ائتمانية أخرى ناشئة عن عمليات الخزنة، بما في ذلك سندات الدين، وأرصدة التسويات مع أطراف مقابلة في السوق وأصول متوفرة للبيع.

دور وظيفة إدارة المخاطر هو تقديم التوجيهات على مستوى البنك وتقييم المخاطر باستقلالية والرقابة وتحمل المخاطر الائتمانية. ولقد وضع البنك سياسات الائتمان على مستوى الإدارات تمت مراجعتها من قبل لجنة السياسات والإجراءات (بعضوية رئيس إدارة المخاطر). يعتمد مجلس الإدارة إطار عمل رقابة مخاطر الائتمان الذي يضع الهيكل الخاص بإدارة مخاطر الائتمان، جنباً إلى جنب مع سياسات إدارة المخاطر على مستوى الإدارات. وتشكل القروض والسلفيات للعملاء المصدر الرئيسي للمخاطر الائتمانية للمجموعة على الرغم من أن البنك قد ينكشف أيضاً لأشكال أخرى من مخاطر الائتمان، على سبيل المثال، القروض المقدمة للبنوك والتزامات القروض وسندات الدين. وقد صممت سياسات وإجراءات البنك لإدارة المخاطر بهدف رصد وتحليل المخاطر، بغرض تحديد درجة ملائمة قابلية البنك لتحمل المخاطر appropriate risk appetite، والحدود والضوابط، ومراقبة المخاطر والتعثرات وقياس مدى كفاية تقييمات المتابعة وتصنيف المخاطر. تعمل إدارة المخاطر بشكل مستقل بمراجعة وتصنيف جميع توصيات القروض كل على حدة المقدمة من إدارتي منح الائتمان المتعلقة بالتمويل المالي والتجاري للمشاريع ورأس المال العامل وتمويل التجارة. كما تقوم إدارة المخاطر بالقياس الكمي للمراجعات ورصد الجودة النوعية وحركة المحفظة الائتمانية على مستوى البنك.

تقوم إدارة المخاطر بصفة خاصة بمراجعة تركيز المخاطر. ويحدث تركيز للمخاطر الائتمانية عند انتماء عدد من العملاء إلى نفس المجموعة، أو يشاركون في أنشطة مماثلة ولديهم خصائص اقتصادية مماثلة بما قد يؤثر في قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية خاصة في حالات التغيرات الاقتصادية وظروف الأعمال التجارية. نتيجة لذلك، يعتمد البنك المراجعة المستمرة لحالات التركيز في عدد من المجالات بما في ذلك، على سبيل المثال، التركزات الجغرافية وفترات الاستحقاق والقطاع الصناعية وحالات السيطرة والملكية. ويتحقق التنوع من خلال وضع مبادئ توجيهية بالحدود القصوى للانكشاف للأطراف المقابلة على حدة لا تتجاوز 15 % من رأس المال. ومع ذلك، ونظراً للنظام الأساسي للبنك، الذي يحدد نطاق عمل البنك ضمن القطاعات الصناعية، لذلك يميل خطر التركيز إلى الارتفاع.

وضع البنك نظاماً لتصنيف المخاطر الائتمانية داخلياً لجميع حالات الانكشاف على مقياس من 1 إلى 10. وتوصي إدارة المخاطر بالتصنيفات الائتمانية للعملاء الجدد وتقوم بالمراجعة الدورية لجميع تصنيفات المقترضين في البنك باستخدام معايير محددة للتصنيف داخلياً. وتراقب إدارة المخاطر متوسط التصنيفات الموزونة لمحفظة الائتمان، وكذلك لكل فئة من فئات المخاطر داخل المحفظة.



وبغرض الحد من مخاطر الائتمان، يتم تأمين الإنكشافات عادة بالضمانات المقبولة. وتعكس محفظة القروض والسلفيات الحالية حرص البنك على الإقراض داخل الكويت وعلى الأخص للوحدات الصناعية في الكويت - وهي البلد التي يتفهم البنك ديناميكيته بصورة جيدة وحيث توفر للبنك فهماً أفضل للمخاطر الكامنة فيها. إن البنك لديه تركيزاً ائتمانياً للقطاع الصناعي بسبب نظامه الأساسي ويدير البنك المخاطر ذات الصلة عن طريق تجنب التركيز في الجانب المدين في قطاع صناعي معين وفي حالات الإنكشافات عبر الحدود، حسب المناطق الجغرافية.

يولي البنك اهتماماً خاصاً بالحسابات المتأخرة عن طريق اللجان التي أنشئت خصيصاً لهذا الغرض. ويجري مناقشة التدابير الخاصة بمتابعة هذه الحالات والإجراءات العلاجية المتخذة؛ وإذا لزم الأمر، يتم تحديد المخصصات الملائمة مقابلها.

وقد وضع البنك على مستوى الإدارات، فضلاً عن مستوى البنك كاملاً، عمليات ائتمانية منضبطة، تهدف إلى ضمان دقة تقييم المخاطر واعتمادها ورصدها ومراقبتها بشكل صحيح وسليم. وتعتبر الأداة الأساسية في إدارة مخاطر الائتمان هي مجموعة السياسات والإجراءات الائتمانية التي يجري مراجعتها وتحديثها دورياً. ويتبع البنك نظام صارم للموافقات يشترط إجراء تقييم دقيق وشامل للجدارة الائتمانية لكل مدين، كما تقوم إدارة المخاطر بتقييم جميع التوصيات بطلبات الائتمان والاستثمار وطلبات التمديد والتجديد للحالات الائتمانية القائمة.

تقرر الحدود الائتمانية لجميع العملاء بعد إجراء تقييم دقيق لطلبات الائتمان، وتبعاً للإجراءات، فيتطلب الأمر الحصول على موافقة مجلس الإدارة في تقرير حدود الائتمان أعلى من مستويات معينة؛ ويتم التعبير عن قابلية الإدارة العامة لتحمل المخاطر بالحدود الائتمانية المخصصة حسب الدولة والقطاع الاقتصادي والمقترض ونوع المنتج. كذلك، يلزم استخدام صلاحيات منح الائتمان داخل البنك بشأن أي تجاوزات للحدود الائتمانية المقررة.

يتم رصد التركيزات حسب الحجم والقطاع الاقتصادي والأعمال التجارية والقطاعات الصناعة وتعتبر هذه التركيزات محدودة. وبهذا الخصوص، يحدد بنك الكويت المركزي نسبة التركيز عند 15 في المائة من قاعدة رأس المال بمفهومه الشامل للبنك حسب تعريف إطار بازل 3/البنك المركزي؛ وجميع التركيزات في المحفظة حسب القطاع يتم مراقبتها عن كثب تحسباً لظروف مالية أو اقتصادية معاكسة.

تقوم إدارة المخاطر برصد ومراقبة التجاوزات على مستوى البنك وعلى مستوى المحفظة وذلك بالتواصل المستمر مع إدارات الأعمال التجارية، بحيث يمكن اتخاذ إجراءات مناسبة بشأن المخالفات في الوقت المناسب والسيطرة على تجاوزات تواريخ الاستحقاق بقدر الإمكان.

معلومات عن الإنكشافات الائتمانية

الأصول متأخرة السداد / المتعثرة والمخصصات مقابلها:

يتبع بنك الكويت الصناعي تعريفات بنك الكويت المركزي بشأن القروض غير المنتظمة والتعليمات بشأن المخصصات مقابل الحالات المتعثرة.



نبين فيما يلي تصنيف الإنكشافات الائتمانية وكيفية احتساب المخصصات:

أ- التسهيلات الائتمانية (للعلماء المقيمين وغير المقيمين):

1. يصنف القرض أنه غير منتظم في الحالات التالية:

- الرصيد المدين في الحساب الجاري يظهر باستمرار وجود فائض بما يزيد عن 10 % عن الحد المعتمد للسحب على المكشوف
- الحساب الجاري مدين دون حد معتمد للسحب على المكشوف
- التسهيلات الائتمانية انتهت صلاحيتها ولم يتم سداد رصيدها القائم وقرر البنك عدم تجديد التسهيلات على أساس الوضع الائتماني
- دفعات سداد القرض متعثرة
- تأخر سداد الفوائد المستحقة

2. تصنيف القروض غير المنتظمة:

- دون المستوى: في حال وجود أي من المخالفات المبينة أعلاه لمدة تزيد عن 90 يوماً وأقل من 180 يوماً؛ أو في حال تقدير البنك وجود تدهور ملحوظ في الوضع المالي للعميل
- الديون المشكوك في تحصيلها: وجود أي من المخالفات المبينة أعلاه لفترة تزيد عن 180 يوماً وأقل من 365 يوماً، أو في حال تقدير البنك وجود تدهور ملحوظ في الوضع المالي للعميل
- الديون المعدومة: في حال وجود أي من المخالفات المبينة أعلاه لفترة تتجاوز مدة 365 يوماً، أو في تقدير البنك وجود تدهور ملحوظ في الوضع المالي للعميل.

3. المخصصات المطلوبة:

تحدد المخصصات حسب ما هو مبين أدناه:

ديون دون المستوى: 20 %

ديون مشكوك في تحصيلها: 50 %

الديون المعدومة: 100 %

تحدد 1 % مخصصات عامة مقابل جميع حالات الانكشاف التي لا تخضع للمخصصات المحددة بعد خصم بعض الضمانات المسموح بها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. ويستعد البنك حالياً لتطبيق المعايير الدولية للإبلاغات الرقابية رقم 9 بشأن أسلوب التحديد المبكر للمخصصات. يبين الجدول أدناه كيفية معالجة حالات القروض متأخرة السداد ضمن المحفظة الائتمانية.



افصاحات القروض متأخرة السداد كما في 31 ديسمبر 2017

فئة فترات وجوب السداد	المبالغ المتعثرة (آلاف دك)	من إجمالي المبلغ المستحق %
0<30 يوم	11749.52	88.13 %
31<60 يوم	935.45	7.01 %
61<90 يوم	285.97	2.14 %
91<180 يوم	51.98	0.40 %
181<364 يوم	308.07	2.32 %
أكثر من سنة	0.00	
إجمالي المستحق المتأخر	13330.99	100.00 %

كما بلغت نسبة القروض غير المنتجة (NPL) إلى الإنكشافات الائتمانية نسبة 0.15 % كما في 31.12.2017

ب - القروض السيادية:

البنك لديه إنكشافات سيادية محدودة وتحتسب الرسوم الرأسمالية على هذا الإنكشاف وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي من وقت إلى آخر.

ج - معلومات عن الإنكشافات الائتمانية كما في 2017/12/31 (ألف دك)

بنود خارج الميزانية ****	بنود الميزانية	فئة الأصول (الحفظ العادية)
0	176	1 بنود نقدية
0	147543	2 مطالبات على قروض سيادية
		3 مطالبات على منظمات دولية
		4 مطالبات على PSE
		5 مطالبات على MDB
0	87418	6 مطالبات على بنوك
88535	357254	7 مطالبات على مؤسسات تجارية
		8 مطالبات على أصول مضمونة
		9 مطالبات على مشتقات ائتمانية
		10 قروض جزئية متوافقة رقابياً
		11 قروض إسكانية مؤهلة
52	565	12 الإنكشافات المستحقة المتأخرة
171912	89306	13 إنكشافات أخرى
260499	682262	14 الإجمالي

جميع الإنكشافات الائتمانية التجارية غير الممولة هي في الكويت ****



التوزيع الجغرافي للانكشافات كما في 2017/12/31 (ألف د.ك)

إجمالي القروض والسلفيات		قروض وسلفيات - القرض الصناعي 1		قروض وسلفيات - تسهيلات تجارية			
ديسمبر 2017	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016		
455861	99.48%	334,097	99.82%	188393	99.01%	158896	100.00%
2392	0.52%	617	0.18%	1881	0.09%	0	0%
458253	100.00%	334,714	100.00%	190274	100.00%	158,896	100.00%
267468	99.81%	175,200	99.65%	267979	100.00%	175,817	100.00%
511	0.19%	617	0.35%				
الكويت		دول أخرى		الإجمالي الكلي			

محفظة الاستحقاقات المتبقية للقروض والسلفيات كما في 2017/12/31 (ألف د.ك)

المحفظة الإجمالية		القرض الصناعي بشروط ميسرة		القروض والسلفيات بشروط تجارية		
ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	
74,216.00	34,515.00	19,919	13,165.00	54,297	21,350.00	لغاية شهر واحد
52,463.00	50,995.00	2,610	6,001.00	49,852	44,994.00	1 - 3 أشهر
42,755.00	105,132.00	20,172	28,623.00	22,603	76,509.00	3 - 12 شهر
165,260.00	271,135.00	72,279	154,940.00	49,064	116,195.00	سنة فأكثر
334,714.00	461,777.00	158,897	202,729.00	175,817	259,048.00	المجموع

محفظة القروض والسلفيات - حسب القطاع كما في 2017/12/31 (ألف د.ك)

2016		2017		
النسبة من الإجمالي	الرصيد القائم	النسبة من الإجمالي	الرصيد القائم	
8.19 %	27,409.36	8.10 %	36,489	الكيمائيات
5.51 %	18,454.28	7.97 %	35,920	الغذاء والمشروبات
27.32 %	91,431.84	22.71 %	102,221	منتجات معدنية وهندسة
20.25 %	67,770.30	17.14 %	77,153	انشاءات ومواد بناء
0.70 %	2,338.10	0.96 %	4,298	مناجاة وتجارة
0.08 %	275.62	0.08 %	319	اثاث
2.41 %	8,080.56	2.88 %	12,989	منسوجات
0.18 %	616.84	0.00 %	0	بحرية
23.18 %	77,600.64	29.07 %	130,936	ورق وطباعة
0.10 %	341.66	0.23 %	1,055	حكومة
10.60 %	40,394.80	10.86 %	48,921	زيت وغاز
100.00 %	334,713.99	100.00 %	450,301	زراعة واسماك
0.00 %	0.01	0.00 %	0	اخرى (غير مالي)
100.00 %	334,714.00	100.00 %	450,301	إجمالي القطاعات

القروض المتعثرة - حسب التوزيع الجغرافي كما في 31/12/2017 (ألف د.ك)

مخصصات مقابل القروض المتعثرة		قروض متأخرة السداد		
2016	2017	2016	2017	
651	1160.64	651	1777.98	الكويت
0	0	0	0.00	دول مجلس التعاون الخليجي أخرى
651	1160.64	651	1777.98	الإجمالي الكلي
		0.19 %	0.15 %	القروض المتعثرة كنسبة مئوية % من محفظة القروض القائمة
81.45 %	65.28 %			نسبة التغطية

الحد من المخاطر الائتمانية:

التسويات: في الحالات التي لا يتم فيها تسوية مطالبات البنك ضد العملاء، فإن البنك يمارس حق المقاصة ويتخذ إجراءات المطالبة على أساس صافي المبلغ. وأثناء سير الإجراءات القانونية، يحتفظ البنك بحقه في المطالبة على أساس المبلغ الصافي الأصلي، وتجاهل أية دفعات جزئية لتجنب إحداث عن غير قصد منه نشوء أي أمور قانونية.

تقييم وإدارة الضمانات: في الحالات التي يلزم فيها أخذ ضمانات، فإن البنك يقبل أنواع الضمانات الاعتيادية مثل النقد، والرهون على الموجودات المنقولة، والرهن على الأصول الثابتة، والضمانات الشخصية/ التجارية/ المصرفية. إلخ. وفي حالة الرهن، يصر البنك على إدراجه في وثيقة التأمين ذات الصلة باعتباره المستفيد في حال الخسارة. وفي حالات وجود كفيل، فإن البنك يتخذ ما يلزم للاطمئنان بشأن الجدارة الائتمانية للضامن بالحصول على معلومات مالية كاملة عن الضامن، على الأساس المنطقي أن البنك ينظر إلى الضامن كما لو كان نفسه هو المدين الأساسي الذي يلزم أن يكون مؤهلاً بصورة متناسبة مع حجم الالتزام الائتماني. وفيما يتعلق بالضمانات المصرفية، يجب تقديم حد ائتماني رسمي من المصرف المعني كشرط مسبق.

ونظراً لطبيعته باعتباره مؤسسة متخصصة للتمويل الصناعي، فإن البنك يتمتع بالمهارات والموارد الكافية داخليا تمكنه من تقييم المشاريع والمصانع وغيرها من الأنواع الأخرى من الأصول الثابتة المرهونة للبنك.

تركز المخاطر الائتمانية: يحدد النظام الأساسي للبنك قاعدة عملائه في الصناعات الإنتاجية على وجه التحديد. تلك الكيانات التي تحمل تراخيص صناعية. وبناء على ذلك، يحدث تركز ائتماني في القطاع الصناعي، وضمن تلك الفئة، تتكون محفظة البنك من عملاء يمثلون مجموعة واسعة من الأنشطة. بالإضافة إلى ذلك، يشارك البنك في القروض المشتركة للمصارف غير المقيمة. مع ملاحظة أن قاعدة عملاء البنك لا تخضع لأي درجة من درجات الدورات الاقتصادية.



الإكتشافات الائتمانية بعد تطبيق عامل خفض المخاطر وتحويل الائتمان كما في 2017.12.31
(ألف دك)

مخاطر الائتمان	صافي الإكتشافات الائتمانية		فئة الأصول (المحفظة العادية)
	بعد CRM	قبل CRM	
0	176	176	بنود نقدية
0	147543	147543	مطالبات على قروض سيادية
0	0	0	مطالبات على منظمات دولية
0	0	0	مطالبات على PSE
0	0	0	مطالبات على MDB
17483	87418	87418	مطالبات على بنوك
414520	414520	420256	مطالبات على مؤسسات تجارية
0	0	0	قروض تجارية رقابية
0	0	0	قروض إسكانية مؤهلة
591	591	591	إكتشافات واجبة الأداء
96984	96984	96984	إكتشافات أخرى
529578	747232	752968	الإجمالي

إدارة مخاطر السوق:

مخاطر السوق هي المخاطر المرتبطة بأرباح البنك أو رأس ماله، أو قدرته على تلبية أهداف أعماله التجارية والتي قد تتأثر سلباً بسبب التغيرات في مستوى أو تقلبات أسعار السوق أو الأسعار مثل أسعار الفائدة، أسعار القروض وأسعار السلع الأساسية وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية. هذه المخاطر متأصلة في الصكوك المالية المرتبطة بعمليات و/أو أنشطة البنك بما في ذلك القروض الممنوحة تبعاً للأسعار التجارية والودائع والأوراق المالية والتجارية وحساب الأصول والمشتقات. وتكمن غالبية الإكتشافات على مخاطر السوق في عمليات الخزنة والاستثمار ومخاطر السوق من خلال حقوق الملكية المحلية لشركة كيبكو التابعة للبنك والتي هي أسهم سلبية للمؤسسة القابضة.

تحدد أهداف إدارة المخاطر في بنك الكويت الصناعي في إدارة مخاطر السوق كما يلي:

- فهم والسيطرة على مخاطر السوق بواسطة اتباع نظام صارم لقياس وتطبيق الحدود ومراقبتها
- ضمان الدقة في إجراءات الصفقات/ التسويات
- تسهيل نمو الأعمال التجارية ضمن إطار رقابي وشفاف لإدارة المخاطر
- قياس والإبلاغ عن مخاطر السوق غير المتداول

تعتبر مخاطر السوق المرتبطة بالبنك محدودة نسبياً، باستثناء إدارة دفتر العملات الأجنبية لحسابها الخاص ولعملائه من القطاع الصناعي المحلية، وفي الحالات النادرة التي يستخدم فيها المشتقات لأغراض التحوط، حيث أن البنك يتجنب إلى حد كبير الانكشاف على مخاطر السوق. وقد وضعت الحدود المناسبة لذلك ويجري باستمرار رصد أنشطة الخزنة والاستثمار بهذا الخصوص.

ينصب اهتمام بنك الكويت الصناعي على القروض الصناعية والخدمات المصرفية للشركات. لدى البنك استثمار طويل الأجل في شركته التابعة المملوكة له بالكامل (كيبكو) التي تستثمر في السوق المحلية ولديها محفظة أسهم كويتية غير متداولة. وهناك أيضاً مكون دولي في دفتر أسهم البنك يستثمر في المشاريع المبتدئة من خلال مدراء استثمار عالميين معروفين. هذه الاستثمارات هي ذات طبيعة طويلة الأجل وانكشافاتها محدودة في مخاطر هبوط الاستثمارات في الأسهم المباشرة. ويتم تنويع هذه الاستثمارات وهناك حدود قصوى على الاستثمارات الفردية. والبنك لا يشارك في عمليات الأسهم أو السندات التجارية والتجارة في المشتقات والخيارات والسلع أو في الأنشطة ذات مخاطر السوق الأخرى التي تشارك فيها عادة معظم المصارف التجارية والاستثمارية العادية.

يتم رصد ومراقبة مخاطر السوق مع الأخذ في الاعتبار تحليل ظروف السوق ومعدلات السيولة في السوق، واستراتيجية الأعمال التجارية وخبرة تداولات السوق. ويضع البنك حدوداً حسب حجم الاستثمار والدولة والانكشافات على الأطراف المقابلة فضلاً عن المراكز المفتوحة للمتعاملين والبنك ككل. تساعد هذه الحدود على خفض المبالغ المطلقة لمخاطر السوق. بالإضافة إلى ذلك، وضع البنك حدود وقف الخسارة لبعض الأنشطة التي تتطوي على مخاطر السوق.

مخاطر السوق الخاصة بانكشافات محفظة التداول وصرف العملات الأجنبية: البنك لا يملك حالياً محفظة تداول في الأسهم ذات قيمة تذكر في عمليات صرف العملات الأجنبية أو أسواق المال. وليس لديه أي انكشافات في عمليات التداول في المشتقات أو في السلع؛ ومع ذلك، فقد تم اعتبار جميع المراكز المستخدمة للتحوط لمركز البنك، اعتبرت ضمن الانكشاف على المشتقات.

مخاطر السوق

متطلبات رأس المال وفقاً لأسلوب القياس الموحد (ألف دك)			
فئة المخاطر	تكلفة رأس المال		
1 مخاطر أسعار الفائدة			
2 مخاطر مراكز الأسهم			
3 مخاطر سعر الصرف بالعملات الأجنبية	435		
4 مخاطر السلع			
الحد الأدنى لرأس المال المطلوب مقابل مخاطر السوق			
إجمالي الأصول الموزونة لمخاطر السوق: 3347			



مراكز حقوق الملكية كما في دفاتر البنك

نظراً للطبيعة المتخصصة للبنك، وبموجب نظامه الأساسي، يستثمر البنك في أسهم الشركات لأغراض استراتيجية ولأسباب تتعلق بعلاقات الأعمال التجارية، فضلاً عن تحقيق أرباح رأسمالية. تقوم إدارة الاستثمارات المباشرة والترقيات بإدارة محفظة الأسهم التي لها أبعاد محلية وعالمية، وتدخل في استثمارات في مشاريع جديدة بهدف تحقيق مكاسب رأسمالية في أسواق الأسهم الخاصة عالمياً. وتدار محفظة الأسهم للاستثمارات داخل الكويت بواسطة شركة مشاريع الكويت الصناعية (كيبكو) وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لبنك الكويت الصناعي ويتم تجميع بياناتها المالية مع بيانات بنك الكويت الصناعي.

الاستثمارات الاستراتيجية هي تلك التي تتلاءم مع أهداف البنك للتنمية الصناعية على المدى الطويل، ومن المتوقع أن يستفيد البنك من حيث وجود شبكة علاقات الأعمال التجارية ذات الصلة. والاستثمارات الاستراتيجية في الأسهم تهدف إلى ضمان النمو والتنمية للشركات القائمة والاستثمار في مشاريع جديدة، وكذلك فيما يتعلق بممارسة الرقابة على الشركات التي تعرضت للتعرض الحاد ومنخفضة الأداء مما تطلب الاستحواذ عليها. وتدير شركة الكويت للاستثمارات الصناعية الاستثمار في الأسهم كودائع قبل الاكتتاب، أو الدخول مباشرة في عمليات تبادل للأسهم للشركات المدرجة في البورصة. وحيث أن هذه استثمارات طويلة الأجل، فإن هذه المحفظة الاستثمارية تعتبر سلبية وتخضع التقييمات إلى تحركات السوق، وبسبب تأثيرات اتجاهات السوق الإقليمية والعالمية، فلا يزال مؤشر بورصة الكويت يشهد تقلبات شديدة.

تشكل الاستثمارات المتعثرة جزءاً ضئيلاً من محفظة الأسهم. ويتم الاحتفاظ بها لممارسة السيطرة العلاجية على الشركات التي تعرضت إلى تدهور أوضاعها وضعف أدائها، وتدخل تحت إدارة كيبكو كإنكشافات محلية فقط.

يتم التفريق بين مكونات المحفظة المكونة لغرض الهدف المتمثل في تحقيق مكاسب رأس المال وتلك المكونة للأغراض الاستراتيجية المبينة أعلاه. ومن المسلم به أن الاستثمارات في الأسهم تحمل مخاطر الهبوط فضلاً عن توقعات بتحقيق عائدات عالية. تصنف إدارة المخاطر جميع الاستثمارات التي تقوم بها إدارة الاستثمارات المباشرة والترقيات باستخدام أسلوب تصنيف الأسهم المطور داخلياً في إدارة المخاطر.

إدارة مخاطر سعر الفائدة:

بوجه عام، الهدف هو إدارة مدى حساسية سعر الفائدة بحيث لا تؤثر تحركات أسعار الفائدة سلباً على صافي إيرادات البنك من الفائدة. يتم قياس مخاطر أسعار الفائدة على أنها التقلبات المحتملة في صافي الدخل من إيرادات الفائدة الناجمة عن التغيرات في أسعار السوق للفائدة. ويستخدم البنك تحليل الفجوات لأسعار الفائدة interest rate gap analysis لقياس حساسية الإيرادات من سعر الفائدة الناجمة عن عدم مواءمة mismatches إعادة التسعير بين مراكز الأصول والمطلوبات القابلة للتأثر بالسعر وبين البنود خارج الميزانية.

حصل البنك على قرض لمدة 20 عاماً من حكومة دولة الكويت (اعتباراً من سنة 1973 مع دوران القرض) بسعر جزئياً بمعدل ثابت بنسبة 1/2 في المائة سنوياً على مدى إجمالي القروض والالتزامات الصناعية التي تعهد بها البنك. وفي عام 2007، تم تمديد القرض في شكل قرض إضافي بمبلغ 100 مليون دينار كويتي من حكومة دولة الكويت. هذا المورد منخفض التكلفة يعتبر عنصراً هاماً جداً في حساب قاعدة التكلفة الإجمالية للبنك. ويشارك



البنك في عمليات إقراض مدعومة بمعدل ثابت للقطاع الصناعي. وإلى هذا الحد، يتعامل مع مصادر وتطبيقات التكلفة الثابتة خارج إطار حسابات مخاطر سعر الفائدة.

إلى حد كبير، تعتبر جميع القروض المتبقية بالدينار الكويتي عائمة ومسعرة حسب سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي، زائد الهامش ويتم إعادة تسعيرها عند تغيير البنك المركزي لسعر الخصم.

حوالي 90 % من موجودات البنك مقومة بالدينار الكويتي. ومن بين العملات الأخرى يعتبر الدولار الأمريكي أهمها؛ وفيما يتعلق بجميع العملات الأخرى، فإن الانكشاف رغم عدم أهميته، إلا أنه ومع ذلك يتطابق عموماً مع كل وعاء من أوعية الاستحقاق.

من وقت لآخر، يتم إجراء اختبارات الضغط لقياس تأثير ذلك على الدخل تحت ظروف الضغط، مثال حساسية التأثير إلى الانخفاض بنسبة 1 % في سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي.

المخاطر الائتمانية للطرف المقابل

نظراً لأن البنك قد يتعامل مع بنوك ومؤسسات مالية أخرى في العقود الآجلة للعملات الأجنبية / swap المستخدمة للتحوط لإنكشافات البنك، فإن البنك يحتسب تكلفة رأس المال على الإنكشافات بالقيمة الاسمية والمركز السوقي لهذه المشتقات باستخدام طريقة الانكشاف الحالي (CEM) وفقاً للمبادئ الإرشادية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الصدد. وتبلغ التكلفة الإجمالية رأس المال عن هذه الإنكشافات صفر دينار.

بنك الكويت الصناعي	
الإفصاح عن الأطراف المقابلة لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2017	
الوصف	إجمالي القيمة الموزونة (ألف د.ك.)
القيمة المحلية لسعر صرف العملات للعقود الآجلة	0
القيمة السوقية	0
رأس المال المستخدم في منهجية القيمة الحالية كما حدد من قبل بنك الكويت المركزي	

مخاطر أسعار الفائدة في دفاتر البنك

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة في دفاتر البنك نتيجة لعدم التطابق بين الأصول والخصوم في أوعية الاستحقاق المختلفة؛ ومع ذلك، تحفظ تلك ضمن الحدود المقررة لكل وعاء استحقاق. وهناك مخاطر الانخفاض في قيمة عمليات التحوط بسبب افتقار سوق الدينار الكويتي إلى العمق، مع وجود عدد محدود من اللاعبين في سوق الدينار الكويتي بين المصارف، حيث أن العمليات بين المصارف تظل عشوائية وخارج الاستحقاقات قصيرة الأجل. والأدوات المتاحة فقط حسب بنك الكويت المركزي هي سندات التدخل، وسندات التدخل المباشر للشهر الواحد، وسندات الخزنة هي من الأدوات الوحيدة المتاحة لنشر الفائض من السيولة. نتيجة لذلك، يمكن لتدخلات بنك الكويت المركزي أن يكون لها تأثير كبير على سعر الكيبور KIBOR؛ ومن شأن عدم وجود أدوات تحوط بسعر فائدة في سوق الدينار الكويتي أن تكون مصدر قلق؛ إلا أن الانكشاف الإجمالي للبنك أمام مخاطر أسعار الفائدة يتم



السيطرة عليه بفضل العوامل التالية: (أ) نشاط وفعالية إدارة محفظة استثمارات عمليات الخزانة؛ (ب) تسعير القروض التجارية على أساس سعر عائم؛ و (ج) تمويل قروض المشاريع بواسطة القرض الحكومي وبذلك هي مستقلة عن السوق.

حساسية سعر الفائدة - 31 ديسمبر 2017 - عملة محلية - دينار كويتي (000)

الأصول المدرة للفوائد	لغاية 1 سنة	5-1 سنوات	فوق 5 سنوات
152,346.10	201,565.78	39,747.61	
26,111.82	0.00	285,456.28	
126,234.28	201,565.78	(245,708.67)	
نسبة gap تراكمية	126,234.28	327800.06	82,091.39
الحساسية إلى 1 % تغيير على السعر			
820.96			

حساسية سعر الفائدة - 31 ديسمبر 2017 - عملة أجنبية - دولار أمريكي (000)

الأصول المدرة للفوائد	لغاية 1 سنة	5-1 سنوات	فوق 5 سنوات
7227.93	0	0	0
38428.45	0	0	0
(31200.52)	0	0	0
نسبة gap تراكمية	(31200.52)	0	0
الحساسية إلى 1 % تغيير على السعر			
-312.00			
إجمالي الحساسية بالدينار الكويتي إلى 1 % تغيير في السعر			
508.96			

إدارة مخاطر السيولة:

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها نتيجة لزيادة مفاجئة في صافي التدفقات النقدية؛ وفي هذه الحالة، سوف تستنفذ هذه التدفقات الموارد النقدية المتاحة لإقراض العميل والنشاطات التجارية والاستثمارات والودائع. وفي أقصى الحالات، يمكن أن يؤدي نقص السيولة إلى تخفيض الميزانية العمومية ومبيعات الأصول، أو احتمال عدم القدرة على الوفاء بالتزامات الإقراض. وتعتبر مخاطر عدم القدرة على القيام بذلك متأصلة في جميع العمليات المصرفية، ويمكن أن تتأثر بمجموعة من الظروف المرتبطة بالمؤسسة المالية وعلى مستوى السوق.

يتم إدارة مخاطر السيولة بواسطة رصد فجوات عدم مواءمة استحقاقات الأصول والخصوم ونسب السيولة المستهدفة. وقد ظلت معدلات السيولة في البنك، سواء بالعملة المحلية والأجنبية، مستقرة عند مستويات مريحة خلال 2017؛ واستمر البنك في بناء علاقات مع المؤسسات الكويتية التي هي في وضع يمكنها من الإقراض

بالعملة الأجنبية، مما يوفر تنوع قاعدة تمويلية للبنك. وتخضع هذه المخاطر لمراقبة إدارة المخاطر وتقييمها جماعيا بواسطة لجنة الأصول والخصوم والاستثمارات (ألكو). ويلتزم البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن إدارة السيولة.

نسبة تغطية السيولة (LCR):

بناء على تعليمات البنك المركزي الكويتي فإن الإفصاحات المتعلقة بنسبة تغطية السيولة كما في 2017/12/31 هي:

رقم مسلسل	البيان	القيمة قبل تطبيق معدلات التدفق (المتوسط)	القيمة بعد تطبيق معدلات التدفق (المتوسط)
	الأصول السائلة عالية الجودة		
1	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (قبل التعديلات)		176,244
	التدفقات النقدية الخارجة		
2	ودائع التجزئة والمشروعات الصغيرة	34,938	7,786
3	الودائع المستقرة		
4	الودائع الأقل استقرارا	24,871	5,542
5	الودائع وحسابات الاستثمار والأصول الأخرى المضمونة من غير عملاء التجزئة باستثناء ودائع عملاء المشروعات الصغيرة	65,913	55,744
6	الودائع التشغيلية		
7	الودائع غير التشغيلية (الالتزامات الأخرى غير المضمونة)	65,913	55,744
8	الالتزامات المضمونة		
9	التدفقات النقدية الخارجية الأخرى وتتضمن:	169,336	28,013
10	الناشئة عن عقود التحول وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية		
11	الناشئة عن الصكوك المدعومة بالأصول وأدوات التمويل المهيكلية الأخرى		
12	خطوط الإئتمان والسيولة الملزمة الأخرى	169,336	28,013
13	إلتزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى	87,702	4,385
14	التدفقات النقدية التعاقدية الأخرى - خارجة	18	18
15	إجمالي التدفقات النقدية الخارجة		95,945
	التدفقات النقدية الداخلة		
16	معاملات التمويل المضمونة		
	التدفقات النقدية الداخلية الناتجة عن عمليات التمويل المنتظمة (وفقا للأطراف المقابلة)	148,075	74,038
18	التدفقات النقدية الناتجة الأخرى	1,012	1,012
19	إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	149,087	75,049
	معيار تغطية السيولة		
20	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (بعد التسويات)		176,244
21	صافي التدفقات النقدية الخارجة		26,385
22	معيار تغطية السيولة		689.15%

معيار صافي التمويل المستقر (NSFR):

بناء على تعليمات البنك المركزي الكويتي فإن الإفصاحات المتعلقة بمعيار صافي التمويل المستقر (NSFR) كما في 2017/12/31 هي:



جدول 4: معيار صافي التمويل المستقر للفترة المنتهية في 2017.12.31

الرقم	البند	القيمة قبل تطبيق مُعاملات التمويل المستقر (ألف د.ك)			
		فترة استحقاق غير محددة	فترة استحقاق متبقية أقل من ستة أشهر	فترة استحقاق متبقية بين ستة أشهر وأقل من سنة واحدة	فترة استحقاق متبقية سنة واحدة أو أكثر
التمويل المستقر المتاح:					
1	رأس المال:	231876	0	0	231876
2	رأس المال الرقابي:	231876			231876
3	أدوات رأس المال أخرى*	0	0	0	0
4	ودائع من عملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة	9959.107	1463.079	5	1321.272
5	الودائع المستقرة				
6	الأقل استقراراً:	9959.107	1463.079	5	1321.272
7	ودائع من غير عملاء التجزئة:	17202.661	43178.514	0	342768.041
8	الودائع التشغيلية				
9	الودائع الأخرى من غير عملاء التجزئة	17202.661	43178.514	0	342768.041
10	الالتزامات الأخرى	61536.148	1477.623	5.767	37.166
11	صافي المشتقات على جانب الالتزامات				
12	الالتزامات الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة	0	26568.056	0	0
13	إجمالي التمويل المستقر المتاح				590427.069
التمويل المستقر المطلوب:					
14	مجموع الأصول السائلة عالية الجودة	147889.83	5800.27	0	7315.3
15	الودائع لدى مؤسسات مالية أخرى لأسباب تشغيلية	7415	50000	10000	10000
16	القروض المنتظمة والأوراق المالية:	0	138230.561	53486.236	171240.892
17	لقروض المنتظمة المقدمة للمؤسسات المالية والمضمونة بأصول سائلة عالية الجودة من المستوى الأول				
18	القروض المنتظمة المقدمة للمؤسسات المالية والمضمونة بأصول سائلة عالية الجودة غيرالأصول من المستوى الأول والقروض المنتظمة غير المضمونة المقدمة للمؤسسات المالية				
19	القروض المنتظمة المقدمة للمؤسسات غير المالية، والقروض المقدمة لعملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة، والقروض المقدمة للجهاتالحكومية والبنوك المركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:	0	138230.561	53486.236	171240.892
20	التي تخضع لوزن مخاطر 35 % أو أقل وفقاً لمعيار كفاية رأس المال بازل - 3				
21	القروض السكنية المنتظمة، منها:				
22	التي تخضع لوزن مخاطر 35 % أو أقل وفقاً لمعيار كفاية رأس المال بازل - 3				
23	الأوراق المالية غير المرهونة والأسهم التي يتم تداولها داخل نطاق السوق الرسمي، في حالة عدم تعثر الكيانات المصدرة لهذه الأدوات				
24	الأصول الأخرى:	0	5215.583	308.066	101292.274
25	السلع المادية المتداولة، بما يشمل الذهب				
26	الأصول المقدمة كهامش ضمان القيمة المبدئي (Initial Margin) لعقود المشتقات والنقد أو الأصول الأخرى المقدمة للمساهمة في صندوق التعثر (Default Fund) لطرف مقابل مركزي				
27	صافي المشتقات على جانب الأصول				
28	20% من المشتقات على جانب الالتزامات قبل طرح هامش ضمان القيمة				
29	لأصول الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة	0	5215.583	308.066	101292.274
30	البند خارج الميزانية		88535.257	0	4426.763
31	إجمالي التمويل المستقر المطلوب				392895.451
32	معيار صافي التمويل المستقر (%)				150.28%

السياسات المحاسبية:

الأصول المالية التي يتوجب الاحتفاظ بها لفترة غير محددة من الوقت والتي لا تصنف بالقيمة العادلة في بيان الدخل وبيان القروض والمستحقات والأصول المحتفظ بها حتى استحقاقها فهي تصنف على أنها استثمارات متاحة للبيع. ويتم الإبلاغ الرقابي عن هذه الاستثمارات بقيمتها العادلة على أساس ربع سنوي ويؤشر بها في السوق الذي تتوافر به تقييمات السوق. وبالنسبة لمشاركات الأسهم غير المدرجة أو الاستثمارات الخاصة في الصناديق التي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق فيها، فيتم إدراجها بتكلفة أقل تعثراً. الاستثمارات الأخرى المتاحة للبيع تقدر بداية بقيمة تكلفتها ثم تقاس مرة أخرى بالقيمة العادلة بدون مكاسب أو خسائر محققة مقدرة مباشرة في عمود «دخل شامل آخر Other Comprehensive Income». تستند استثمارات القيمة العادلة المدرجة في البورصة على سعر السوق المعلن (سعر الشراء) كما في تاريخ الميزانية العمومية دون أي خصومات لتكلفة المعاملات.

تستند جميع تصنيفات الاستثمارات على المعايير الدولية للإبلاغ الرقابي المالي.

ملاحظة: تتوفر المعلومات الكمية المتعلقة بالاستثمارات في البيانات المالية.

إدارة المخاطر التشغيلية:

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر المباشرة أو غير المباشرة الناجمة عن العوامل البشرية والأحداث الخارجية، وعدم كفاية أو فشل العمليات والنظم الداخلية، وتعتبر المخاطر التشغيلية متأصلة في عمليات البنك. تشمل المصادر الرئيسية للمخاطر التشغيلية: مصداقية العمليات التشغيلية وأمن تكنولوجيا المعلومات، والاستعانة بمصادر خارجية للعمليات التشغيلية والاعتماد على الموردين الرئيسيين، وتنفيذ التغييرات الاستراتيجية وتكامل عمليات الاستحواذ الاحتيال والأخطاء البشرية وجودة خدمة العملاء والامتثال الرقابي والتوظيف والتدريب والاحتفاظ بالموظفين، والآثار الاجتماعية والبيئية. ويلتزم البنك بتحديد وقياس وإدارة المخاطر التشغيلية، وتتم إدارة هذه المخاطر من خلال منظومة متكاملة على مستوى البنك أو على مستوى السياسات والإجراءات الإدارية والضوابط الرقابية والأدوات الرقابية. وأحد العناصر الهامة هو تحديد مؤشرات المخاطر الرئيسية الخاصة بالعمليات التشغيلية ومراقبتها على مستوى إدارات العمل، وعلى وجه الخصوص، فقد عملت إدارة المخاطر عن كثب مع وحدات العمل في تطبيق وتحسين أساليب العمل في إدارة المخاطر التشغيلية بما في ذلك نماذج التقييم الذاتي، والدراسات الاستقصائية بهدف التركيز على نقاط المخاطر الحرجة بغرض تعزيز الرقابة والتقليل من الخسائر التشغيلية.

يهدف إطار البنك في إدارة المخاطر التشغيلية إلى:

- فهم والإبلاغ الرقابي للمخاطر التشغيلية التي يتحملها البنك
- رصد والإبلاغ عن مؤشرات المخاطر الرئيسية وأخطاء التشغيل
- فهم وخفض حالات تكرار حالات المخاطر التشغيلية وأثارها على أساس التكلفة مقابل الفائدة،
- إدارة الإنكشافات المتبقية باستخدام التأمين



تطبق آلية للتقييم الذاتي لمراقبة المخاطر التشغيلية مع التركيز على مؤشرات المخاطر الرئيسية الخاصة بمجال العمليات التشغيلية. تؤدي إدارة المخاطر وإدارة التدقيق الداخلي دوراً حيوياً في إجراء مراجعة والحفاظ على سلامة البيئة الرقابية؛ بالإضافة إلى ذلك، فقد عمد البنك إلى تغطية بعض المخاطر التشغيلية، التي لا يمكن التحكم بها داخلياً، بواسطة وثائق تأمينية.

إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات

يطبق البنك الإجراءات اللازمة لحماية سرية وسلامة المعلومات والبيانات المخزنة، بما في ذلك:

- تطبيق نظم الجدار الناري firewall لحماية الشبكة من التدخل الخارجي
 - تطبيقات التحكم على الدخول إلى تطبيقات النظم
 - الامتثال لمبدأ الرقابة المزدوجة في الإجراءات التشغيلية
 - تطبيق إجراءات وعمليات مختلفة في ضوابط الرقابة الداخلية
 - تطبيق عمليات النسخ المتماثل للبيانات عبر الإنترنت على خوادم مستقلة
 - خطط الطوارئ في الموقع
 - خطط طوارئ خارج الموقع لأغراض استمرارية تشغيل الأعمال business continuity plans وبرامج الإنعاش في حالات الكوارث disaster recovery programs
- يكون القائم على وظيفة أمن المعلومات مسؤولاً أمام الرئيس التنفيذي للبنك ويقوم بصفة مستقلة برصد البيئة الأمنية والحالات والمخالفات الأمنية للمعلومات.
- ويعمل البنك على تعزيز ورفع قدرات البنية التحتية لنظام تكنولوجيا المعلومات لديه بما في ذلك المعاملات وحلول إدارة تخزين البيانات وإدارة المخاطر بغرض تأسيس قاعدة تسمح بفرص النمو مستقبلاً.

المخصصات الرأسمالية مقابل المخاطر التشغيلية

بهدف الالتزام بمعيار كفاية رأس المال وفقاً لبازل 3، فإن البنك في الوقت الحالي يطبق أسلوب القياس الموحد في حساب المصروفات الرأسمالية للمخاطر التشغيلية، تحتسب وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي؛ ويحتفظ البنك بقاعدة بيانات لإدارة خسائره التشغيلية. ولقد بلغت إجمالي تكلفة رأس المال للمخاطر التشغيلية للسنة المنتهية في 2017/12/31، مبلغ 5.68 مليون دك.

بنك الكويت الصناعي	
الإفصاح عن المخاطر التشغيلية (منهجية الأسلوب القياسي) كما في 31 ديسمبر 2017	
الوصف	إجمالي القيمة الموزونة (ألف د.ك.)
إجمالي الأصول المرجحة بمخاطر التشغيل	43,666
إجمالي متطلبات رأس المال	5,677
المنهجية: بناء على متوسط دخل البنك للثلاث سنوات الماضية، المنهجية تم اقتراحها من قبل بنك الكويت المركزي - بازل 3	

سياسات البنك بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال

يخضع البنك للقواعد والأنظمة الصادرة عن جهة الرقابة الإشرافية، أي بنك الكويت المركزي في تصريف أعماله المصرفية؛ وبهذا الخصوص، يلتزم البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي رقم (2/رب/92/2002) والقانون رقم 35 لعام 2002، والتعديلات عليها بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال.

يطبق البنك سياسات وإجراءات داخلية مكتوبة معتمدة من مجلس الإدارة، صممت لمنع ورصد ومكافحة عمليات غسل الأموال، حيث تشمل نظم البنك في مكافحة عمليات غسل الأموال العمليات والسياسات، والموظفين والبرامج التدريبية والوثائق والمستندات والتقارير والنظم الرقابية. في عام 2013، وتبعاً للتعليمات الجديدة الصادرة عن بنك الكويت المركزي، فقد جرى تحديث سياسة وإجراءات البنك في مكافحة عمليات غسل الأموال لتشمل هذه التغييرات.

حرصاً من البنك على الالتزام بالمتطلبات الرقابية الخاصة بضرورة الحصول على نسخ من الرخصة التجارية والسجل التجاري من العميل وقت فتح الحساب للعميل، فإن البنك يطبق إجراءات "أعرف عميلك (KYC)، لأغراض التحقق من هوية عملاء البنك منذ بداية علاقة العمل من خلال الوثائق والمستندات الرسمية؛ ويتم حفظ سجلات العملاء لمدة 5 سنوات من بعد انتهاء العلاقة المصرفية. بالنسبة للمعاملات المشبوهة، فيجري تعقبها ورصدها؛ كما تعقد برامج التدريب والتوعية لموظفي البنك من وقت لآخر. وقد طبق البنك أحدث النظم الآلية في مكافحة عمليات غسل الأموال لرصد وتحليل المعاملات المشبوهة. كذلك، فقد اتخذ البنك المبادرة في الالتزام بإجراءات FATCA.

وبحسب تعليمات بنك الكويت المركزي الأخيرة، فهي تقضي بتصنيف جميع عملاء البنك تبعاً لمخاطر عمليات غسل الأموال ومخاطر عمليات تمويل الإرهاب. وعليه، تم تطبيق نظام داخلي لتقييم مخاطر عمليات غسل الأموال للشركات والمؤسسات التجارية وإدماجها ضمن السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.

معلومات حول سياسة البنك للرواتب والمزايا

نظرة عامة على الملامح الرئيسية وأهداف سياسة البنك للرواتب والمزايا

صممت سياسة البنك للرواتب والمزايا بهدف اجتذاب واستبقاء المهنيين المؤهلين ممن يتمتعون بالمهارات والمعارف والدراية الاحترافية، وذلك وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي حسبما ذكر في التعليمات الخاصة بحوكمة الشركات. وتتضمن السياسة جميع الجوانب الضرورية ومكونات المكافأة المالية مع الأخذ في الاعتبار أهداف تعزيز أداء البنك والإدارة الفعالة للمخاطر؛ إلى جانب تضمينها كافة متطلبات بنك الكويت المركزي كما ورد ذكره في تعليمات حوكمة الشركات.

واستناداً على توصيات لجنة مجلس الإدارة للتشريعات والمكافآت، فإن مجلس الإدارة من شأنه اعتماد وتعديل مضمون وهيكل سياسة البنك للمكافآت، كما يقوم بمراجعة تنفيذها لضمان تحقيقها للأهداف التي وضعت من أجلها.



مكونات الراتب والمزايا: يتم تجميع كافة مكونات الراتب والمزايا لضمان تقديم حزمة مناسبة ومتوازنة تعكس خصائص وحدة الأعمال ودرجة الموظف في البنك والوظيفة فضلاً عن ممارسات السوق بشأن مستوى الأجور السائدة. وتشمل مكونات الراتب والمزايا المدفوعة للموظف ما يلي:

1. الراتب الثابت
2. مكافأة الحافز السنوي لجميع الموظفين على أساس الأداء
3. مكافأة الحوافز طويلة الأجل لكبار الموظفين على أساس المخاطر والعائد
4. مزايا أخرى
5. مكافأة نهاية الخدمة

يتقرر الراتب الثابت على أساس الدور الذي يؤديه الموظف، بما في ذلك المسؤوليات الوظيفية ومدى تعقيداتها والدرجة الوظيفية ومستوى الأداء وأحوال السوق المحلية والقوانين المعمول بها.

صممت مكافأة الحافز السنوي لجميع الموظفين على أساس الأداء ومكافأة الحوافز طويلة الأجل لكبار الموظفين على أساس المخاطر والعائد (STI/ LET) باعتبارها حوافز تحتسب على أساس الأداء، بهدف تحفيز ومكافأة الموظفين على مساهماتهم في تحقيق غايات وأهداف البنك وفقاً للاستراتيجية والخطط السنوية لبنك الكويت الصناعي. تصرف الحوافز القائمة على قياس الأداء في صورة مكافأة نقدية سنوية إلى جميع الموظفين (STI) ومكافأة نقدية مؤجلة إلى كبار الموظفين (LTI). تم ربط برامج الحوافز بمزيج متوازن من مؤشرات الأداء على مستوى البنك، إدارة/مستوى الوحدة وعلى مستوى الموظفين. والهدف الأساسي من مكافأة الحافز السنوي لجميع الموظفين على أساس الأداء هو المقارنة مع معدلات أداء البنك ومساهمات الأداء الفردية؛ بينما صممت مكافأة الحوافز طويلة الأجل لكبار الموظفين على أساس المخاطر والعائد بهدف تشجيع الأداء المستدام المنضبط على أساس المخاطر للبنك على نحو طويل الأمد، ودخل برنامج مكافأة الحوافز طويلة الأجل لكبار الموظفين على أساس المخاطر والعائد حيز التنفيذ اعتباراً من عام 2015 فصاعداً.

قام البنك بإدخال برنامج تقييم الأداء وقياس أداء الموظفين رسمياً على جميع المستويات؛ حيث يتم وضع خطة الأداء في بداية السنة بالتعاون بين الموظف ومسؤوله المباشر وتوثيق أهداف خطة الأداء (KPIs) حسب مؤشرات الأداء الرئيسية، وتحديد الكفاءات المطلوبة وخطة تطوير التنمية الشخصية للموظفين. وتعد مقابلة تقييم الأداء السنوي حيث يقوم المدير والموظف المعني بمراجعة وتقييم وتوثيق الأداء مقابل الأهداف الموثقة. ومن ثم، تتخذ القرارات لتعديل الراتب الثابت للموظف وحوافز الأداء استناداً إلى نتائج الأداء السنوية.

فضلاً عن ذلك، يمنح البنك مزايا أخرى مثل الإجازات السنوية والطبية وغيرها من الإجازات، والتأمين الطبي وتذاكر السفر السنوية والبدايات، وذلك في ضوء أحكام عقود العمل الفردية وممارسات السوق المحلية تبعاً للقوانين المعمول بها. أما مكافأة نهاية الخدمة، فتدفع وفقاً لأحكام عقد العمل وللقوانين السارية.

يشرف الرئيس التنفيذي للبنك على تطبيق نظام الرواتب والمزايا للموظفين وفقاً للسياسة المعتمدة، بما في ذلك هيكل وإجراءات السياسات ذات الصلة. وتجري "لجنة مجلس الإدارة لترشيحات والرواتب والمزايا" المراجعة الدورية للتأكد من كفاية وفعالية سياسة الرواتب والمزايا لضمان الموازنة مع أهداف البنك. كما تساعد اللجنة المذكورة المجلس على إجراء مراجعة سنوية مستقلة للبنك لضمان الامتثال مع سياسة البنك للرواتب والمزايا.



لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والرواتب والمزايا (NCR) : دور اللجنة هو مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته الإشرافية في تحديد الأشخاص المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة؛ وبهذا الشأن، تقدم اللجنة توصياتها إلى المجلس بشأن المرشحين لعضوية اللجان المختلفة؛ كما أن اللجنة مسؤولة عن صياغة ومراجعة وتحديث سياسة البنك للرواتب والمزايا، ومساعدة المجلس في تقييم مدى فعالية وإنصاف هذه السياسة وضمان مواءمتها مع الأهداف الاستراتيجية للبنك. تقوم اللجنة بإجراء مراجعة منتظمة لبنود سياسة الرواتب والمزايا ورفع توصياتها بشأن أية تحديثات إلى المجلس؛ كما أنها تضطلع بالتقييم المنتظم لمدى كفاية وفعالية سياسة الرواتب لضمان اتساقها مع أهداف البنك. وتقدم توصيات إلى المجلس بشأن مستوى ومكونات راتب المدير التنفيذي ومسؤولياته المباشرة، وكذلك بالنسبة للموظفين التنفيذيين في البنك. وتعمل لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والرواتب والمزايا عن كثب مع لجنة المخاطر في البنك ومع رئيس إدارة المخاطر بغية تقييم الحوافز التي يقترحها نظام الرواتب والمزايا.

الاجتماعات: 7 في عام 2017

الاعضاء:

السيد: صلاح الكليب - رئيس

السيد: خالد الشطي - نائب رئيس

السيد: مشعل العثمان

السيد: ناصر الصباح

ولقد قام البنك باستشارة السادة/ أرست أند يونج خلال عام 2014 بهدف هيكلة سياسة الحوافز وتم تنفيذها منذ السنة المالية 2015، ويطبق البنك سياسة لجنة مجلس الإدارة للأجور والإجراءات، التي أقرت في عام 2014. ومنذ السنة المالية 2015، يطبق البنك نظام إدارة الأداء المعدل على جميع العاملين.

تقييم المخاطر: يتمحور المجال الرئيسي لعمل البنك في طبيعة الجمع بين النشاط التتموي والعمل المصرفي التجاري ويكمله في ذلك التعامل في المحفظة الاستثمارية. كما أن البنك يدير أيضا محفظتين ممولتين حكومياً مرتبطتين بمشروعات الصناعات الصغيرة والحرف اليدوية والتمويل الزراعي.

تستند سياسة البنك للرواتب و المزايا على تقييم إدارة المخاطر لتحقيق التوازن بين النتائج طويلة و متوسطة الأمد، و قد تم توثيق ذلك بشكل سليم في النظام الجديد لتقييم الأداء، و ذلك من خلال تطبيق نظام «سمارت» أي للقياس بناء على أسس (محددة، قابلة للقياس، قابلة للتحقيق، ذات صلة و قائمة على العنصر الزمني)، وذلك باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs الكمية المفصلة في المراقبة المستمرة للأداء مع التوجيه و الإرشاد وإجراء المراجعات الدورية و من ثم تقييم الأداء النهائي استناداً إلى النتائج المالية فضلاً عن الأهداف المحددة على أسس نوعية. وتقع مسؤولية تقييم أداء أعضاء الإدارة العليا على عاتق لجنة الرواتب والمزايا بناء على عوامل القياس التوزيعي والجمعي لنسبة العائد على الاستثمار، وتدابير المخاطر المحددة بما في ذلك عناصر التقييم الداخلي CAMEL-BCOM وأخيراً على العناصر المتعلقة بالنشاط التجاري.



وقد أتخذ البنك التدابير لضمان عدم وجود أية مخاطر مادية وعدم وجود محاولات لأي عضو من أعضاء الإدارة العليا لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل مثل التداول في الأسواق المالية أو الدخول في أي مجالات ذات الانكشافات على مخاطر عالية في مقابل إمكانية الحصول على أي نوع من المكاسب أو الانغماس في أي مجازفات مفرطة في التحمل. وقد تم تقييم جميع تعاملات البنك والمحفظة الإجمالية للبنك من قبل إدارة المخاطر بشكل مستقل ورفع تقرير بذلك إلى لجنة مجلس الإدارة للمخاطر.

يحدد تقييم الأداء والمكافأة للوظائف الرقابية مثل التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر بواسطة لجنة مجلس الإدارة للتدقيق ولجنة مجلس الإدارة لإدارة المخاطر، كل فيما يخصه. تسجل معايير الأداء للوظائف الرقابية من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة أو مؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة لهذه الوظائف ولا ترتبط أي من مؤشرات الأداء الرئيسية بمستهدفات ربحية أعمال البنك مثل الإيرادات أو الأرباح أو الأهداف ذات الصلة. ووفقاً لمبادئ حوكمة الشركات، فإن الوظائف الرقابية لا تعتبر مسؤولة أمام الرئيس التنفيذي، والجهاز التنفيذي للبنك ولكن هي مسؤولة مباشرة أمام مجلس الإدارة ويتم تقدير أفعالها تبعاً لذلك.

وفيما يتعلق بتحديد العلاقة بين الأداء ومستويات الرواتب والمزايا، فقد أنشأ البنك روابط وأوزان كافية لتقييم الأداء الفردي وأداء وحدات الأعمال وأداء التجاري وفقاً للمستويات الإدارية المختلفة لموظفي البنك وبمساعدة من الخبراء الاستشاريين الخارجيين. وفي المقابل، فإن الأداء التجاري يستند على معايير تقييم مقل العائد على الاستثمار وأداء محافظ الأصول والإجراءات المحددة للمخاطر.

العناصر المتغيرة من الرواتب والمزايا المقدمة لكبار الموظفين تحتوي على مكونات قصيرة الأجل وطويلة الأجل. ويبدأ إدراج المكون طويل الأجل بعد مرور 3 سنوات من تاريخ المنح. وهذا المبلغ قابل زيادة أو النقصان وفقاً لمتوسط الأداء في الثلاث سنوات من حيث معدلات EPS وإجراءات المخاطر. ويتعامل البنك فقط على أساس المكافأة النقدية الممنوحة على العناصر المتغيرة من الراتب ولا يخصص خيارات أو حصص الأسهم. كذلك، يعتمد أداء موظفي الإدارة العليا على قياس نسبة العائد على الاستثمار ومحددة بوزن 40 %، و30 % لوزن أداء محفظة الأصول و30 % وزن تصنيف المخاطر، تبعاً للهيكل الذي وضعه الاستشاريون السادة/ مكتب أرنست أند يونج. ويحق لجميع موظفي البنك الحصول على حوافز متغيرة على أساس الأداء، فقط أعضاء وموظفي الإدارة العليا الذين لا يتجاوز عددهم 20، هم المؤهلون لحوافز متغيرة طويلة الأجل. ولم تكن أي مؤشرات لمكافآت من هذا النوع تم منحها لأي موظف.

يضم التعريف المحدد بالإدارة العليا كبار الموظفين، مثل: الرئيس التنفيذي وفريقه من 3 نواب للرئيس التنفيذي وهم مسؤولين مباشرة أمام الرئيس التنفيذي؛ وهم: نائب الرئيس التنفيذي للعمليات والرقابة المالية، نائب الرئيس التنفيذي للمشاريع والمحافظ، ونائب الرئيس التنفيذي للتمويل والاستثمار. أما الوظائف التي تعتبر "حاملة للمخاطر المادية material risk-takers فتشمل رؤساء إدارات الأعمال المدرة للدخل، وهي: تمويل المشاريع والمتابعة، وتمويل الشركات، والاستثمارات المباشرة، والخزانة، وتمويل المشروعات الصغيرة والمشروعات الزراعية. أما المهام الرقابية، فتشمل: رئيس إدارة المخاطر، ورئيس التدقيق الداخلي والمراقب المالي، ورئيس وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال ومسؤول وحدة الالتزام الرقابي.



بيان الرواتب والمزايا المدفوعة في 2017 (بالدينار الكويتي)

الفئة رقم 1: تشمل 4 موظفين

ثابت

أخرى-غير مقيدة	مؤجلة على اساس نقدي	بدون قيد على أساس نقدي
15180	14324	500462

متغيرة

أخرى-غير مقيدة	مؤجلة على اساس نقدي	بدون قيد على أساس نقدي
		162280

الفئة رقم 2: تشمل 7 موظفين

ثابت

أخرى-غير مقيدة	مؤجلة على اساس نقدي	بدون قيد على أساس نقدي
26565	15361	433822

متغيرة

أخرى-غير مقيدة	مؤجلة على اساس نقدي	بدون قيد على أساس نقدي
		95047

الفئة رقم 3: تشمل 5 موظفين

ثابت

أخرى-غير مقيدة	مؤجلة على اساس نقدي	بدون قيد على أساس نقدي
3011	10571	232256

متغيرة

أخرى-غير مقيدة	مؤجلة على اساس نقدي	بدون قيد على أساس نقدي
		41302



من أنشطة البنك في عام 2017



ركن بنك الكويت الصناعي في معرض اتحاد الصناعات الكويتية



تكريم موظفي البنك



تكريم بنك الكويت الصناعي لرعايته حملة "الصناعة فارس المستقبل"



تكريم بنك الكويت الصناعي لرعايته معرض صنّاع الكويت 2017

الصناعي
IBK





بنك الكويت الصناعي

بنك الكويت الصناعي ش.م.ك. (مقولة) وشركاته التابعة

دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات المستقل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

الصفحة	المحتويات
84 – 82	تقرير مراقب الحسابات المستقل
85	بيان المركز المالي المجمع
86	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
87	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
88	بيان التدفقات النقدية المجمع
128 – 89	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة المساهمين المحترمين
بنك الكويت الصناعي ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المجمعة لبنك الكويت الصناعي ش.م.ك. (مقفلة) («البنك»)، والشركات التابعة (يشار إليهم مجتمعين بمصطلح «المجموعة»)، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2017، والبيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، في كافة النواحي المادية، عن المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2017، وعن أدائها المالي المجموع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في بند «مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة» في تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين («الميثاق») كما قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات الميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها في تاريخ تقرير مراقب الحسابات هي تقرير مجلس الإدارة الوارد في التقرير السنوي للمجموعة، ولكن لا تتضمن البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات حولها.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يشمل المعلومات الأخرى، ولا يقدم أي تأكيدات حول النتائج المتعلقة بها بأي شكل.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى وتحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو وجود أخطاء مادية بشأنها.

إذا توصلنا، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، إلى وجود أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا رفع تقرير بشأنها. ليس لدينا ما نشير إليه في تقريرنا بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لتلك البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت ومسؤولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت نتيجة للغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تكون الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس الاستمرارية، والإفصاح إن أمكن عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية بالإضافة إلى استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تعتزم الإدارة إما تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها؛ أو إذا كانت لا تمتلك بديلاً واقعياً آخر باستثناء القيام بذلك.

المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى مستوى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائماً الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر، بصورة فردية أو مجمعة، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على أسلوب الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر بالإضافة إلى الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تزيد عن تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق لوضع إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي قد يثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نلفت الانتباه إلى ذلك في تقرير مراقب الحسابات حول الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو يجب علينا تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائجنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا



عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. إن مسؤوليتنا هي إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للبنك ونتحمل المسؤولية كاملة عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المقرر لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية تم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

التقرير على المتطلبات النظامية والقانونية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب أ/336/2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/رب أ/342/2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك (والتعديلات اللاحقة لهما)، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب أ/336/2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/رب أ/342/2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية أو لعقد التأسيس أو للنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط المجموعة أو مركزها المالي المجمع.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط المجموعة أو مركزها المالي المجمع.

صافي عبد العزيز المطوع

مراقب حسابات - ترخيص رقم 138 فئة "أ"

من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه

عضو في كي بي إم جي العالمية

الكويت في 31 يناير 2018

بنك الكويت الصناعي ش.م.ك. (مقفلة)

دولة الكويت

بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2017			
2016	2017	إيضاح	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
الموجودات			
1,511	1,998	4	النقد والنقد المعادل
152,241	146,296	5	أذونات وسندات الخزانة
106,840	85,404		ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى
69,798	70,137	6	استثمارات متاحة للبيع
304,133	345,439	7	قروض وسلفيات للعملاء
6,480	6,643	8	استثمارات في شركات زميلة
11,519	11,425		موجودات أخرى
3,779	3,929	9	أرض ومباني
656,301	671,271		إجمالي الموجودات
المطلوبات			
37,025	14,456		ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
42,822	57,331		ودائع العملاء
15,694	22,097		مطلوبات أخرى
26,512	42,767	10 أ	قروض لأجل
300,000	300,000	10 ب	قرض من حكومة دولة الكويت
422,053	436,651		إجمالي المطلوبات
حقوق الملكية			
20,000	20,000	11	رأس المال
33,806	35,108	11	احتياطي اجباري
138,095	139,397	11	احتياطي اختياري
24,132	28,054		أرباح مرحلة
6,000	6,000	11	توزيعات أرباح مقترحة
12,215	6,061	11	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
234,248	234,620		إجمالي حقوق الملكية
656,301	671,271		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (20) تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

علي عبدالنبي خاجة
الرئيس التنفيذي

صلاح محمد الكليب
نائب رئيس مجلس الإدارة



بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017			
2016	2017	إيضاح	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
18,495	20,924		إيراد الفوائد
(2,844)	(3,550)		مصاريف الفوائد
15,651	17,374		صافي إيراد الفوائد
4,846	4,618		أتعاب وعمولات
462	(638)		(خسائر) / أرباح فروقات عملة
731	709		إيرادات توزيعات
6,664	10,902		إيرادات من استثمارات متاحة للبيع
330	341	8	حصة من نتائج أعمال شركات زميلة
76	3,745		ديون معدومة مستردة
92	80		صافي إيرادات أخرى
28,852	37,131		إجمالي الإيرادات
(7,243)	(10,901)	12	تكاليف موظفين
(124)	(180)		استهلاكات
(1,896)	(2,282)		مصاريف أخرى
(5,992)	(10,164)	7	مخصص محمل لقروض وسلفيات
(43)	(557)		مخصصات أخرى محملة
(1,465)	(32)		انخفاض في قيمة استثمارات
(16,763)	(24,116)		إجمالي المصاريف
12,089	13,015		ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة والزكاة
(116)	(119)		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(300)	(242)	13	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(123)	(128)		الزكاة
11,550	12,526		صافي ربح السنة
287	(6,217)		الدخل الشامل الآخر للسنة
136	(54)		البنود التي يمكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً الى بيان الأرباح والخسائر
(1)	117		التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع
422	(6,154)		التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع للشركات التابعة
11,972	6,372		حصة الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة
5,775	6,263	14	الدخل الشامل الآخر للسنة
			إجمالي الدخل الشامل للسنة
			ربحية السهم الأساسية والمخفضة (دينار كويتي)

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (20) تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

الإجمالي ألف دينار كويتي	احتياطي القيمة العادية للاستثمارات ألف دينار كويتي	توزيعات أرباح مقترحة ألف دينار كويتي	أرباح مرحلة ألف دينار كويتي	احتياطي اختياري ألف دينار كويتي	احتياطي اجباري ألف دينار كويتي	رأس المال ألف دينار كويتي
228,276	11,793	6,000	21,000	136,886	32,597	20,000
11,550	-	-	11,550	-	-	-
422	422	-	-	-	-	-
11,972	422	-	11,550	-	-	-
-	-	-	(2,418)	1,209	1,209	-
(6,000)	-	(6,000)	-	-	-	-
-	-	6,000	(6,000)	-	-	-
234,248	12,215	6,000	24,132	138,095	33,806	20,000
234,248	12,215	6,000	24,132	138,095	33,806	20,000
12,526	-	-	12,526	-	-	-
(6,154)	(6,154)	-	-	-	-	-
6,372	(6,154)	-	12,526	-	-	-
-	-	-	(2,604)	1,302	1,302	-
(6,000)	-	(6,000)	-	-	-	-
-	-	6,000	(6,000)	-	-	-
234,620	6,061	6,000	28,054	139,397	35,108	20,000

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (20) تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017			
2016 ألف دينار كويتي	2017 ألف دينار كويتي	إيضاح	
تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية			
11,550	12,526		ربح السنة
			تسويات:
(6,664)	(10,902)		إيرادات من استثمارات متاحة للبيع
(330)	(341)	8	حصة من نتائج أعمال شركات زميلة
124	180		استهلاكات
(274)	1,167		فرق صرف عملات اجنبية
5,992	10,164	7	مخصص قروض وسلفيات
43	557		مخصصات أخرى محملة
1,465	32		انخفاض في قيمة استثمارات
11,906	13,383		
التغيرات في:			
(6,140)	5,945		أذونات وسندات الخزانة
(8,651)	21,436		ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى
(40,722)	(51,471)		قروض وسلفيات للعملاء
(1,211)	(237)		موجودات أخرى
27,474	(22,569)		ودائع من البنوك ومؤسسات مالية أخرى
(2,057)	14,509		ودائع العملاء
1,181	5,848		مطلوبات أخرى
(18,220)	(13,156)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
تدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية			
2,128	4,260		صافي الحركة على استثمارات متاحة للبيع
750	-		المحصل من بيع استثمار في شركة تابعة
296	296	8	توزيعات أرباح نقدية مستلمة من شركات زميلة
3,174	4,556		صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية
تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية			
-	15,087	10	المحصل من قروض لأجل
(6,000)	(6,000)	11 د	توزيعات أرباح مدفوعة
(6,000)	9,087		صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التمويلية
(21,046)	487		صافي الزيادة / (النقص) في النقد والنقد المعادل
22,557	1,511		النقد والنقد المعادل في 1 يناير
1,511	1,998	4	النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (20) تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

1. التأسيس والنشاط

إن بنك الكويت الصناعي ش.م.ك. (مقفلة) («آي بي كي» أو «البنك») هو شركة مساهمة مقفلة تأسست في دولة الكويت عام 1973 بموجب سجل تجاري رقم 20139. وهو مسجل كبنك لدى بنك الكويت المركزي للقيام بالأعمال المصرفية للمشاريع الصناعية والقيام بالاستثمارات التي تتعلق بنشاطاته كما يلي:

- الإسهام في إنماء الاقتصاد الكويتي وتنويع هيكله الإنتاجي عن طريق تشجيع إنشاء الصناعات الجديدة وتدعيم الصناعات القائمة ولها تحقيقاً لهذا الغرض القيام بالعمليات المذكورة صراحة في هذا النظام بما يلزم من العمليات الأخرى التي تقتضيها هذه المهمة.
 - ويجوز للبنك أن تكون له مصلحة أو أن يشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاوُل أعمالاً شبيهة بأعماله أو التي قد تعونه على تحقيق غرضه في الكويت أو في الخارج وله أن يشتري هذه الهيئات أو أن يلحقها به.
- إن البيانات المالية المجمعة للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 تتضمن البنك وشركاته التابعة المذكورة أدناه، (يشار إليهم مجتمعين «المجموعة» وبشكل منفرد «شركات المجموعة») ومساهمة المجموعة في الشركات الزميلة.

نسبة الملكية				
2016	2017	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	اسم الشركة التابعة
99.6%	99.6%	استثمارات	دولة الكويت	الشركة الكويتية للمشروعات الصناعية ش.م.ك. (مقفلة)*
100%	100%	استثمارات	بريتش ويست إنديز	صناعي انتربرايزس ليمتد
96%	96%	إنتاج المواد البتروكيمياوية	دولة الكويت	الشركة رائدة للبتروكيماويات ش.م.ك. (مقفلة)**
96%	96%	إنتاج المواد البتروكيمياوية	دولة الكويت	شركة المنتجات البتروكيمياوية الوسيطة ش.م.ك. (مقفلة)**
100%	100%	إنتاج الخرسانة الجاهزة	دولة الكويت	شركة وربة لإنتاج الخرسانة الجاهزة ش.ش.و

* إن ما نسبته 0.4% مملوكة من قبل مدراء / وموظفين تلك الشركات بالنيابة عن البنك.

** إن ما نسبته 4% مملوكة من قبل مدراء / وموظفين تلك الشركات بالنيابة عن البنك.

إن مقر البنك الرسمي يقع في دولة الكويت وعنوانه المسجل هو مجمع البنوك - المنطقة التجارية التاسعة - شارع مبارك الكبير - دروازة العبد الرزاق - ص.ب 3146 الصفاة 13032 - الكويت. كما في 31 ديسمبر 2017، بلغ إجمالي عدد موظفي المجموعة 189 موظفاً (2016: 199 موظفاً).

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس الإدارة في 31 يناير 2018 إن الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك لها الحق في تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.



2. أسس الإعداد

أ) بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لإشراف بنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39: الأدوات المالية: التحقق والقياس حول مخصص انخفاض القيمة المجمع والتي تحل محلها متطلبات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص العام كما تم توضيحه ضمن السياسة المحاسبية الخاصة بالانخفاض في القيمة للموجودات المالية.

ب) الأساس المحاسبي

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية المصنفة كمتاحة للبيع والأدوات المالية المشتقة والتي يتم قياسها بقيمتها العادلة.

ج) عملة التعامل والعرض

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي وهي عملة التعامل للبنك. تم تقريب كافة المبالغ إلى أقرب ألف ما لم يتم الإشارة إلى خلاف ذلك.

د) استخدام التقديرات والأحكام

عند إعداد هذه البيانات المالية المجمعة تقوم الإدارة باتخاذ أحكام وتقديرات وافتراسات، والتي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراسات الضمنية بصفة مستمرة. ويتم إدراج التغيرات في التقديرات المحاسبية بأثر مستقبلي.

الأحكام

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح 3، اتخذت الإدارة الأحكام التالية التي لها أبلغ الأثر على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

تصنيف الاستثمارات

عند اقتناء الاستثمار، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه «بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر» أو «متاح للبيع» أو «محتفظ به حتى الاستحقاق». تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي 39 لتصنيف استثماراتها.

تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات «بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر» إذا تم اقتضاؤها مبدئياً بهدف تحقيق الربح القصير الأجل أو إذا تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر عند الاقتضاء، حيث أنه من الممكن تقدير قيمها العادلة بصورة موثوقة. يتم تصنيف جميع الاستثمارات الأخرى كاستثمارات «متاحة للبيع».

انخفاض قيمة الاستثمارات

تعتبر إدارة المجموعة أن «الاستثمارات المتاحة للبيع» قد تعرضت للانخفاض في قيمتها عند وجود انخفاض جوهري أو مطول للقيمة العادلة عن التكلفة. إن تحديد ما إذا كان الانخفاض «جوهري» أو «مطول» يتطلب آراء هامة.

التقديرات والافتراضات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية والتي لها مخاطر جوهريّة في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

القيمة العادلة للاستثمارات غير المسعرة

تقوم المجموعة باحتساب القيمة العادلة للاستثمارات التي ليس لها سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية حديثة على أسس متكافئة، وبالرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي تتعرض لعدم التأكد من التقديرات.

مخصصات خسائر القروض والسلفيات والاستثمارات في أدوات الملكية

تقوم المجموعة بمراجعة القروض والسلفيات المتعثرة والاستثمارات في أدوات الملكية بشكل ربع سنوي وذلك لتقييم الحاجة لتسجيل أية مخصصات للخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع، وعليه فإن ذلك يتطلب على الأخص تقديرات لحجم وزمن التدفقات النقدية المحتملة بغرض تحديد حجم المخصصات المطلوبة. لذا فإن مثل هذه التقديرات تعتمد بالضرورة على افتراضات لعدة عوامل تشمل درجات متفاوتة من الحكم وعدم التأكد وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغيرات مستقبلية على هذه المخصصات.

هـ) التغيرات في السياسات المحاسبية

- قامت المجموعة بتطبيق التعديلات التالية على المعايير التي تسري للسنة الحالية.
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2014-2016 - معايير مختلفة.
- مبادرة الإفصاح (التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7).
- لا يوجد لتطبيق التعديلات المذكورة أعلاه على المعايير أي تأثير مالي هام على البيانات المالية المجمعة.



(و) المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة الصادرة ولكن لم تسري بعد

يوجد عدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير التي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ بعد 1 يناير 2017، مع السماح بالتطبيق المبكر؛ إلا أن المجموعة لم تقم بالتطبيق المبكر للمعايير الجديدة أو المعدلة التالية عند إعداد هذه البيانات المالية المجمعة.

يتوقع أن يكون للمعايير التالية تأثيراً مادياً على البيانات المالية للمجموعة في فترة التطبيق الأولى.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 - الأدوات المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية الصيغة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 - الأدوات المالية في يوليو 2014 والذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس وكافة الإصدارات السابقة للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. يجمع المعيار الدولي للتقارير المالية 9 كافة الجوانب الثلاثة لمشروع المحاسبة عن الأدوات المالية: التصنيف والقياس وانخفاض القيمة ومحاسبة التحوط. يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. باستثناء محاسبة التحوط، ينبغي أن يسري التطبيق بأثر رجعي ولكن معلومات المقارنة ليست إلزامية. بالنسبة لمحاسبة التحوط، يتم تطبيق المتطلبات بصورة عامة بأثر مستقبلي مع بعض الاستثناءات المحدودة.

سوف تستفيد المجموعة من الإعفاء بما يتيح لها عدم إدراج المعلومات المقارنة للفترات السابقة. وسيتم تسجيل الفروق في القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الناتجة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ضمن الأرباح المرحلة الافتتاحية والاحتياطات كما في 1 يناير 2018.

وفي سنة 2017، أجرت المجموعة تقييماً تفصيلياً لأثر المعيار الدولي للتقارير المالية 9. ويستند هذا التقييم إلى المعلومات المتاحة حالياً وقد يخضع للتغيرات الناتجة عن أي معلومات معقولة ومؤيدة أخرى يتم إتاحتها للمجموعة، وذلك حتى تقدم المجموعة بياناتها المالية المجمعة الأولى التي تتضمن تاريخ التطبيق المبدئي.

(أ) التصنيف والقياس

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 منهجاً جديداً لتصنيف وقياس الموجودات المالية والذي يعكس نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة الموجودات وخصائص تدفقاتها النقدية. يشمل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ثلاث فئات تصنيف للموجودات المالية: المقاسة بالتكلفة المطفأة، وبالقائمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (مع أو دون إعادة إدراج الأرباح أو الخسائر إلى الأرباح أو الخسائر الناتجة من عدم تحقق أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على التوالي)، وبالقائمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يستبعد هذا المعيار الفئات الحالية ضمن معيار المحاسبة الدولي 39: وهي المحتفظ بها حتى الاستحقاق والقروض والمدينين والمتاحة للبيع.

قامت المجموعة بتقييم معايير التصنيف والقياس لكي يتم تطبيقها على العديد من الموجودات المالية مع الأخذ في الاعتبار متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 المتعلقة بنموذج الأعمال وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية/ فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة. التأثير الناتج عن تطبيق منهج التصنيف والقياس للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 هو كما يلي:

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2017

- لا تتوقع المجموعة أن ينتج عن تطبيق متطلبات التصنيف والقياس الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أي أثر هام في بيان المركز المالي المجمع باستثناء الموجودات المالية المحتفظ بها متاحة للبيع والتي تمثل استثمار البنك في الصناديق واستثمارات الأسهم سيتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- يستمر الاحتفاظ بالقروض والسلفيات وفقاً لنموذج الأعمال لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ومن المتوقع أن تؤدي إلى تدفقات نقدية تمثل فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة. قامت المجموعة بتحليل خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات، واستنتجت أنها تستوفي معايير قياس التكلفة المطفأة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9. بالتالي، لا يتعين إعادة تصنيف هذه الأدوات.
- لن يكون هناك أي تأثير على محاسبة المجموعة للمطلوبات المالية حيث أن المتطلبات الجديدة تؤثر فقط على المحاسبة عن المطلوبات المالية التي تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ولا يوجد لدى المجموعة أي من تلك المطلوبات. تم تحويل قواعد الاستبعاد من معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس ولم يتم تغييرها.
- عند تطبيق المبادئ الجديدة للتصنيف والقياس بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 كما هو مذكور أعلاه، فإن احتياطي القيمة العادلة سينخفض بمبلغ 6,061 ألف دينار كويتي والارتفاع في الأرباح المرحلة بمبلغ 6,061 ألف دينار كويتي كما في 1 يناير 2018.

(ب) انخفاض قيمة الموجودات المالية

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذج «الخسائر المتكبدة» الوارد ضمن معيار المحاسبة الدولي 39 بنموذج «خسائر الائتمان المتوقعة» المستقبلي. هذا النموذج سوف يتطلب استبدال إصدار أحكاماً جوهرية حول مدى تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية على خسائر الائتمان المتوقعة والذي سيتم تحديده على أساس ترجيح الاحتمالات.

وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، تنطبق متطلبات الانخفاض في القيمة على الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وعقود الضمانات المالية. عند الاعتراف المبدئي، تكون هناك حاجة لتكوين مخصص مقابل خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة من حالات التخلف عن السداد المحتمل حدوثها خلال فترة الاثنى عشر شهراً القادمة. في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل جوهري أو حدث تخلف عن السداد، فإنه يتعين اتخاذ مخصص مقابل خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن جميع حالات التخلف عن السداد المحتملة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية. («مدة خسائر الائتمان المتوقعة»).

قامت الإدارة باحتساب تأثير مخصص خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9. واستناداً إلى العمليات الحسابية، ترى الإدارة أن المستوى الحالي لمخصصات قروض وسلفيات المجموعة يتجاوز المخصص المحتسب مقابل خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9.

(ج) محاسبة التحوط

كما في 31 ديسمبر 2017، ليس لدى المجموعة أي روابط تحوط. وبالتالي، لن يكون لمتطلبات التحوط الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أي تأثير جوهري على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.



(د) الإفصاح

وكذلك يقدم المعيار الجديد متطلبات إفصاح واسعة النطاق وتغييرات في طريقة العرض، ومن المتوقع أن تغير طبيعة ومدى إفصاحات المجموعة بشأن أدواتها المالية خصوصاً في السنة التي يتم فيها تطبيق المعيار الجديد. تضمن التقييم الذي أجرته المجموعة تحليلاً لتحديد فجوات البيانات المتعلقة بالعملية الحالية، وهي بصدد تطبيق تغييرات النظام والضوابط التي تراها ضرورية لتجميع البيانات المطلوبة.

ليس من المتوقع أن يكون للمعايير الجديدة والمعدلة التالية أي تأثير جوهري على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15 - الإيرادات من عقود مع عملاء

في 28 مايو 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية 15 ويسري مفعوله على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع السماح بتطبيقه مبكراً. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 15 أسس الاعتراف بالإيرادات وسوف يُطبق على جميع العقود المبرمة مع العملاء. غير أن إيرادات الفوائد والأتعاب المرتبطة بالأدوات المالية وعقود الإيجار سوف تظل خارج نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 وسوف تخضع للمعايير الأخرى المطبقة (مثل: المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود الإيجار). تتحقق الإيرادات وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 15 في حدود مقدار حق ناقل الملكية في البضاعة والخدمات وذلك عند نقل ملكيتها. كما يحدد المعيار مجموعة شاملة من متطلبات الإفصاح فيما يتعلق بطبيعة وحجم وتوقيت الإيرادات وعدم التأكد منها والتدفقات النقدية المقابلة مع العملاء. إن المجموعة بصدد تقييم أثر المعيار الدولي للتقارير المالية 15 على المبالغ المدرجة والمفصح عنها في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 - عقود التأجير

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية 16 في شهر يناير 2016، ويستبدل معيار المحاسبة الدولي 17. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 16 مبادئ التحقق والقياس والعرض والإفصاح لعقود التأجير ويتطلب من المستأجر المحاسبة كافة عقود التأجير في نموذجٍ فرديٍّ مسجل ضمن الميزانية العمومية، يُشبه المحاسبة عن عقود التأجير التمويلي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 17. يتضمن المعيار إعفاءين لتحقيق عقود التأجير - العقود تأجير الموجودات "ذات القيمة المتدنية" وعقود التأجير قصيرة الأجل (مثل عقود التأجير ذات فترات تأجير 12 شهراً أو أقل). وفي تاريخ بدء عقد التأجير، سوف يسجل المستأجر التزام بصرف دفعات التأجير (أي التزام التأجير) وأصل يمثل الحق في استخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد التأجير (أي الأصل المنطوي على حق استخدام). يتعين على المستأجرين تسجيل مصروفات الفائدة على التزام التأجير ومصروفات الاستهلاك على الأصل المنطوي على حق استخدام بشكل منفصل.

كما يتعين على المستأجرين إعادة قياس التزام التأجير عند وقوع أحداث معينة (مثل حدوث تغيير في مدة عقد التأجير أو تغيير في دفعات التأجير المستقبلية الناتجة عن التغير في المؤشر أو النسبة المستخدمة لتحديد هذه الدفعات). سوف يقوم المستأجرون بصورة عامة بتسجيل مبلغ إعادة قياس التزام التأجير كتعديل على الأصل المنطوي على حق استخدام.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2017

لم تتغير طريقة المحاسبة عن الطرف المؤجر وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 بشكل جوهري عن المحاسبة الحالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 17. يستمر الطرف المؤجر في تصنيف كافة عقود التأجير باستخدام نفس مبادئ التصنيف كما في معيار المحاسبة الدولي 17 ويقوم بالتمييز بين نوعي عقود التأجير: التشغيلي والتمويلي. كما أن المعيار الدولي للتقارير المالية 16 يتطلب من المستأجرين والمؤجرين تقديم إفصاحات أوسع من تلك المطلوبة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 17. يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 16 على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. يُسمح بالتطبيق المبكر، ولكن لا يسمح به قبل أن تقوم المنشأة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15. يمكن للمستأجرين تطبيق المعيار بأثر رجعي بالكامل أو بأثر رجعي معدل. إن الأحكام الانتقالية للمعيار تسمح ببعض الإعفاءات.

في عام 2018، سوف تستمر المجموعة في تقييم الأثر المحتمل للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 على بياناتها المالية المجمعة.

3. السياسات المحاسبية الهامة

قامت المجموعة بتطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بثبات لجميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية المجمعة، باستثناء المبين في إيضاح 2 (هـ).

(أ) أسس التجميع

إن الشركات التابعة هي الشركات التي يسيطر عليها البنك. يسيطر البنك على الشركة عندما يتعرض لعوائد متغيرة أو يكون لديه حقوقاً فيها جراء مشاركته مع الشركة، وتتوافر لديه القدرة على التأثير في عوائدها من خلال سلطته على الشركة. إن البيانات المالية للشركات التابعة مدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة من تاريخ بدء السيطرة حتى تاريخ توقف تلك السيطرة.

يقوم البنك بإعادة تقييم ما إذا كان أو لم يكن يسيطر على المستثمر فيه إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.

عندما يمتلك البنك أقل من أغلبية حقوق التصويت للشركة المستثمر فيها، يكون للبنك سلطة على المستثمر فيه عندما تكون حقوق التصويت تكفي لإعطائه القدرة العملية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر بها من جانب واحد. يقوم البنك بأخذ جميع الحقائق والظروف التالية ذات الصلة عند إجراء تقييم فيما إذا كان أو لم يكن حقوق التصويت في الشركة المستثمر بها كافية لإعطاء السلطة، بما في ذلك:

- حجم حقوق تصويت البنك من حقوق التصويت النسبي لحجم الحيازات ومدى تشتتها بين أصحاب الأصوات الأخرى.
- حقوق التصويت المحتملة التي يحتفظ بها البنك، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أية حقائق وظروف إضافية قد تشير إلى أن البنك لديه أو ليس لديه القدرة الحالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة في الوقت عند اتخاذ القرار، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2017

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية. عند التجميع، يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة بالكامل. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة. إن الحصص غير المسيطرة تتكون من مبلغ تلك الحصص في تاريخ بدء دمج الأعمال ونصيب الحصص غير المسيطرة في التغير في حقوق الملكية منذ تاريخ الدمج.

تقاس الحصص غير المسيطرة إما بالقيمة العادلة، أو بحصتها النسبية من الموجودات والمطلوبات المحددة للشركة المشتركة، وذلك على أساس كل عملية على حدة.

تتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة، مع عدم التغير في السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لحصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات للحصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. أية فروقات بين المبلغ المعدل للحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية والمتعلقة بملك البنك. يتم توزيع الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى لو كانت النتائج رصيد عجز. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها:

- تستبعد موجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة.
- تستبعد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- تستبعد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- تدرج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- تدرج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- تدرج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- تعيد تصنيف حصة البنك من البنود المسجلة سابقا في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المحتفظ بها، متى كان ذلك مناسبا.

(ب) الأدوات المالية

التصنيف

(i) الموجودات المالية

قامت المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية إلى الفئات التالية "موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر" و "القروض والمدينين" و "موجودات مالية متاحة للبيع".

وتقسم الموجودات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر تحت بندين: «موجودات مالية بغرض المتاجرة» و «موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر» عند

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2017

الاعتراف المبدئي من تاريخ الاستحواذ، ويتم تصنيف الموجودات تحت هذا التصنيف إذا تم الاستحواذ عليها بغرض بيعها على المدى القصير أو إذا كانت الإدارة تدير هذه الاستثمارات وتقيم أداؤها وتصنفها داخلياً بالقيمة العادلة وفق خطة البنك الاستثمارية الاستراتيجية. ويتم تصنيف المشتقات ضمن الموجودات المالية «بغرض المتاجرة» ما لم يتم اعتبارها لغرض الحماية وتكن أداة الحماية فاعلة.

إن القروض والمدينين هي أدوات مالية بخلاف المشتقات ولها دفعات محددة أو ثابتة وليس لها سوق نشط. تتضمن القروض والمدينين النقد والنقد المعادل وأذونات وسندات الخزنة والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والقروض والسلفيات للعملاء.

إن الموجودات المتاحة للبيع هي تلك الموجودات المالية بخلاف المشتقات وهناك نية للاحتفاظ بها لفترة غير محددة وهي غير مصنفة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر أو القروض والمدينين أو الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق. تتضمن الموجودات المتاحة للبيع الاستثمارات المتاحة للبيع.

(ii) المطلوبات المالية

تصنف المطلوبات المالية بأنها «خلاف ما هو بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر» وتشمل الودائع من البنوك والمؤسسات المالية والعملاء وقروض لأجل وقروض من حكومة دولة الكويت. وهذه المطلوبات المالية يتم إعادة قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة استناداً إلى طريقة العائد الفعلي.

(iii) التحقق وعدم التحقق

تقوم المجموعة بإثبات الموجودات المالية أو المطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في عقد حول الأداة. ويتم استبعاد الموجودات المالية عندما تفقد المجموعة حقوقها التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية أو قيامها بنقل كافة الحقوق المادية وعدم الاحتفاظ بأية ملكية للأصل. تستمر المجموعة بإثبات الموجودات المالية في حال احتفاظها بالملكية وبحدود الاستثمار بها. يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عند تسديدها أو إلغائها أو انتهاء مدتها.

تثبت الاستثمارات المشتراة والمباعة «بالطريقة الاعتيادية» باستخدام تاريخ التسوية للمعاملة وعليه يتم إثبات التغير في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة والتسوية في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع وفقاً للسياسة المرتبطة بتلك الأداة. إن الشراء والبيع للاستثمارات يتطلب تسليمها خلال مدة زمنية محددة، عادةً ما يتم تحديدها من قبل المشرعين أو الأعراف في الأسواق.

(iv) القياس

يتم إثبات كافة الأدوات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم إضافة تكاليف المعاملة فقط للأدوات المالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر.

بعد التحقق المبدئي، يتم تسجيل الاستثمارات المتاحة للبيع لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم تسجيل القروض والسلفيات للعملاء بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً أي مخصص انخفاض في القيمة. إن القيمة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2017

العادلة للاستثمارات المسعرة مبنية على سعر آخر أمر شراء. يتم احتساب القيمة العادلة للاستثمارات التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، وذلك بالرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة أو بالاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة أو باستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة.

لاحقاً للتسجيل المبدئي يتم إثبات التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم إثبات الأرباح أو الخسائر غير المحققة والناتجة من تغير القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع. ويتم إثبات الموجودات المالية المصنفة تحت بند القروض والمدينين بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

أما بالنسبة للموجودات المتاحة للبيع، فيتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة وإثبات الأرباح والخسائر الغير محققة الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة ضمن احتياطي إعادة تقييم في الدخل الشامل الآخر. أما بالنسبة للاستثمارات في حقوق الملكية والتي لا يتوفر لها سعر سوقي مدرج في سوق نشط أو التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بصورة موثوقة فيها والمشتقات المرتبطة بها والتي يتم تسويتها من خلال تسليم هذه الأدوات فإنها تدرج بالتكلفة ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة. يتم إثبات المطلوبات المالية غير التجارية بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل العائد الفعلي.

عند بيع موجودات متاحة للبيع أو تكوين مخصص الانخفاض في القيمة، يتم نقل احتياطي إعادة التقييم المتراكم في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر كأرباح أو خسائر.

(٧) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

في نهاية كل فترة مالية، تقوم المجموعة بتقييم وتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. في حالة الأوراق المالية المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع، فإن أي انخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة للاستثمار بحيث يصبح أقل من تكلفة الاستثمار يؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان هناك انخفاض في القيمة. يتم تقييم الانخفاض الجوهري مقابل التكلفة الأصلية للاستثمار والانخفاض المطول مقابل الفترة عندما تقل القيمة العادلة عن التكلفة الأصلية. في حالة وجود أي دليل على حدوث انخفاض في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع، فإن إجمالي الخسارة التراكمية - الفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة الحالية مخصوماً منها أي خسائر انخفاض في القيمة لهذه الاستثمارات والتي سبق الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع - تحول من الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع. إن خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع للاستثمارات المتاحة للبيع لا يتم عكسها من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تخضع القروض الممنوحة من قبل المجموعة لاحتساب المخصصات لمقابلة مخاطر الانخفاض في القيمة، إذا كان هناك دليل موضوعي بأن المجموعة لن تتمكن من تحصيل المبالغ المستحقة. ويتم تكوين المخصص بأخذ الفرق

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2017

بين القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد وهي القيمة الحالية من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، متضمنة الضمانات والكفالات مخصومة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي أو باستخدام الفائدة الفعلية الحالية حسب العقد بالنسبة للقروض التي تحمل معدل فائدة متغيرة، لا يتم خصم الأرصدة قصيرة الأجل. إضافة لذلك، في مارس 2007، أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات تم فيها تعديل أسس احتساب الحد الأدنى للمخصصات العامة على التسهيلات الائتمانية، وذلك بتغييرها من 2% إلى 1% للتسهيلات النقدية و0.5% للتسهيلات غير النقدية. تم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من 1 يناير 2007 على صافي الزيادة في التسهيلات الائتمانية بعد خصم بعض بنود الضمانات المحددة حسب التعليمات خلال الفترة المالية.

في حالة نقص خسائر الانخفاض في القيمة في فترة لاحقة وإمكانية ربط النقص وبشكل موضوعي بحدث يقع بعد التخفيض، يتم عكس التخفيض أو المخصص من خلال بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.

ج) مشتقات الأدوات المالية

يتم إثبات التغير الإيجابي في القيمة العادلة (أرباح غير محققة) للمشتقات المالية ضمن الموجودات الأخرى وإثبات التغير السلبي في القيمة العادلة (خسائر غير محققة) للمشتقات المالية ضمن المطلوبات الأخرى في المركز المالي المجمع.

تعتمد القيم السوقية بالإشارة إلى أسعار السوق أو التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير حسب ملائمتها ويتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات بغرض المتاجرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع، وتشمل المشتقات بغرض المتاجرة تلك التي ليس بالإمكان تأهيلها لتكون بغرض التغطية. لأغراض تغطية المشتقات، فإنه يتم تصنيف المشتقات تحت بئدين، (أ) مشتقات لتغطية التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات والالتزامات غير المعترف بها والتي تؤثر على الربح أو الخسارة، و(ب) مشتقات لتغطية التدفقات النقدية المرتبطة بمخاطر موجودات أو مطلوبات محددة أو لتقدير معاملات أو التزامات قد تؤثر في صافي الربح أو الخسارة.

بالنسبة لمعاملات تغطية القيمة العادلة التي تستوفي شروط محاسبة التغطية، تسجل أي أرباح أو خسائر ناتجة من إعادة قياس أدوات التغطية وفقاً للقيمة العادلة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع. تعدل أي أرباح أو خسائر ذات صلة بالبند المغطى والمتعلقة بنوع المخاطر المغطاة مقابل القيمة الدفترية للبند المغطى وتسجل في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.

بالنسبة لمعاملات تغطية التدفقات النقدية التي تستوفي شروط محاسبة التغطية، يسجل الجزء من الأرباح أو الخسائر من أدوات التغطية الذي تقرر على أنه تغطية فعالة مباشرة في الدخل الشامل الآخر كما يتم تسجيل الجزء غير الفعال في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع. بالنسبة لتغطية التدفقات النقدية التي تؤثر على المعاملات المستقبلية التي تؤدي لاحقاً إلى تحقق أصل أو التزام مالي، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتعلقة بها والتي تحققت في الدخل الشامل الآخر ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل



الأخر المجمع في نفس الفترة أو الفترات التي يؤثر الأصل أو الالتزام المالي خلالها على بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.

بالنسبة لأدوات التغطية التي لا تستوفي شروط محاسبة التغطية، يتم إدراج أي أرباح أو خسائر ناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأدوات التغطية مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.

(د) المقاصة

يتم إجراء تقاص بين الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إظهار الصافي في بيان المركز المالي المجمع عندما تمتلك المجموعة حق قانوني ملزم بذلك للتنفيذ وعند وجود نية لتسديد المعاملات بالصافي أو لبيع الأصل وتسوية المطلوبات في آن واحد.

(هـ) النقد والنقد المعادل

يشتمل النقد والنقد المعادل لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية المجمع على النقد وأرصدة قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية (متضمنة بنك الكويت المركزي) والتي تكون فترة استحقاقها خلال 7 أيام.

(و) القروض المُجدولة

تسعى المجموعة لإعادة جدولة القروض المتعثرة بدلاً من الإستحواذ على ضمانات تلك القروض، وذلك من خلال تمديد بعض دفعات القروض وفرض شروط جديدة. وعند ذلك، لا يتم اعتبار تلك القروض متخلفة عن السداد. تقوم الإدارة بمراجعة القروض المُجدولة بشكل مستمر لضمان استيفاء كافة المتطلبات والتأكد من قدرة العميل على سداد الدفعات المستقبلية، ويتم إخضاع هذه القروض للتقييم بشكل مستمر لدراسة ما إذا كان هناك انخفاض في قيمتها.

(ز) الشركات الزميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري، والتي تتمثل في صلاحيتها على المشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة. تتضمن البيانات المالية المجمعة حصة المجموعة من نتائج وموجودات ومطلوبات الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية من تاريخ البداية الفعلية للتأثير الجوهري حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لغرض البيع حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة". وفقاً لطريقة حقوق الملكية، فإن الاستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة بأثر أية تغيرات لاحقة لتاريخ الاقتناء في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة.

تقوم المجموعة بإدراج حصتها من التغيرات في الدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة ضمن الدخل الشامل الآخر. تتوقف المجموعة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بها (متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزءاً من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة) فيما عدا إذا كان على المجموعة التزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بالدفع نيابة عن الشركة الزميلة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2017

يتم استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الاستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة المجموعة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الاقتناء عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الاقتناء يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها لتحديد ما إذا كانت انخفضت قيمتها باعتبارها جزء من الاستثمار. إذا كانت تكلفة الاقتناء أقل من حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس والاعتراف بأية استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع، يتم الاعتراف به في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري تحقيق خسارة قيمة إضافية لاستثمارات المجموعة في شركاتها الزميلة. تحدد المجموعة بتاريخ كل تقرير مالي ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمته. فإذا ما وجد ذلك الدليل، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية وتدرج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.

ح) الموجودات الثابتة

تدرج الموجودات الثابتة باستثناء الأراضي - ملك حر - بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. تدرج الأراضي بالتكلفة ناقصا خسائر الانخفاض في القيمة. يتم استهلاك البنود غير المادية للموجودات الثابتة بالكامل في سنة الشراء.

يتم استهلاك تكلفة المباني على أساس القسط الثابت بمعدل استهلاك على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها وهو 20 سنة.

ط) العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية بالدينار الكويتي حسب أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي بتاريخ بيان المركز المالي المجمع حسب سعر الصرف السائد بذلك التاريخ وتدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن فروق أسعار الصرف في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالتكلفة التاريخية أو التكلفة المطفأة حسب سعر الصرف السائد بتاريخ المعاملة. يتم تحويل المطلوبات والموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2017

المدرجة بالقيمة العادلة إلى الدينار الكويتي حسب سعر الصرف السائد بتاريخ تحديد القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كاستثمارات في الأدوات المالية والمصنفة كاستثمارات في أدوات ملكية متاحة للبيع بينما يتم إدراج فروق التحويل الناتجة من الأدوات المالية المصنفة كاستثمارات في أدوات دين متاحة للبيع كالسندات مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. فتدرج ضمن "احتياطي تقييم استثمارات بالقيمة العادلة" ضمن الدخل الشامل الآخر.

(ي) تحقق الإيراد

يتم إدراج إيرادات الفوائد في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع عند تحققها آخذين في الاعتبار العائد الفعلي للموجودات أو السعر العائم الملائم. تتضمن إيرادات الفوائد إطفاء أي خصم أو علاوة أو اختلافات أخرى بين القيمة المبدئية للفائدة التي تحملها الأداة ومبلغها عند الاستحقاق على أساس معدل الفائدة الفعلي. يتم التحقق للإيراد من الرسوم والعمولات عند تحصيلها. عندما يكون هناك انخفاض في قيمة المدينين، تقوم المجموعة بتخفيض القيمة الدفترية لتلك المبالغ إلى قيمتها القابلة للاسترداد والتي تقدر بالتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والمخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي المتعلق بالأداة المالية، ويتم الاستمرار في إطفاء الخصم كإيراد فوائد. إن إيرادات الفوائد للقروض التي يوجد انخفاض دائم في قيمتها يتم التحقق منها إما في حالة تحصيلها أو على أساس التكلفة المستردة حسبما تقتضيه الظروف. تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام تلك الدفعات. تحسب إيرادات الفوائد باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية.

(ك) الانخفاض في القيمة للموجودات غير المالية

في نهاية كل فترة مالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات الملموسة وغير الملموسة للتأكد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على هذا الانخفاض، يجب تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لاحتمال خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. إذا لم يكن من الممكن احتساب القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد من وحدة توليد النقد لأصل التابع لها.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة لأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق معدل الخصم المناسب. يجب أن يعكس معدل الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد لأصل المقدرة (أو وحدة إنتاج النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية (أو وحدة إنتاج النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية الحالية لأصل معاد تقييمها، وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كانخفاض إعادة تقييم.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2017

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة إنتاج النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب ألا يزيد المبلغ الدفترى للأصل (أو وحدة إنتاج النقد) بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية الحالية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

(ل) مكافأة نهاية الخدمة

يستحق الموظفون مكافأة نهاية خدمة بموجب أحكام قانون العمل الكويتي ولوائح البنك بناءً على مدة الخدمة المتراكمة وعلى أساس آخر راتب يتقاضاه الموظف والبدلات. يتم تسجيل التكاليف المتوقعة لهذه المكافأة على مدى فترة الخدمة.

الموظفون الكويتيون

إن حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الأخرى الخاصة بالموظفين الكويتيين يتم تغطيتها حسب أنظمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتي يتم بموجبها تحصيل اشتراكات شهرية من الشركة والعاملين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الرواتب. يتم تحميل حصة المجموعة من المساهمات في هذا النظام وهو نظام تقاعدي ذو مساهمات محددة كمصروفات في بيان الدخل المجمع في السنة التي تنشأ فيها.

(م) مخصصات أخرى

يتم الاعتراف بالمخصص في بيان المركز المالي المجمع فقط عندما يكون على المجموعة التزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صافياً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام الحالي أو القانوني أو المحتمل، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. وعندما يكون التأثير مادياً، يتم تحديد المخصص عن طريق خصم القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية بمعدل يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والخطر المتعلق بالالتزام عندما يكون ملائماً.

(ن) موجودات الأمانة

إن الموجودات المدارة من قبل المجموعة لأطراف أخرى أو المحتفظ بها تحت الوصاية أو بصفة أمانة لا يتم اعتبارها ضمن موجودات المجموعة، وبالتالي لم يتم إدراجها في هذه البيانات المالية المجمعة، وإنما يتم الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات في البيانات المالية المجمعة.

(س) حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح البنك بعد خصم حصته من أرباح شركات مساهمة تابعة وزميلة والمحول إلى الاحتياطي الاجباري.



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2017

(ع) الزكاة

يتم احتساب حصة الزكاة بواقع 1% من ربح البنك المجمع بعد خصم حصته في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة والتابعة غير المجمعة الخاضعة لنفس القانون وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة الخاضعة لنفس القانون وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية الخاضعة لنفس القانون طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 ولائحته التنفيذية.

4. النقد والنقد المعادل

2016	2017	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
558	424	أرصدة لدى بنك الكويت المركزي
953	1,574	نقد في الصندوق وفي حسابات جارية لدى بنوك أخرى
1,511	1,998	

5. أذونات وسندات الخزنة

2016	2017	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
3,492	5,990	سندات بنك الكويت المركزي
148,749	140,306	سندات خزنة
152,241	146,296	

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يجب على البنك الاحتفاظ بنسبة 18% من ودائع العملاء المقومة بالدينار الكويتي على هيئة أذونات وسندات الخزنة.

6. استثمارات متاحة للبيع

2016	2017	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,520	1,394	سندات
10,664	9,524	أسهم مسعرة
2,141	2,069	أسهم غير مسعرة
55,473	57,150	صناديق
69,798	70,137	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2017

ترى الإدارة أن القيمة العادلة للأسهم غير المسعرة المتاحة للبيع لا يمكن تحديدها بصورة موثوقة، وبالتالي يتم إدراج هذه الاستثمارات بالتكلفة ناقصا خسائر الانخفاض في القيمة. لا يوجد سوق نشط لتلك الاستثمارات ولا توجد أية معاملة حديثة توفر دليلا على قيمتها العادلة الحالية.

7. قروض وسلفيات للعملاء

2016	2017	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
158,897	188,743	قروض صناعية ذات أسعار فائدة تشجيعية
175,816	174,488	قروض وسلفيات ذات أسعار فائدة تجارية
334,713	363,231	
(30,580)	(17,792)	ناقصاً: مخصصات عامة ومحددة
304,133	345,439	

فيما يلي بيان بالحركة على المخصصات:

الإجمالي	القروض التجارية			القروض الصناعية			
	الإجمالي	عامة	محددة	الإجمالي	عامة	محددة	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
30,580	15,946	15,709	237	14,634	14,220	414	الرصيد في 1 يناير 2017
10,164	8,265	(26)	8,291	1,899	279	1,620	المحمل خلال السنة
-	(703)	(1,118)	415	703	(11,487)	12,190	المحول بين القروض
(22,952)	(8,762)	-	(8,762)	(14,190)	-	(14,190)	قروض مشطوبة
17,792	14,746	14,565	181	3,046	3,012	34	الرصيد في 31 ديسمبر 2017

الإجمالي	القروض التجارية			القروض الصناعية			
	الإجمالي	عامة	محددة	الإجمالي	عامة	محددة	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
24,588	13,096	12,815	281	11,492	10,943	549	الرصيد في 1 يناير 2016
5,992	2,850	2,894	(44)	3,142	3,277	(135)	المحمل خلال السنة
30,580	15,946	15,709	237	14,634	14,220	414	الرصيد في 31 ديسمبر 2016



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2017

يستند تحليل المخصصات المذكورة أعلاه إلى متطلبات بنك الكويت المركزي. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم تكوين مخصص عام بحد أدنى بنسبة 1% على التسهيلات الائتمانية النقدية و0.5% على التسهيلات الائتمانية غير النقدية بالصافي بعد فئات الضمانات المحددة التي تسري عليها تعليمات بنك الكويت المركزي ولا تخضع لمخصص محدد. يتضمن المخصص العام المذكور أعلاه على التسهيلات الائتمانية النقدية ويشمل مبلغ 14,007 ألف دينار كويتي زيادة عن الحد الأدنى لمتطلبات بنك الكويت المركزي (2016: 26,614 ألف دينار كويتي). يُدرج المخصص على التسهيلات الائتمانية غير النقدية والبالغ قيمتها 2,514 ألف دينار كويتي (2016: 1,882 ألف دينار كويتي)، ضمن المطلوبات الأخرى.

8. استثمارات في شركات زميلة

القيمة الدفترية		نسبة الملكية				
2016	2017	2016	2017	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي					
3,723	3,881	%30	%30	إنتاج وتعبئة مياه الشرب	دولة الكويت	شركة تعبئة مياه الروضتين - شركة مساهمة كويتية مقفلة
1,479	1,465	%30	%30	إنتاج مادة P.E.T	دولة الكويت	شركة قاروه لمنتجات البي.آي.تي - شركة مساهمة كويتية مقفلة
1,278	1,297	%20	%20	إنشاء مصانع إنتاج الغاز	دولة الكويت	شركة تكنولوجيا لإنتاج الغازات الصناعية - شركة مساهمة كويتية مقفلة
6,480	6,643					

كما في بداية السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات والدخل والمصاريف للشركات الزميلة، والتي لم يتم تعديلها بالنسبة التي تملكها المجموعة 31,228 ألف دينار كويتي و8,471 ألف دينار كويتي و8,364 ألف دينار كويتي و7,225 ألف دينار كويتي على التوالي (2016: الموجودات والمطلوبات والدخل والمصاريف بمبلغ 30,454 ألف دينار كويتي و8,268 ألف دينار كويتي و9,276 ألف دينار كويتي و8,032 ألف دينار كويتي على التوالي).

بلغت حصة المجموعة في نتائج الشركات الزميلة وتوزيعات الأرباح الموزعة من قبل الشركات الزميلة للمجموعة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، 341 ألف دينار كويتي و296 ألف دينار كويتي على التوالي (2016: 330 ألف دينار كويتي و296 ألف دينار كويتي على التوالي).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2017

9. أرض ومباني

التكلفة	أراضي	مباني	الإجمالي
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير 2016 و 31 ديسمبر 2016	3,672	9,068	12,740
إضافات	-	164	164
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	3,672	9,232	12,904
الاستهلاك المتراكم	-	8,947	8,947
الرصيد في 1 يناير 2016	-	14	14
المحمل على السنة	-	8,961	8,961
الرصيد في 31 ديسمبر 2016	-	14	14
المحمل على السنة	-	8,975	8,975
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	-	8,975	8,975
القيمة الدفترية	3,672	257	3,929
في 31 ديسمبر 2017	3,672	107	3,779
في 31 ديسمبر 2016	3,672		

10. القروض

أ. قروض لأجل

في مايو 2015، حصل البنك على قرض متوسط الأجل بمبلغ 35 مليون يورو من بنك أجنبي. يحمل القرض معدل فائدة ثابتة بنسبة 1.05% سنوياً، والتي تستحق الدفع بصورة نصف سنوية. إن القرض يستحق السداد في شهر مايو 2018. كما في 31 ديسمبر 2017 كان الرصيد القائم يعادل 12,593 ألف دينار كويتي (2016: 11,210 ألف دينار كويتي).

في سبتمبر 2015، حصل البنك على قرض متوسط الأجل بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي من أحد البنوك الأجنبية. يحمل القرض سعر الفائدة ليبر لمدة شهر واحد بالإضافة إلى فائدة بنسبة 1.20%. يتم إعادة تحديد الفائدة كل شهر. كما في 31 ديسمبر 2017، بلغ معدل الفائدة الفعلي لهذا القرض 2.752% (2016: 1.904%). يستحق القرض السداد في سبتمبر 2018. كما في 31 ديسمبر 2017 كان الرصيد القائم يعادل 15,087 ألف دينار كويتي (2016: 15,302 ألف دينار كويتي).



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2017

في أغسطس 2017، حصل البنك على قرض متوسط الأجل بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي من أحد البنوك الأجنبية. يحمل القرض سعر الفائدة ليور لمدة شهر واحد بالإضافة إلى فائدة بنسبة 1.50%. يتم إعادة تحديد الفائدة كل شهر. كما في 31 ديسمبر 2017 بلغ معدل الفائدة الفعلي لهذا القرض 2.861%. يستحق القرض السداد في يوليو 2020. كما في 31 ديسمبر 2017 كان الرصيد القائم يعادل 15,087 ألف دينار كويتي.

ب. قرض من حكومة دولة الكويت

تمثل تسهيلات ائتمانية متجددة بمبلغ 300 مليون دينار كويتي تم منحها من قبل حكومة دولة الكويت بموجب القانون رقم 43 لسنة 2007 الصادر في 1 يوليو 2007 على أساس نفس شروط التسهيلات الائتمانية السابقة. إن هذه التسهيلات سارية لفترة 20 سنة وتستحق في 2027.

يحمل قرض حكومة دولة الكويت أسعار فائدة كالتالي:

- المبالغ التي تساوي الأرصدة القائمة والالتزامات غير المسحوبة للقروض الصناعية تحمل معدل فائدة 0.5% سنوياً، ويتم منح القروض من قبل البنك بأسعار فائدة تشجيعية.
- يخضع الجزء غير المستخدم من القرض لسعر فائدة بالسعر السائد بين البنوك الكويتية لفترة 3 شهور.

11. حقوق الملكية

(أ) يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل نقداً من 2 مليون سهم قيمة السهم 10 دينار كويتي (2016: 2 مليون سهم قيمة السهم 10 دينار كويتي).

(ب) وفقاً لقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يتم تحويل 10% من ربح السنة إلى الاحتياطي الإجمالي. تقتصر التوزيعات من الاحتياطي الإجمالي على سداد توزيعات بنسبة 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي تكون فيها الأرباح المرحلة غير كافية لسداد التوزيعات.

(ج) وفقاً للمادة 48 من النظام الأساسي للبنك، اقترح مجلس الإدارة تحويل مبلغ 1,302 ألف دينار كويتي (10%) من الربح إلى الاحتياطي الاختياري عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (2016: 1,209 ألف دينار كويتي).

(د) بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، اقترح مجلس الإدارة توزيعات نقدية بنسبة 30% بما يعادل 3 دينار كويتي للسهم (2016: 30% بما يعادل 3 دينار كويتي للسهم). إن هذا الاقتراح خاضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة.

(هـ) يتألف احتياطي القيمة العادلة من صافي التغير المتراكم في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع المحتفظ بها من قبل المجموعة.

12. تكاليف الموظفين

2016	2017	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
4,702	5,020	رواتب وأجور
866	4,125	مكافأة نهاية الخدمة ومساهمات التأمينات الاجتماعية
1,675	1,756	منافع أخرى
7,243	10,901	

خلال السنة، أصدرت الهيئة العامة للقوى العاملة تعديلا على قانون العمل الكويتي رقم (6) لسنة 2010 فيما يتعلق بمكافأة نهاية الخدمة للموظفين الكويتيين بأثر رجعي. وبناء عليه، قامت المجموعة بتسجيل الأثر الناجم عن تعديل قانون العمل بمبلغ 2,926 ألف دينار كويتي فيما يتعلق بالسنوات السابقة في بند مكافأة نهاية الخدمة ومساهمات التأمينات الاجتماعية في البيانات المالية المجمعة.

13. مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

اقترح مجلس الإدارة توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 242 ألف دينار كويتي تمثل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (2016: بمبلغ 300 ألف دينار كويتي). وافقت الجمعية العامة السنوية للمساهمين والمنعقدة في 6 يونيو 2017 على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه بمبلغ 300 ألف دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

14. ربحية السهم الأساسية والمخفضة

تحتسب ربحية السهم الأساسية والمخفضة عن طريق قسمة صافي ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. لا توجد أسهم مخففة محتملة.

2016	2017	
11,550	12,526	صافي ربح السنة (ألف دينار كويتي)
2,000	2,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (ألف سهم)
5.775	6.263	ربحية السهم الأساسية والمخفضة (دينار كويتي)

15. معاملات مع أطراف ذات صلة

تعتبر الأطراف ذات صلة إذا كان لأحدهم القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية أو التشغيلية. تتمثل الأطراف ذات الصلة في المساهمين الرئيسيين والشركات التي



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2017

يمكن للمجموعة والمساهمين ممارسة تأثير هام عليها وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمجموعة. تقوم إدارة المجموعة باعتماد بنود وشروط معاملات الأطراف ذات الصلة.

بلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي بتاريخ بيان المركز المالي المجمع 8 أعضاء (2016: 10 أعضاء) و15 موظفًا تنفيذيًا (2016: 15 موظفًا تنفيذيًا).

فيما يلي أرصدة الأطراف ذات الصلة المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

2016	2017
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي

بيان المركز المالي المجمع

557	424	النقد والنقد المعادل
152,241	146,296	أذونات وسندات خزانة
30,746	-	ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى
5,351	5,332	قروض وسلفيات للعملاء
6,480	6,643	استثمار في شركات زميلة
1,323	1,339	موجودات أخرى
6,520	13,546	ودائع العملاء
34	27	مطلوبات أخرى
300,000	300,000	قرض من حكومة دولة الكويت
4,072	3,069	الالتزامات والمطلوبات الطارئة

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع

330	341	حصة من نتائج أعمال شركات زميلة
48	36	مصاريف أخرى*

* إن المصاريف الأخرى تمثل مكافآت مخصصة عن حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه.

تفصيل مكافآت موظفي الإدارة العليا تتمثل كالتالي:

2016	2017
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي

491	497	رواتب ومزايا قصيرة الاجل
80	107	مكافأة نهاية الخدمة

تتألف الإدارة العليا للمجموعة من موظفي الإدارة الرئيسيين الذين لديهم الصلاحيات ويتولوا المسؤولية عن تخطيط وتوجيه ومراقبة أنشطة البنك. إن مزايا الإدارة العليا تمثل المكافآت المدفوعة إلى الرئيس التنفيذي ونوابه الثلاثة.

16. الالتزامات والمطلوبات الطارئة

في إطار النشاط الاعتيادي لتلبية احتياجات عملاء البنك من السيولة والعملات الأجنبية ولحماية معدل سعر وإدارة تعرض البنك للتقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي ولتحقيق إيرادات الرسوم، فإن المجموعة تكون طرف في عدة أدوات مالية خارج المركز المالي المجمع. تخضع هذه الأدوات المالية لقواعد الائتمان الاعتيادية والرقابة المالية وإدارة المخاطر وإجراءات الرقابة.

(أ) أدوات مالية ذات مبالغ تعاقدية تمثل مخاطر ائتمانية

يبين الجدول التالي المبالغ التعاقدية للأدوات المالية خارج المركز المالي المجمع للمجموعة، والتي التزمت بها المجموعة لمنح الائتمان للعملاء. إن الغرض الأساسي من هذه الأدوات هو التأكد من توافر الأموال للعملاء عند الطلب. إن المبالغ التعاقدية تمثل مخاطر الائتمان على افتراض أن تلك المبالغ تم منحها بالكامل وأن أي تأمين أو ضمان آخر ليس له قيمة. ومع ذلك، فإن إجمالي المبلغ التعاقدية للالتزامات بمنح الائتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية حيث أن بعض الالتزامات قد تنتهي أو يتم إلغاؤها دون أن يتم تمويلها.

2016	2017	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
5,452	4,319	قبولات
18,756	22,249	اعتمادات مستندية
55,217	61,967	خطابات ضمان
79,425	88,535	

غالباً، تنتهي كافة القبولات والاعتمادات المستندية خلال فترة لا تزيد عن عام واحد. إن ما نسبته 49.6 % (2016): 70%) من خطابات الضمان تنتهي خلال فترة سنة واحدة.

(ب) أدوات مالية ذات مبالغ تعاقدية أو اسمية تتعدى المخاطر الائتمانية

2016	2017	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	

642

-

عقود الصرف الأجنبي - طويل

إن المبالغ التعاقدية أو الاسمية فيما يتعلق بالأدوات المالية المبينة أعلاه يتم استخدامها لاحتساب المدفوعات وهي مقياس عام لحجم الأعمال. ومع ذلك، فهي ليست مؤشراً للتعرض لمخاطر الائتمان. إن المخاطر الائتمانية الكامنة في مثل هذه العقود، في حال عدم تمكن الطرف الثاني من السداد، تقتصر على الفرق بين القيمة التعاقدية للمعاملة وتكلفة إنجازها مع طرف آخر. تنتهي كل عقود الصرف الأجنبي خلال فترة سنة واحدة.



(ج) التزامات محتملة أخرى

كما في 31 ديسمبر 2017، بلغت المطلوبات المحتملة المتعلقة بشركة تابعة للبنك مبلغ 464 ألف دينار كويتي (2016: 666 ألف دينار كويتي).

(د) إرتباطات أخرى

في 31 ديسمبر 2017، كان لدى المجموعة إرتباطات متعلقة بمساهمة رأسمالية غير مستدعاة متعلقة بالاستثمارات بمبلغ 46,018 ألف دينار كويتي (2016: 45,461 ألف دينار كويتي).

17. موجودات الأمانة

إن الموجودات المدارة لصالح الغير أو المحتفظ بها على سبيل الأمانة لا يتم اعتبارها ضمن موجودات المجموعة، وبالتالي لم يتم إدراجها في هذه البيانات المالية المجمعة. بتاريخ بيان المركز المالي، بلغت إجمالي مبلغ موجودات الأمانة 313,303 ألف دينار كويتي (2016: 234,909 ألف دينار كويتي).

18. إدارة المخاطر المالية

تتعرض المجموعة للمخاطر التالية نم الأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل

منهجية إدارة المخاطر

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة لإعداد والإشراف على الإطار العام لإدارة المخاطر لدى المجموعة. قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة إدارة المخاطر، وهي المسؤولة عن تطوير سياسات إدارة المخاطر للمجموعة ومراقبتها من خلال دائرة إدارة المخاطر.

تم إعداد سياسات إدارة المخاطر بالمجموعة بهدف التعرف على المخاطر التي تواجه المجموعة وتحليلها، ووضع حدود وضوابط مخاطر ملائمة، ومراقبة المخاطر ومدى الالتزام بالحدود الموضوعية. يتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بصورة دورية بحيث تعكس التغيرات في ظروف السوق وأنشطة المجموعة. إن المجموعة تهدف من خلال معايير وإجراءات التدريب والإدارة لديها نحو تعزيز بيئة رقابية منضبطة وبناء والتي يفهم كافة الموظفون من خلالها أدوارهم ومسئولياتهم.

تشرف لجنة إدارة المخاطر لدى المجموعة على عملية مراقبة الإدارة لدى الالتزام بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر لديها، وتراجع مدى كفاية الإطار العام لإدارة المخاطر بالنسبة للمخاطر التي تواجه المجموعة. تقدم دائرة إدارة المخاطر الدعم إلى لجنة إدارة المخاطر بالمجموعة للقيام بدورها الرقابي. وتقوم إدارة التدقيق الداخلي بعمل مراجعات منتظمة ومتخصصة لضوابط وإجراءات إدارة المخاطر وترفع تقارير بنتائج هذه المراجعات إلى لجنة التدقيق.

18.1 مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر عجز الطرف المقابل في الأداة المالية عن سداد التزاماته، وبالتالي يتسبب للطرف الآخر في تكبد خسارة مالية. لدى المجموعة سياسة ائتمان وتتم مراقبة التعرض لمخاطر الائتمان بصفة مستمرة من خلال الحد من المعاملات ذات تركيز معين، والتقييم المستمر للجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة.

إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان كما في تاريخ البيانات المالية يتمثل في القيمة الدفترية لكل من الموجودات المالية الواردة في بيان المركز المالي المجموع. إن المعلومات عن مخاطر الائتمان التي تتعلق بالأدوات المالية خارج المركز المالي المجموع تم توضيحها في الإيضاح رقم 16.

بلغ تركيز مخاطر الائتمان الخاص بالقروض والسلفيات للعملاء المتعلقة بقطاع الصناعة نسبة 91.7% (2016: 94.2%)، وحكومة دولة الكويت بنسبة 8.3% (2016: 5.58%). تم بيان التوزيع الجغرافي وتركيز مخاطر الائتمان في الإيضاح رقم 18.1.1.

يلخص الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لعناصر بيان المركز المالي المجموع بما في ذلك المشتقات ودون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى. تم عرض الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالإجمالي قبل تأثير أي إجراءات لتخفيف مخاطر الائتمان من خلال استخدام اتفاقيات الضمانات والمقاصة.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

2016 ألف دينار كويتي	2017 ألف دينار كويتي	
1,403	1,851	النقد والنقد المعادل
152,241	146,296	أذونات وسندات خزانة
106,840	85,404	ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى
1,520	1,394	استثمارات متاحة للبيع
304,133	345,439	قروض وسلفيات للعملاء
11,519	11,425	موجودات أخرى
577,656	591,809	الإجمالي

التعرض لمخاطر الائتمان للبنود المتعلقة بالموجودات المالية داخل

بيان المركز المالي المجموع:

1,403	1,851	النقد والنقد المعادل
152,241	146,296	أذونات وسندات خزانة
106,840	85,404	ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى
1,520	1,394	استثمارات متاحة للبيع
304,133	345,439	قروض وسلفيات للعملاء
11,519	11,425	موجودات أخرى
577,656	591,809	الإجمالي

التعرض لمخاطر الائتمان لبنود خارج بيان المركز المالي المجموع:

5,452	4,319	قبولات
18,756	22,249	اعتمادات مستندية
55,217	61,967	خطابات ضمان
79,425	88,535	الإجمالي
657,081	680,344	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

يمكن أن تنشأ مخاطر الائتمان أيضاً نتيجة التركيز الكبير لموجودات المجموعة بالنسبة لأي طرف مقابل فردي، ويتم إدارة هذه المخاطر من خلال تنويع المحفظة. إن أكبر 8 قروض وسلفيات للعملاء قائمة كنسبة مئوية من إجمالي القروض والسلفيات للعملاء كما في 31 ديسمبر 2017 بلغت 44.58% (2016: 44.34%).



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2017

مخاطر الائتمان الناتجة عن معاملات المشتقات

إن مخاطر الائتمان الناتجة عن الأدوات المالية المشتقة في أي وقت تقتصر على تلك التي تكون قيمتها موجبة. بالنسبة للمشتقات التي يتم سدادها بالإجمال، تتعرض المجموعة لمخاطر التسوية، وهي مخاطر عدم تمكن الطرف المقابل من تقديم القيمة المقابلة.

يُخصّ الجدول أدناه التعرض لمخاطر الائتمان الناتج عن الأدوات والمطلوبات المالية المشتقة كما في تاريخ بيان المركز المالي، والتي تم تسجيلها تحت بند الموجودات والمطلوبات الأخرى على التوالي في بيان المركز المالي المجموع.

نوع المشتقات						2017
مبادلة	القيمة الاسمية	القيمة العادلة	القيمة الاسمية	القيمة العادلة	الإجمالي	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	موجودات مالية مشتقة
-	-	-	-	-	-	مطلوبات مالية مشتقة
-	-	-	-	-	-	

نوع المشتقات						2016
مبادلة	القيمة الاسمية	القيمة العادلة	القيمة الاسمية	القيمة العادلة	الإجمالي	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	موجودات مالية مشتقة
5	305	-	337	5	642	مطلوبات مالية مشتقة
-	305	-	337	-	642	

الضمانات وإجراءات تخفيف مخاطر الائتمان الأخرى

لقد طبق بنك الكويت الصناعي سياسات عديدة لتخفيف مخاطر الائتمان، ولهذا الغرض يسعى البنك للحصول على تغطية كافية من الضمانات وحوالة الحق في عوائد العقود والاستعانة بأشكال أخرى لحماية الإقراض وتقليل المخاطر الائتمانية. كذلك، تتضمن عقود الإقراض بنود تسمح قانوناً للبنك بإجراء مقاصة للقروض والودائع، مما يمكن البنك تجميع حسابات العملاء لدى البنك وتحويل الأرصدة الدائنة للعملاء لتغطية القروض المستحقة عليهم أو من خلال تجميد الأرصدة الدائنة لحين تسوية العميل لالتزاماته المستحقة للبنك.

إن التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك يتم تغطيتها بضمانات تتألف أساساً من رهن المشاريع الصناعية والأسهم والأوراق المالية المدرجة في سوق الأوراق المالية والأوراق التجارية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2017

جودة الائتمان للأدوات المالية

التصنيف الداخلي لجودة الائتمان

يستخدم البنك نظام تصنيف داخلي حيث يصنف المقترضين على مقياس من 1 إلى 10. تعتبر التصنيفات من 1 إلى 4 ائتمان ممتاز ولذلك يصنف بدرجة «تصنيف ائتماني عالي» في حين تعتبر الدرجات من 5 إلى 10 ائتمان آخر منتظم وتصنف بدرجة «تصنيف ائتماني معياري». في حين أن الدرجات من 6 إلى 10 تمثل ائتمان متأخر السداد وغير منتظم.

يبين الجدول التالي مخاطر التعرضات الائتمانية للأدوات المالية مصنفة حسب الجودة الائتمانية من حيث الدرجة والوضع:

2017			غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها
تصنيف ائتماني عالي	تصنيف ائتماني معياري	الإجمالي	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	

قروض وسلفيات للعملاء

48,904	136,340	185,244	- قروض صناعية
50,147	114,510	164,657	- قروض تجارية
99,051	250,850	349,901	الإجمالي

2016			غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها
تصنيف ائتماني عالي	تصنيف ائتماني معياري	الإجمالي	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	

قروض وسلفيات للعملاء

39,369	111,818	151,187	- قروض صناعية
38,922	128,627	167,549	- قروض تجارية
78,291	240,445	318,736	الإجمالي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2017

فيما يلي تحليل أعمار القروض والسلفيات متأخرة السداد ولكن لم تتخفص قيمتها:

2017	متأخرة السداد حتى 30 يوماً	متأخرة السداد من 31 يوماً حتى 60 يوماً	متأخرة السداد من 61 يوماً حتى 90 يوماً	متأخرة السداد لأكثر من 90 يوماً	الإجمالي
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي

قروض وسلفيات للعملاء

3,082	-	75	308	3,465	- قروض صناعية
8,633	935	30	52	9,650	- قروض تجارية
11,715	935	105	360	13,115	الإجمالي
24,199	4,939	1,985	788	31,911	القيمة العادلة للضمانات

2016	متأخرة السداد حتى 30 يوماً	متأخرة السداد من 31 يوماً حتى 60 يوماً	متأخرة السداد من 61 يوماً حتى 90 يوماً	متأخرة السداد لأكثر من 90 يوماً	الإجمالي
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي

قروض وسلفيات للعملاء

3,503	1,899	-	1,894	7,296	- قروض صناعية
7,716	-	-	314	8,030	- قروض تجارية
11,219	1,899	-	2,208	15,326	الإجمالي
17,634	8,814	-	39,442	65,890	القيمة العادلة للضمانات

فيما يلي القروض متأخرة السداد ومنخفضة القيمة بشكل فردي:

2017	إجمالي التعرضات	انخفاض القيمة	القيمة العادلة للضمانات
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي

قروض وسلفيات للعملاء

34	34	34	-
181	181	181	-
215	215	215	-

2016	إجمالي التعرضات	انخفاض القيمة	القيمة العادلة للضمانات
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي

قروض وسلفيات للعملاء

414	414	414	-
237	237	237	-
651	651	651	-

18.1.1 المركز الجغرافي للموجودات والمطلوبات والمحتملة

الإجمالي	أمريكا اللاتينية	أمريكا	آسيا والباسيفيك	أمريكا الشمالية	أوروبا	التعاون الخليجي	دول مجلس	الكويت	2017
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,998	-	-	2	617	344	230	805	النقد والنقد المعادل	
146,296	-	-	-	-	-	-	146,296	أذونات وسندات الخزنة	
85,404	-	-	-	-	-	-	85,404	ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى	
70,137	2,674	-	8,150	24,186	14,562	15,910	4,655	استثمارات متاحة للبيع	
345,439	-	-	-	-	-	-	345,439	قروض وسلفيات للعملاء	
6,643	-	-	-	-	-	-	6,643	استثمار في شركات زميلة	
11,425	-	-	-	-	-	-	11,425	موجودات أخرى	
3,929	-	-	-	-	-	-	3,929	أراضي ومباني	
671,271	2,674	-	8,152	24,803	14,906	16,140	604,596	إجمالي الموجودات	
14,456	-	-	-	-	4,587	1,207	8,662	المطلوبات وحقوق الملكية	
57,331	-	-	4	-	-	-	57,327	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	
22,097	-	-	-	-	-	-	22,097	ودائع العملاء	
42,767	-	-	-	-	12,592	30,175	-	مطلوبات أخرى	
300,000	-	-	-	-	-	-	300,000	قروض لأجل	
234,620	-	-	-	-	-	-	234,620	قروض من حكومة دولة الكويت	
671,271	-	-	4	-	17,179	31,382	622,706	حقوق الملكية	
88,535	-	-	2,151	151	7,968	6,640	71,625	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	
								قبولات واعتمادات مستندية وخطابات ضمان	

بنك الكويت الصناعي ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2017

الإجمالي	أمريكا اللاتينية	أمريكا	آسيا والباسيفيك	أمريكا الشمالية	أوروبا	دول مجلس التعاون الخليجي	الكويت	2016
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,511	-	-	11	280	207	124	889	الموجودات
152,241	-	-	-	-	-	-	152,241	النقد والتد المعادل
106,840	-	-	-	-	-	-	106,840	أذونات وسندات الخزانة
69,798	1,876	-	4,886	25,909	14,026	17,887	5,214	ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى
304,133	-	-	617	-	-	-	303,516	استثمارات متاحة للبيع
6,480	-	-	-	-	-	-	6,480	قروض وسلفيات للعملاء
11,519	-	-	-	-	-	-	11,519	استثمارات في شركات زميلة
3,779	-	-	-	-	-	-	3,779	موجودات أخرى
656,301	1,876	-	5,514	26,189	14,233	18,011	590,478	أراضي ومباني
								إجمالي الموجودات
37,025	-	-	-	-	933	-	36,092	المطلوبات وحقوق الملكية
42,822	-	-	-	-	-	-	42,822	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
15,694	-	-	-	-	-	-	15,694	ودائع العملاء
26,512	-	-	-	-	11,210	15,302	-	مطلوبات أخرى
300,000	-	-	-	-	-	-	300,000	قرض لأجل
234,248	-	-	-	-	-	-	234,248	قرض من حكومة دولة الكويت
656,301	-	-	-	-	12,143	15,302	628,856	حقوق الملكية
79,425	-	-	10,603	296	368	754	67,404	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
								قبولات واعتمادات مستندية وخطابات ضمان

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2017

18.2 مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة تتمثل في مخاطر مواجهة المجموعة لصعوبة توفير الأموال لمقابلة الالتزامات. قد تنتج مخاطر السيولة كذلك من عدم القدرة على بيع موجودات مالية بشكل سريع وبقيمة مقاربة لقيمتها العادلة.

يلخص الجدول أدناه تحليل استحقاقات المطلوبات المالية للمجموعة. وقد تم تحديد مواعيد استحقاق المطلوبات على أساس الفترة المتبقية لتواريخ الاستحقاقات التعاقدية بتاريخ بيان المركز المالي المجموع. الاستحقاقات الفعلية يمكن أن تختلف عن الاستحقاقات المبينة أدناه، حيث قد يكون للمقترضين الحق في دفع التزاماتهم في وقت مبكر سواء بغرامات السداد المبكر أو بدونها، وقد تدفع ودائع العملاء عند الطلب.

فيما يلي تحليل الاستحقاقات كما في 31 ديسمبر 2017:

أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
14,469	-	-	-	-	14,469
54,733	350	2,274	-	-	57,357
-	-	22,097	-	-	22,097
-	-	28,087	15,991	-	44,078
-	-	-	-	316,157	316,157
69,202	350	52,458	15,991	316,157	454,158
المطلوبات المالية غير المخصصة					
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى					
ودائع العملاء					
مطلوبات أخرى					
قروض لأجل					
قرض من حكومة دولة الكويت					
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصصة					

فيما يلي تحليل الاستحقاقات كما في 31 ديسمبر 2016:

أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
40,552	-	-	-	-	40,552
20,706	3,511	15,745	-	-	39,962
-	-	15,694	-	-	15,694
-	-	-	27,137	-	27,137
-	-	-	-	318,407	318,407
61,258	3,511	31,439	27,137	318,407	441,752
المطلوبات المالية غير المخصصة					
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى					
ودائع العملاء					
مطلوبات أخرى					
قرض لأجل					
قرض من حكومة دولة الكويت					
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصصة					

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2017

يلخص الجدول التالي تاريخ الانتهاء التعاقدى لاستحقاق المطلوبات الطارئة للبنك:

2017	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي

المطلوبات الطارئة 16,112 8,850 32,364 31,209 - 88,535

2016	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي

المطلوبات الطارئة 17,537 14,523 29,577 14,815 2,973 79,425

فيما يلي تحليل الاستحقاقات لبنود الموجودات والمطلوبات في نهاية السنة على أساس ترتيبات السداد التعاقدية:

2017	أقل من سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	الإجمالي
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي

الموجودات

1,998	-	-	1,998	النقد والنقد المعادل
146,296	17,750	95,977	30,569	أذونات وسندات الخزانة
85,404	-	-	85,404	ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى
70,137	68,743	1,394	-	استثمارات متاحة للبيع
345,439	75,309	79,582	190,548	قروض وسلفيات للعملاء
6,643	6,643	-	-	استثمارات في شركات زميلة
11,425	2,500	-	8,925	موجودات أخرى
3,929	3,929	-	-	أراضي ومباني
671,271	174,874	176,953	319,444	إجمالي الموجودات

المطلوبات وحقوق الملكية

14,456	-	-	14,456	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
57,331	-	-	57,331	ودائع العملاء
22,097	-	-	22,097	مطلوبات أخرى
27,680	15,087	-	42,767	قروض لأجل
-	-	300,000	300,000	قرض من حكومة دولة الكويت
-	-	234,620	234,620	حقوق الملكية
121,564	15,087	534,620	671,271	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
197,880	161,866	(359,746)	-	فجوة بيان المركز المالي المجموع

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2017

2016	أقل من سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	الإجمالي
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الموجودات				
النقد والنقد المعادل	1,511	-	-	1,511
أذونات وسندات الخزنة	71,435	65,556	15,250	152,241
ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى	106,840	-	-	106,840
استثمارات متاحة للبيع	-	1,520	68,278	69,798
قروض وسلفيات للعملاء	138,873	151,428	13,832	304,133
استثمارات في شركات زميلة	-	-	6,480	6,480
موجودات أخرى	11,252	-	267	11,519
أراضي ومباني	-	-	3,779	3,779
إجمالي الموجودات	329,911	218,504	107,886	656,301
المطلوبات وحقوق الملكية				
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	37,025	-	-	37,025
ودائع العملاء	42,822	-	-	42,822
مطلوبات أخرى	15,694	-	-	15,694
قرض لأجل	-	26,512	-	26,512
قرض من حكومة دولة الكويت	-	-	300,000	300,000
حقوق الملكية	-	-	234,248	234,248
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	95,541	26,512	534,248	656,301
فجوة بيان المركز المالي المجموع	235,370	190,992	(426,362)	-

18.3 مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في مخاطر أن تتأثر أرباح البنك أو رأس المال أو قدرته البنك على تلبية أنشطة العمل سلبي نتيجة التغيرات في مستوى أو التقلب في أسعار السوق أو الأسعار مثل أسعار الفائدة وهوامش الائتمان، وأسعار السلع، وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية. تكمن تلك المخاطر في الأدوات المالية المرتبطة بعملياتنا و / أو أنشطتنا متضمنة القروض الممنوحة بأسعار فائدة تجارية، والودائع والسندات وموجودات حساب التداول والمشتقات. تتمثل الغالبية العظمى من التعرض لمخاطر السوق في إدارتي الخزنة والاستثمار لدى البنك وكذلك مخاطر السوق من خلال ممتلكات الأسهم المحلية لشركة تابعة للبنك، الشركة الكويتية للمشروعات الصناعية ش.م.ك. (مقفلة). تتضمن أهداف مخاطر السوق لدى إدارة المخاطر في البنك ما يلي:

- فهم ومراقبة مخاطر السوق عن طريق قياس ووضع حدود لمخاطر السوق ومراقبتها.
- ضمان الدقة في إجراءات الصفقة/ التسوية
- تسهيل زيادة الأعمال ضمن إطار للرقابة والشفافية لإدارة المخاطر.
- قياس مخاطر السوق غير المتداولة ورفع تقرير بها.



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2017

18.3.1 مخاطر العملة الأجنبية

هي المخاطر الناتجة عن التقلبات في قيم الأدوات المالية نتيجة لتغير أسعار صرف العملات الأجنبية. فيما يلي الأثر على الربح نتيجة لتغير سعر الصرف مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى:

2017			
العملية	معدل التغير في سعر الصرف النسبة %	الأثر على الربح ألف دينار كويتي	الأثر على الدخل الشامل الآخر ألف دينار كويتي
دولار أمريكي	±1%	(425.71)	424.63
جنيه استرليني	±1%	0.48	-
يورو	±1%	(179.26)	146.88

2016			
العملية	معدل التغير في سعر الصرف النسبة %	الأثر على الربح ألف دينار كويتي	الأثر على الدخل الشامل الآخر ألف دينار كويتي
دولار أمريكي	±1%	(464.13)	522.99
جنيه استرليني	±1%	(2.37)	0.49
يورو	±1%	(122.39)	123.68

فيما يلي صافي التعرض لمخاطر العملات الأجنبية الهامة للمجموعة كما في 31 ديسمبر:

2016	2017	
طويل / (قصير)	طويل / (قصير)	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
5,886	(108)	دولار أمريكي
3	-	ين ياباني
129	(3,238)	يورو
(188)	48	جنيه استرليني
13	58	درهم إماراتي
194	275	أخرى
6,037	2,965	

18.3.2 مخاطر أسعار الفائدة

تنتج مخاطر سعر الفائدة من احتمالات تغير أسعار الفائدة والتي قد تؤثر على قيمة الأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التوافق أو الفجوات في المبالغ بين الموجودات والمطلوبات لبيان المركز المالي المجمع التي تستحق أو يتم إعادة تسعيرها في فترة معينة. يبين الجدول التالي تعرض المجموعة لمخاطر سعر الفائدة. وبناءً عليه، تم عرض الأدوات المالية ذات العائد الثابت وفقاً لتاريخ استحقاقها، أما الأدوات المالية ذات العائد المتغير فقد تم عرضها وفقاً للمدة المتبقية حتى تاريخ إعادة التسعير القادم.

	معدل / نطاق سعر الفائدة	الإجمالي	ألف دينار كويتي	الفاصلة	لا تحمل فائدة	بنود	أكثر من ٥ سنوات	ألف دينار كويتي	من سنة إلى ٥ سنوات	أقل من سنة واحدة	2017
الموجودات											
	%0.595 - % 0.135	1,998		147	-	-	-	-	-	1,851	النقد والنقد المتبادل
	%2.001 - %1.778	146,296		-	-	17,750	95,977	32,569	أذونات وسندات الخزينة		
	%1.952 - %1.933	85,404		-	-	-	-	85,404	ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى		
	%11.930 - %8.610	70,137		64,491	(17,792)	-	627	5,019	استثمارات متاحة للبيع		
	% 4.385 - %3.598	345,439				94,464	74,855	193,912	قروض وسلفيات للعملاء		
	-	6,643		6,643	-	-	-	-	استثمار في شركات زميلة		
	-	11,425		11,425	-	-	-	-	موجودات أخرى		
	-	3,929		3,929	-	-	-	-	أراضي ومباني		
		671,271		68,843	112,214	171,459	318,755	إجمالي الموجودات			
	%0.607 - %0.466	14,456		-	-	-	-	14,456	المطلوبات وحقوق الملكية		
	%3.526 - %0.514	57,331		27,162	-	-	-	30,169	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى		
	-	22,097		22,097	-	-	-	-	ودائع من العملاء		
	%2.950 - %1.632	42,767		-	-	-	-	42,767	مطلوبات أخرى		
	%0.597 - %0.562	300,000		-	-	285,456	-	14,544	قروض لأجل		
	-	234,620		234,620	-	-	-	-	قرض من حكومة دولة الكويت		
		671,271		283,879	288,456	-	-	101,936	حقوق الملكية		
				(215,036)	(173,242)	171,459	216,819	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية			
								فجوة البنود داخل نطاق بيان المركز المالي المجموع			
				-	215,036	388,278	216,819	فجوة حساسية معدل الفائدة التراكمي			

18.4 مخاطر أسعار الأسهم

وهي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغير في مؤشر السوق وأسعار الأسهم المنفردة. فيما يلي الأثر على الدخل الشامل الآخر (نتيجة للتغير في القيمة العادلة للأدوات المالية المتاحة للبيع كما في 31 ديسمبر 2017) وذلك نتيجة للتغيرات المحتملة والمعقولة لمؤشرات الأسهم، مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى:

2016	2017
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي

التغير في مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية

± 1,066

± 952

أثر تغير المؤشر بنسبة 10% على المحفظة الاستثمارية

يتم الاحتفاظ باستثمارات المجموعة الجوهريّة الأخرى في محافظ متنوعة والتي تستثمر في أوراق مالية متنوعة ولا يقتضي قياس أداءها فيما يتعلق بالحركة في أي مؤشر أسهم محدد.

18.5 مخاطر التشغيل

تشتمل مخاطر التشغيل من إخفاق الأنظمة الآلية والأخطاء البشرية وعمليات الاحتيال أو العمليات الخارجية. عند إخفاق أنظمة الرقابة الداخلية، قد تسبب مخاطر التشغيل في الأضرار بسمعة البنك أو قد يكون لها آثار قانونية أو تشريعية أو قد تؤدي إلى خسائر مالية. بالرغم من أن البنك لا يستطيع منع المخاطر التشغيلية، ألا أنه يستطيع إدارة هذه المخاطر من خلال أنظمة الضبط الداخلية والتي تشمل الفصل بين المهام وتقييد الدخول إلى الأنظمة الآلية وتحديد الصلاحيات وإجراء التسويات وتدريب وتقييم الموظفين واستخدام التدقيق الداخلي.

19. القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة في القيمة التي سيتم استلامها من بيع أصل أو تدفع لتحويل التزام في معاملة اعتيادية بين أطراف السوق كما في تاريخ التقييم. ومن المفهوم ضمناً في تعريف القيمة العادلة افتراض الاستمرارية لأعمال المجموعة وعدم وجود نية أو حاجة لتصفية أو تقليص عملياتها بشكل مادي أو الدخول في معاملات بشروط غير ملائمة.

يتطلب ذلك الإفصاح عن طرق قياس القيمة العادلة حسب المستوى باستخدام تسلسل القيمة العادلة التالي:

- الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المطابقة (المستوى الأول).
- مدخلات بخلاف الأسعار المعلنة المتضمنة في المستوى الأول التي يمكن قياسها للموجودات والمطلوبات بطريقة مباشرة (مثال: الأسعار) أو غير مباشرة (مثال: مشتقة من الأسعار) (المستوى الثاني).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2017

- مدخلات للموجودات والمطلوبات التي لا تعتمد على بيانات الأسواق التي يمكن قياسها (مدخلات غير قابلة للقياس) (المستوى الثالث).

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المسعرة تحت بند استثمارات متاحة للبيع على أساس قياس القيمة العادلة باستخدام المستوى الأول والتي تمثل أسعار السوق المعلنة السائدة بتاريخ البيانات المالية. تم تحديد القيمة العادلة للصناديق المدرجة تحت بند متاحة للبيع على أساس قياس القيمة العادلة باستخدام المستوى الثاني والمستمدة بعد تطبيق الخصم من القيمة السوقية لصافي قيمة موجودات الصناديق المفصح عنها من قبل مديري الاستثمار. خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، لم يكن هناك تحويلات بين مستويات قياس القيمة العادلة.

إن الجدول التالي يبين موجودات والتزامات المجموعة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة للسنة الحالية والسنة المقارنة:

2017	المستوى الأول ألف دينار كويتي	المستوى الثاني ألف دينار كويتي	المستوى الثالث ألف دينار كويتي	الاجمالي ألف دينار كويتي
سندات	-	-	1,394	1,394
أسهم مسعرة	9,524	-	-	9,524
صناديق	-	57,150	-	57,150
الإجمالي	9,524	57,150	1,394	68,068

2016	المستوى الأول ألف دينار كويتي	المستوى الثاني ألف دينار كويتي	المستوى الثالث ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
سندات	-	-	1,520	1,520
أسهم مسعرة	10,664	-	-	10,664
صناديق	-	55,473	-	55,473
عقود الصرف الأجنبي	-	5	-	5
الإجمالي	10,664	55,478	1,520	67,662

كما في 31 ديسمبر، كانت القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية، باستثناء الاستثمارات غير المسعرة (إيضاح 6) لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية. انخفض رصيد السندات عام 2017 بمبلغ 126 ألف دينار كويتي (2016: 88 ألف دينار كويتي) بسبب الدفعات المستلمة. إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الموضحة سابقا غير موضوعية في طبيعتها وتتأثر بشكل جوهري بالافتراضات ومعدلات الخصم المستخدمة. فيما يلي ملخص بطرق التقييم والافتراضات المستخدمة لتقدير القيمة العادلة:

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2017

(أ) أدوات مالية مدرجة بالمركز المالي

يتم تقدير القيمة العادلة لكافة الأدوات المالية الأخرى المدرجة ببيان المركز المالي المجموع لتعادل قيمتها الدفترية بسبب طبيعتها قصيرة الأجل و/ أو لأنها تحمل سعر عائد متغير.

(ب) أدوات مالية خارج المركز المالي

لا يتطلب تعديلات للقيمة العادلة فيما يتعلق بالأدوات المالية المتعلقة بالائتمان خارج بنود بيان المركز المالي المجموع، والتي تتضمن قبولات واعتمادات مستندية وضمانات وتعهدات لمنح تسهيلات، حيث أن الإيراد المستقبلي يعكس مادي الرسوم والعمولات التعاقدية التي صرفت بالفعل بتاريخ بيان المركز المالي المجموع لاتفاقيات بنفس الوضع والاستحقاق الائتماني. تم عمل مخصصات محددة فيما يتعلق بمعاملات الأفراد التي تم تحديد احتمال تكبدها الخسائر، ومثل تلك المخصصات يتم إدراجها ضمن المطلوبات الأخرى.

20. إدارة رأس المال

تتمثل الأهداف الرئيسية للمجموعة من إدارة رأس المال في التأكد من إلزام المجموعة بمتطلبات رأس المال الرقابي إن المجموعة تحتفظ بتصنيفات إئتمانية عالية ومعدلات رأسمال جيدة بهدف دعم أعماله وتعظيم القيمة للمساهمين. تراقب إدارة المجموعة معدل كفاية رأس المال، ونسبة الرفع المالي، واستخدام مختلف مستويات رأس المال النظامي بانتظام وتنظمها تعليمات لجنة بازل الخاصة بالإشراف على الأعمال المصرفية التي يطبقها البنك المركزي.

إن معدلات رأس المال النظامي وكفاية رأس المال المحتسبة وفقاً لبازل 3 كما نص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب، ر ب أ / 336 / 2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 موضحة بالجدول التالي:

2016	2017	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
529,879	565,635	الموجودات المرجحة بالمخاطر
68,884	73,532	اجمالي الحد الأدنى لرأس المال المطلوب
222,752	225,322	حقوق المساهمين (CET 1)
-	-	رأس المال الإضافي (AT 1)
6,274	6,620	رأس مال الشريحة الثانية
229,026	231,942	
% 42.04	% 39.84	معدل كفاية رأس المال - حقوق المساهمين
% 42.04	% 39.84	معدل كفاية رأس المال - الشريحة الأولى
% 43.22	% 41.01	معدل كفاية رأس المال بفهمه الشامل



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2017

يتم احتساب معدل الرفع المالية للمجموعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2017 وفقا للتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب / 342 / 2014 بتاريخ 21 أكتوبر 2014 على النحو التالي:

2016	2017	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
222,752	225,322	رأس مال الشريحة 1
689,121	741,951	إجمالي التعرض
%32.32	%30.37	معدل القدرة المالية



دليل البنك



بنك الكويت الصناعي

مكتب رئيس مجلس الإدارة

22337602 - 22337603

الرئيس التنفيذي

السيد / علي عبد النبي خاجه

22337611

نائب الرئيس التنفيذي - التمويل والاستثمار

السيد / جواد حسين القلاف

22337888

المستشار القانوني ومدير الدائرة القانونية

السيد / د. مراد فهم

22337200

مدير دائرة الاستثمار المباشر والترويج

السيد / جمال بدر الرميح

22337800

مدير دائرة التمويل التجاري

السيد / عبدالعزيز محمد قبازرد

22337550

مساعد مدير دائرة الخزينة والأوراق المالية

السيد / نواف يوسف المنيفي

22337070

مدير دائرة إدارة المخاطر

السيد / باسكار ماجومدار

22337420

رئيس وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الآنسة / هنادي عبد الرضا جمعة

22337505

مدير دائرة تقنية المعلومات

السيد / خريستوس بانتازيس

22337636

أمين سر مجلس الإدارة

السيد / خالد محمد الحمود

22337575

نائب الرئيس التنفيذي - العمليات والرقابة المالية

السيد / عبد الله ابراهيم الهندي

22337500

مدير دائرة المحاسبة

السيدة / لولوة محمد العتال

22337355

مدير دائرة العمليات المصرفية

السيدة / شوقية محمد توفيق

22337003

قسم الاعتمادات

22337058

قسم القروض الصناعية

22337018

قسم الحسابات الجارية

22337038

قسم التمويل التجاري

22337005

قسم إدارة المحافظ

22337049

قسم الاتصالات

22337194

م. مدير دائرة الشؤون الإدارية

السيد / عامر عبد الله الشمري

22337901

قسم الإعلام والتدريب

22337950

قسم شؤون الموظفين

22337931

قسم الخدمات العامة

22337909

قسم السجل العام

22337944

رئيس وحدة الرقابة المالية

السيد / عماد جبريل سلمان

22337078

رئيس وحدة الالتزام

السيد / يوسف جميل الحميري

22337015

وحدة الإفصاح

22337015

نائب الرئيس التنفيذي - المشاريع والمحافظ

السيد / رشيد عبد المحسن الشرهان

22337477

مدير دائرة البحوث

السيد / جاسم عبد العزيز العمار

22337300

مدير دائرة المتابعة

السيد / فاضل عباس ما حسين

22337100

مدير دائرة المشاريع

السيدة ايمان نوري السلامة

22337408

مدير محفظة الصناعي للمشروعات الصغيرة

السيد / عبد الله مرزب العتيبي

22337188

مدير محفظة التمويل الزراعي

السيد / خالد محمد الشهري

22337700

مدير محفظة تمويل الصناعة.

وفقاً للشريعة الإسلامية

السيدة / أيمان نوري السلامة

22337408

مدير دائرة التدقيق الداخلي

السيد / عبد الكريم ابراهيم مختار

22337345



ص.ب: 3146 الصفاة 13032 , الكويت برقيأً: بنك صناعي - كويت

تلفون: 1844446 - 22337000 - (965+)

فاكس 22462057 - (965+) - تلکس: 22582 - 22469

دليل البنك الصناعي على صفحات الانترنت: www.ibkuwt.com

ibk@ibkuwt.com

